

٣ - الردود على الاسئلة:-

١٦

- ١ . كتاب معالي وزير المالية رقم (١١٤٠) تاريخ ١٩٩٧/١/٣٠، جواباً على السؤال رقم (٧٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.
- ٢ . كتاب معالي وزير النقل رقم (١٨٥٢) تاريخ ١٩٩٦/٥/٢٠، جواباً على السؤال رقم (١٨٤) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي.
- ٣ . كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٩٩٨) تاريخ ١٩٩٧/١/٢٢، جواباً على السؤال رقم (٤٩) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد.
- ٤ . كتاب معالي وزير المالية رقم (٢٥٤٨٤) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٦، جواباً على السؤال رقم (١١٥) المقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل.
- ٥ . كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٦٨٧٣) تاريخ ١٩٩٦/٦/١٧، جواباً على السؤال رقم (١٨٧) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد.
- ٦ . كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (٣٨٨٩) تاريخ ١٩٩٦/٦/١٥، جواباً على السؤال رقم (٢٠٦) والمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.
- ٧ . كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٢٧١) تاريخ ١٩٩٦/٤/٦، جواباً على السؤال رقم (١٥٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين.
- ٨ . كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٤٠٣٦) تاريخ ١٩٩٦/٤/٣، جواباً على السؤال رقم (١٤١) المقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي.
- ٩ . كتاب معالي وزير المالية رقم (٧٣١٣) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢، جواباً على السؤال رقم (١٩٣) المقدم من معالي النائب السيد منصور بن طريف.
- ١٠ . كتاب معالي وزير المالية رقم (٧٣١٣) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢، جواباً على السؤال رقم (١٨٩) المقدم من سعادة النائب السيد ذيب انيس.
- ١١ . كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٥٢٤٢) تاريخ ١٩٩٦/٦/٨، جواباً على السؤال رقم (٢٠٢) والمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.
- ١٢ . كتاب معالي وزير السياحة والاكتاذ رقم (٦٤٠٨) تاريخ ١٩٩٦/٦/١، جواباً على السؤال رقم (١٨٦) المقدم من معالي النائب الدكتور عبدالمجيد العزام.

- ١٣ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٢٨٩) تاريخ ١٩٩٦/٤/٦، جواباً على السؤال رقم (١٤٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.
- ١٤ . كتاب معالي وزير الصحة رقم (٨٦٧٠) تاريخ ١٩٩٦/٧/١٨، جواباً على السؤال رقم (٢٢٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين.
- ١٥ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٥٣٥٢٣) تاريخ ١٩٩٦/٧/٦، جواباً على السؤال رقم (٢٠١) المقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد.
- ١٦ . كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٤٢٦٨) تاريخ ١٩٩٦/٩/٧، جواباً على السؤال رقم (٢٤٩) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد.
- ١٧ . كتاب معالي وزير المالية رقم (١٠٧٠٧٧) تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٨، جواباً على السؤال رقم (١٧) المقدم من سعادة النائب السيد حمزه منصور.
- ١٨ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٠٧٨٢) تاريخ ١٩٩٦/١١/٩، جواباً على السؤال رقم (٢٩٤) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي.
- ١٩ . كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم (١٧٥٣٥) تاريخ ١٩٩٦/١١/٢١، جواباً على السؤال رقم (٢٨١) والمقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي.
- ٢٠ . كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٢٣٢١٢) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤، جواباً على السؤال رقم (١١) والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة.
- ٢١ . كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥١٦٦) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤، جواباً على السؤال رقم (١٥) والمقدم من سعادة النائب السيد حمزه منصور.
- ٢٢ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٧٥٥٥) تاريخ ١٩٩٦/٨/١، جواباً على السؤال رقم (٢٢١) والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.
- ٤ - قرارات اللجان:-
- ١ . قرار لجنة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٢، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة.
- ٢ . قرار لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٧/١/١٣، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة.
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- عيت يوم الاربعاء القادم تاريخ ١٩٩٧/٢/١٩.

هكذا من الأهل

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الرابعة) من مساء يوم (الاحد) الموافق ١٦/٢/١٩٩٧ ميلادي. عقد مجلس النواب جلسته (السادسة عشرة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هابل السرور).

وحضور أمين عام مجلس النواب: (د. محمد المصالحه).

وتغيب بإجازة من الاعضاء: السيد عبدالرؤوف الروابده.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: توجان فيصل/ د. سميح الفرح/ مفلح الرحيمي/ ضيف الله المومني/ طلال عبيدات/ حاتم الغزاوي/ هاني المصالحه/ دولة عبدالكريم الكباريتي/ د. طراد القاضي.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: د. مصطفى الشنيكات/ د. فوزي الطعيمه/ م. سمير الحباشنه/ جمال الصرايره/ د. محمد ابو عليم/ محمد دارديه/ طه الهباهيه.

وحضر من الحكومة:-

١ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير التعليم العالي ورئيس الوزراء بالوكالة

٢ - معالي المهندس عبدالهادي المجالي: وزير الاشغال العامة والاسكان

٣ - معالي السيد عبدالكريم الدغمسي: وزير العدل

٤ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري

٥ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير

الصناعة والتجارة

٦ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير

السياحة والآثار

٧ - معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير

الشؤون البلدية والقروية والبيئة

٨ - معالي الدكتور عارف البطاينه: وزير

الصحة

٩ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي: وزير

الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

١٠ - معالي الدكتور هاشم الدباس: وزير

الطاقة والثروة المعدنية

١١ - معالي السيد محمد الذويب: وزير دولة

للشؤون البرلمانية

١٢ - معالي المهندس حماد ابو جاموس:

وزير التنمية الاجتماعية

١٣ - معالي المهندس منير صوير: وزير

التأمين

١٤ - معالي الدكتور عبدالحافظ الشخاتبة:

وزير العمل

١٥ - معالي الدكتور احمد القضاة: وزير

الثقافة

١٦ - معالي السيد محمود الهويل: وزير دولة

١٧ - معالي السيد محمد عوده نجادات: وزير

دولة

١٨ - معالي الدكتور منذر المصري: وزير

التربية والتعليم

١٩ - معالي المهندس ناصير اللوزي: وزير

النقل

وحضر من الامانة العامة :

١ - السيد نذير عطيات.

٢ - السيد علي الحسبان.

٣ - السيد محمد الرديني.

٤ - السيد غسان النجداوي.

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

الانصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة السيد الامين

العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس :

يعني؟

الجميع:

يعني.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب

سميح الفرح.

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب

ضيف الله المومني.

٣ - طلب اجازة مقدم من معالي النائب

عبدالرؤوف الروابده.

اما اصحاب المعالي والسعادة التالية اسمائهم فهم

في مهمات رسمية:-

معالي النائب طراد القاضي.

سعادة النائب توجان فيصل.

سعادة النائب حاتم الغزاوي.

سعادة النائب طلال عبيدات.

سعادة النائب هاني المصالحه.

معالي رئيس المجلس :

الزملاء في ما يستجد من اعمال لدي عدد كبير

من الاسماء طالبين الحديث في هذا البند، لدي

(١٦) زميل ساعطي الفرصة لبعض الزملاء بما

يسمح لي الوقت وليعذرني الزملاء الآخرين

بجلسة قادمة.

ابداً أولاً بالاستاذ نادر الظهيريات.

السيد نادر الظهيريات:

بسم الله الرحمن الرحيم

يشاركني في هذه الكلمة كل من اصحاب المعالي

والسعادة توفيق كريشان، راتب السعود، سالم

الزوايده، صالح شعواطه، طلال عبيدات، حاتم

الغزاوي، هاني مصالحه، علي الشطي.

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

بداية نقدر الجهد الكبير الذي تقوم به وزارة

الصحة والخدمات الطبية الملكية من خدمة

صحية للمواطنين، الا ان الاتفاقية الاخيرة والتي

هكذا من الأهل

عقدت ما بين وزارة الصحة والخدمات الطبية والتي الزمت فيها العسكريين العاملين والمتقاعدين والمنتهجين من افراد عائلاتهم بالعلاج فقط في المستشفيات التابعة للخدمات الطبية، واذا ما راجعوا المستشفيات التابعة لوزارة الصحة ملزمون بدفع تكاليف العلاج والدواء كاملاً.

ان هذه الاتفاقية كما ذكرت اضررت بشريحة واسعة واصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً عليهم نتيجة للاعداد المحدودة للمستشفيات التابعة للخدمات الطبية في المملكة وللكتافة السكانية الكبيرة ومثال ذلك محافظة اربد وهذا ينطبق على غالبية محافظات المملكة حيث تضم عدداً كبيراً من الاولوية وتجمعات سكانية بعيدة تصل في مداها ما يزيد عن ١٠٠ كم حيث اعتمد مستشفى الامير راشد لجميع ابناء محافظة اربد، ويطلب الوصول الى هذا المستشفى قطع مسافة طويلة يضطر فيها المريض شيخاً او امرأة او طفل تحمله والدته الى تغيير اكثر من واسطة نقل ان تيسرت له، واجور مرتفعة قد تكون اكثر من تكاليف العلاج للمريض المنقول.

من هنا فأننا نهيب بالمسؤولين وعلى رأسهم دولة رئيس الوزراء مراجعة هذه الاتفاقية والسماح للعسكريين متقاعدين وعاملين ومنتهجين بالعلاج في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة القريبة منهم، منع وضع الضوابط بحيث لا تستغل هذه الخدمة الى غير ما تهدف اليه.

النقطة الاخرى معالي الرئيس سأحدث فيها بإيجاز شديد: يعلم الجميع ان موجه الصقيع الاخيرة اضررت بالمزارعين حيث ادت الى تلف جميع الخضار والموز الامر الذي تسبب في خسارتهم خسارة كبيرة، ومن هذا الموقع فأننا نهيب بالحكومة الحريصة هذا القطاع الهام مساعدة المزارعين بتعويضهم ضمن الامكانيات المتاحة لكي يتمكن المزارع من مواصلة عمله في استغلال ارضه. والسلام.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، معالي وزير الصحة.

معالي وزير الصحة:

شكراً معالي الرئيس.

السادة النواب المحترمين الذين تقدموا بهذا الطلب ارجو ان اطمئنهم بان الوضع قد عدل وصبح صباح هذا اليوم وارسلت برقيات لمدراء الصحة في محافظة الكرك واربد وابلخ المحافظين بهذا النص باستثناء محافظة الكرك لواء الكرك القصبة يراجعون مستشفى القوات المسلحة في الكرك ولواء اربد القصبة يراجعون مستشفى ايدون وما تبقى يبقى التقديم على قدمة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الزميل مفلح اللوزي.

السيد مفلح اللوزي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس: اخواني النواب المحترمين

معالي الرئيس - الاخوة النواب

طلب مني المواطنون في العقبة بان ازف البشرى للحكومة بارتفاع رسوم العلاج بانواعها في مستشفى الاميرة هيا الى اكثر من ٣٠٠٪ وبعضها الى ٥٠٠٪ فكشفتها الطبيب ارتفعت من ثلاثة الى عشرة دنانير والولادة الطبيعية من ٢٥ الى ١٥٠ ديناراً الحد الأدنى وقس على ذلك. مما دفع القطاع الخاص من اطباء ومستشفيات ان يتوجهوا بالشكر لمتخذ القرار. لان بعض المرضى القادرين قد تحولوا للعلاج عندهم لان اسعارهم اصبحت ارحم للناس واسمحوا لي ان انقل المقولة التي يتندر بها الناس وانا اسف لتردادها وهي "حكومتنا حكومة جباية لا حكومة كفاية او رحمة وهداية".

معالي الرئيس - الاخوة النواب

قد نلتبس للخدمات الطبية بعض العذر بتطبيق تسعيرة المدينة الطبية على سائر المراكز في المملكة وذلك لما بينها وبين وزارة الصحة من اتفاقيات لتغطية قطاع المومنين صحياً ولما تعانيه من عجز تجاه التكلفة العالية للخدمات الجلي التي تقدمها ولكثرة الاعفاءات التي تطال قطاع القادرين ولا ينال الفقراء منها الا القليل.

لكن ما ذنب المواطنين من الفقراء الذين يقيمون في محافظة تفتقر الى وجود مستشفى حكومي وليس بمقدورهم التردد على المستشفيات الخاصة هذا قبل ان تصبح اسعارها اقل من اسعار المستشفى العسكري. فجل هؤلاء من المسحوقين الذين لا يجد احدهم قسوت يومه.

تقدم الينا بعض المواطنين من اهالي شفا بدران سكان حي ام العروق بخصوص الاعمدة التلفزيونية التي انزعت منذ سنوات لتشمل هذه المنطقة بالخدمات الاتصالية والتلفونية اسوة بباقي الاحياء التي توفرت لها هذه الخدمة المهمة بحياة السكان وهي توفر الكثير من عناء الذي يشكو منه المواطنين من عدم وجود شبكة التلفزيونات اللازمة المتصلة لتصبح المنطقة مغطاة حسب الاصول، ومتكاملة بما يلزم علماً بان معالي وزير المواصلات من سكان هذه المنطقة وهم يعتزوا بهذه الجيرة الخيرة لما لها من اطياب الاثر..

ومن هنا يشجعنا ان نرفع صوت سكان واهالي وجيران معاليه وذلك املين ان يضع يده على هذه الشكوى والمعرفة التامة عنها عن قرب، واصدار الاوامر اللازمة بالتنفيذ وكم نكون شاكرين لمعاليه التكرم بمتابعة الامر واجراء اللازم وكذلك نذكر معالي وزير الطاقة بالنسبة لهذه القرية المذكورة ام العروق اطال عليها الانتظار لا يصل التيار الكهربائي لها عن طريق كهربة الريف التي قامت بالكشف عليها ووضعتها على مخطط العمل للتنفيذ..

آملنا بمعاليه الاهتمام واجراء اللازم (وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، المتحدث الزميل بدر الرياطي.

السيد بدر الرياطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا من الأهل

فيالله عليكم المواطن الذي لا يتعدى دخله الشهري ١٢٠ ديناراً هل يستطيع ان يعالج مريضاً فضلاً على ان يعين زوجته على ولادة مريضة في مستشفى تكلفته اكثر من راتبه؟ الا اذا كان المطلوب هو التوقف عن الانجاب او التحول الى الداية العربية او التداوي بالاعشاب والطب العربي الذي يعتمد على الكي بالنار!!

يا حكوماتنا الرشيدة اهل العقبة بالرغم مما عرف عنهم من طيبة وداعة وحب وولاء، الا انهم غاضبون هذه الايام. جل حديثهم عن غول الاسعار الذي تعدى الى علاجهم وسلوا ان شنتم الاجهزة الامنية تخبركم باليقين ان لم تكن التقارير قد وصلتكم عن حديثهم في مجالس العيد.

اعيدوا للناس البسمة وأمروا باعادة الاسعار الى ما كانت عليه حتى يتم انشاء مستشفى حكومي ليتساوى الناس في الخدمة الطبية في مختلف مدنها وقراها. وبذا تعينهم على الطاعة وعلى مزيد من الحب والولاء.

وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير الصحة

معالي وزير الصحة:

شكراً معالي الرئيس.

الواقع حدث تغييرات في مستشفى الاميرة هيا في العقبة ومن الخصائص وزارة الدفاع والقوات المسلحة ولكن الكثير من المواطنين الذين يتعالجون بهذا المستشفى هم من الشركات

والشركات والمصانع الموجودة هناك تغطي النفقات، اما بخصوص الفقراء والفقراء والبؤساء الذين ذكرهم سعادة النائب كلهم مؤمنين على نظام التأمين الصحي للفقراء، عليهم ان يقدموا بطلب لنا ونحن ان شاء الله نقوم بالواجب وخلاف ذلك عليهم مراجعة الخدمات الطبية بالقنوات الرسمية المعروفة وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الاستاذ احمد الكساسبه.

السيد احمد الكساسبه:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الزملاء المحترمين

الحمد لله أولاً وأخيراً على نعمه التي عمت خلال شهر رمضان بهطول الامطار التي اعادت الامل للناس اما وقد صاحب هطول الامطار موجة من الصقيع تسببت في احداث اضرار كثيرة في عدادات المياه.

ومواسير المياه وخطوطها خاصة في المناطق المرتفعة وتحديداً في مناطق لواء المنزار الجنوبي ووادي موسى والشوبك وعجلون، تسببت في ان الكثير من هذه العدادات والمواسير قد تفجرت او تعطلت واصبح الناس اولاً لفترة لا يجدون الماء.

ثانياً : اصبح عليهم ان يعيدوا وصل العدادات وان يدفعوا اثمان مالية لهذه العدادات في ظني انها تصل الى (٦٠) ديناراً هذا اذا لم تضاعف اليها اجرة اعادة وصل او تركيب لذا معالي الرئيس اتمنى على الحكومة والزميل وزير المياه

والري ان يوفر الى فرق الصيانة والى مديريات المياه ان يبادروا الى اصلاح هذه الخطوط وتركيب عدادات المياه على ان تقسطوا اثمان هذه العدادات على فترة معقولة ليتمكن المواطن من تحمل كلفتها لانه لا يستطيع المواطن في قرية ان يدفع (٦٠) ديناراً او (٧٠) ديناراً وخاصة انهم خرجوا من شهر رمضان وتكاليف المعيشة ارتفع وأطالب ايضاً ان يوعز معاليه الى الوزارة بان تقوم بحملة توعية اوسع من الحملة التي قامت بها وسائل الاعلان الان لتوعية المواطنين حول كيف يحافظ على عدادات المياه تحسباً لوقوع أي موجات صقيع اخرى او ظروف قاهرة اخرى وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، المتحدث الزميل ذيب انيس.

السيد ذيب انيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - النواب المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٠م قام مستخدموا شركة الكهرباء الاردنية المساهمة باضراب قانوني منظم من اجل حمل الشركة المذكورة على اعطائهم حقوقهم المشروعة، وقام على اثره عدد من النواب بالتدخل والاصلاح وعقدت جلسة بين النواب المشار اليهم وبين معالي نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي في رئاسة الوزراء حضرها معالي وزير العمل ومعالي وزير

الاشغال العامة والاسكان وتم الاتفاق على انها الاضراب مقابل ان يتعهد معالي وزير العمل بمايلي:

اولاً: تلغي وزارة العمل أي بند في الاتفاقية المبرمة بين الشركة والنقابة السابقة من شأنه المساس بالحقوق المقررة والمكتسبة لعمال شركة الكهرباء وعلى وجه الخصوص البند الخامس.

ثانياً : عدم الحاق أي ضرر مادي او معنوي بالعمال نتيجة اضرابهم بما فيه الحسم من اجورهم خلال فترة الاضراب.

ثالثاً : عدم ملاحقة الهيئة الادارية لنقابة عمال الكهرباء.

رابعاً : الغاء اية اجراءات اتخذت من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال بحق نقابة عمال الكهرباء، وقد وقع على وثيقة الاتفاق التي تضمنت هذه البنود معالي وزير العمل والسيد امين عام اتحاد عمال الاردن، ومن النواب معالي الدكتور عبدالله العكايلة وسعادة النائب حمزه منصور.

معالي الرئيس، النواب الكرام، يوسفني ان اقول بان وزارة العمل لم تلتزم بتعهداتها الى الان. وقد اعلمني رئيس النقابة ان الجهات الامنية لا زالت تقوم باستدعاء بعض اعضاء الهيئة الادارية للنقابة على خلفية الاضراب، رغم ان الاضراب كان وفق القانون والنظام وعلى اعلى درجات الانضباط والمسؤولية، ولم تقع اية اعمال تخريب او فوضى، انني اطلب الحكومة

هكذا من الأهل

المحترمة العمل على انصاف هذه الشريحة من أبناء الاردن العزيز، كما اطالب معالي وزير العمل بتفعيل بنود مذكرة التفاهم المشار اليها، كما اطالب معالي وزير الداخلية الامر لمن يلزم بالكف عن ملاحقة أي أعضاء النقابة والمستخدمين اكرر الطلب من معالي وزير العمل المحترم القيام بما التزم به تجاه هؤلاء العمال الذين يقومون على خدمة الوطن والمواطن فهم يستحقون الاحترام والانصاف والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام،

معالي وزير العمل.

معالي وزير العمل:

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ما اوردة سعادة للنائب المحترم عن حيثيات الامر في جزء منها صحيح لكن الحقيقة ما التزمت به وزارة العمل والتزمت به الحكومة انه اذا كان هناك أي نظام داخلي للشركة يمس بأي حقوق مكتسبة للعاملين فستعمل وزارة العمل على الغاء هذا النظام.

الحقيقة عندما ذهبنا الى المستشارين القانونيين وبحثنا في هذا الوضع وجدنا انه لا يوجد منس بأي حق من الحقوق المكتسبة بموجب القانون لذلك نحن قمنا بالتزاماتنا بالكامل تجاه ما اتفقنا عليه، بالجانب الثاني لم يصل الى علمي ان هناك ملاحقة لأي عامل من عمال شركة الكهرباء سواء كان من الهيئة الإدارية للنقابة او

العاملين وانا على اتصال مستمر مع ادارة الشركة ولم يصل الى مسامعي انه اتخذ أي اجراء بحق أي عامل من العاملين، واستغرب من سعادة النائب انه يطالب وزير الداخلية ايضاً لمتابعة انه هناك ملاحقة وانا لا اعرف اذا كانت هناك ملاحقات أمنية المقصود او غير ذلك، لكن حسب علمي ومعرفتي لم يمس أي عامل من أي جهة كانت بأي شيء من حقوقه، والتزامنا مستمر اننا نحافظ على العلاقات المتوازنة والسوية بين اصحاب العمل والعمال وعلى تطبيق قانون العمل، شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الدكتور نزيه عمارين.

الدكتور نزيه عمارين:

شكراً سيدي الرئيس.

حضرات الزملاء الكرام

تعلمون ان وزارة التمرين وجدت اصلاً لحماية المواطن من العبث والاحتكار والجشع والابتزاز والحقيقة اننا تقاجنا قبل يومين بأبناء شبه رسمية بان النية نتجه لالغاء هذه الوزارة الهامة جداً من الوجود والحقها كدائرة لاحدى الوزارات الاخرى هذا بدلاً من ان تأتينا حكومتنا بقرارات من شأنها تفعيل ودعم وتطوير عمل هذه الوزارة للحفاظ على امن المواطنين المعاشي والغذائي اننا نحذر من هذه الخطوة ومن ابعادها وانعكاساتها على الاسعار والاحتكار وانتعاش السوق السوداء بشكل خطير. ونطالب بالعودة عن هذا القرار الموضوع الثاني اخواني يتعلق

معالي وزير التعليم العالي ورئيس الوزراء بالوكالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

حين تقدمت الحكومة ببيانها للمجلس الكريم كان في ضمن البيان الحكومي رأي بالغاء وزارة التعليم العالي وبالفاء وزارة الاعلام ولم يكن هناك أي تضمين لالغاء دور الوزارتين وانما اعادت النظر في ادارة هذين المرفقين الهامين اما عن التمرين كما يعلم الزميل الكريم هناك قانون التمرين الذي يحكم هذا النشاط الهام في حياة المواطنين وحين تعيد النظر الحكومة في هذا الموضوع لابد من العودة الى مجلس النواب من اجل الحصول على موافقته وبالتالي التعليق على هذا الامر مرهون بالمستقبل وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الزميل علي الشطي.

السيد علي الشطي:

سيدي الموضوع الذي كنت اود ان اتحدث فيه سبقني اليه معالي الزميل نادر الظهيريات لكن الزميل تحدث عن هذا الموضوع باختصار، ولاهمية هذا الموضوع فاني اود ان اضيف بعض الشيء لان الاخوان المزارعين في مناطق الاغوار واعتقادي بجميع مناطق المملكة لكن الموسم الزراعي الان كما هو معروف في مناطق الاغوار تعرض الاخوة المزارعين لموجة حادة جداً من الصقيع ادت هذه الموجة الحادة الاخيرة الى تعرض العديد من

بمرضى الكلى في محافظتي الكرك والطفيلة هؤلاء الذين يعانون من قصور شبه كامل في عمل الكلى يتجاوز عددهم الان في محافظتي الكرك والطفيلة عشرين مريضاً وهم بحاجة ماسة الى جلسات متتالية بمعدل جلستين اسبوعياً لعمل غسيل الكلى ولا يوجد في المحافظتين بالمستشفيات الحكومية أي جهاز ليقوم بهذه المهمة هناك جهازين قديمين في مستشفى الكرك العسكري (الامير علي) احد الجهازين عاطل عن العمل والآخر الحقيقة كان يتعطّل اكثر من مرة عندما يكون المريض على سرير المعالجة وهذا يشكل خطورة كبيرة على حياة هؤلاء المرضى. نطالب معالي وزير الصحة والحكومة الرشيدة اخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار للخطورة البالغة على صحة هؤلاء المرضى ولا نقبل الحجة بعدم وجود مكان لعمل وحدة كلى صناعية في المستشفى الحديث الذي بني بمساعدة الحكومة الايطالية.

الموضوع الآخر الذي كنت اود اثارته الحقيقة ايضاً الطلب من الحكومة ان تؤمن للمواطنين جرعات الكبد الوبائي الوقاية منه بسعر التكلفة عليها وهذا لن يكلف الحكومة اية اعباء مالية، بسعر التكلفة سيدي والمواطن يرضى بذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الدكتور عبدالله التسور رئيس الوزراء بالوكالة.

هكذا من الأهل

المزروعات الى التلف الى الاصابة بالخسائر الفادحة للاخوة المزارعين.

طبعاً هذا الشيء يضيف خسارة وهموم اضافية للاخوة المزارعين اضافة الى الهموم والخسائر الكبيرة التي يعانون منها، لذا فاني اتمنى على الحكومة وعلى معالي رئيس الوزراء بالوكالة الاخ الزميل عبدالله النصور ان يوجه وبشكل عاجل الى ارسال كشف على ارض الواقع للكشف على الخسائر التي تعرض لها المزارعين في مناطق الاغوار والتي ان لم يتم معالجتها بالسرعة الممكنة ستحول حياة المزارعين الى الجحيم ولذلك اكرر رجائي وتمنياتي على الحكومة الكريمة ان تعالج هذا الموضوع بالسرعة الممكنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، المتحدث الزميل الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

الملاحظة الاولى تتعلق بالتلفزيون الاردني الذي ومعايدته بعيد الحب استغريت المذيع وهو يهنيء الشعب الاردني بعيد الحب والعشق وكان الشعب الاردني همه فقط العشق والحب وهذا ليس عيداً قومياً ولا وطنياً ولا اسلامياً ولا غير ذلك. والملاحظة الاخرى امالي مخيم حطين وهم يعانون من مشكلات كبيرة اود ان اقتصر على مشكلتين الاولى: بيئة تتعلق بمكرمة صحية

دائمة عمرها اكثر من خمسة عشر عاماً تسمى بركة البيبي وهي لا تقتصر في خطرها على التلوث الذي تحدثه الامراض التي تسببها بل هي مصيدة لغرق الاطفال ورغم وعود الحكومات المتلاحقة لتصريف مجرى هذه البركة الا ان شيئاً على الواقع لم يحصل حتى الان والمشكلة الثانية تتعلق بأزمة المواصلات الخائفة من والى مخيم حطين، ولجنة السير ترفض تسير خطوط حافلات تدخل الى الشوارع الرئيسية في المخيم تسهلاً على الناس، واتمنى على معالي وزير الداخلية السماح للسيارات العمومية التي تبيت في المنطقة ان تحمل ركاباً وهي في طريقها صباحاً الى عمان لا ان تمر فارغة وتترك الركاب على جنبات الطريق وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الدكتور محمد عويضة.

الدكتور محمد عويضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

اريد ان اتحدث في اكثر من موضوع الموضوع الاول:-

هناك ازمة مواصلات خائفة في لواء عين الباشا وحوض البقعة، يعاني المواطنون في منطقة البقعة ولواء عين الباشا وزيد من صعوبة هذه الازمة مناسبات العمرة والحج والرحلات المدرسية التي يكثر فيها استئجار الباصات من هذه المنطقة بالذات فيما يبدو.

العالى الى تحويل هذه البعثات الى الجامعات الى حرمان العديد من ابناء البوادي والارياف من هذه المنح التي هي الوسيلة الوحيدة امامهم لاكمال دراستهم، لذا فاني اتمنى على الحكومة الرشيدة اعادة هذه البعثات الى وزارة التعليم العالى بدلاً من الجامعات لانها وحدها القادرة على انصاف ابناء هذه المناطق.

الموضوع الاخر معالي الرئيس، الزملاء النواب هو موضوع تعيين ابناء البادية في الوظائف الحكومية وهي المتنافس الوحيد امامهم للعمل حيث لم تراعي الاسس المتبعة من قبل ديوان الخدمة المدنية وذلك من حيث اقدمية سنة التخرج والاسس الاخرى، كذلك عدم وجود العدالة في التوزيع بين ابناء العشائر، اذ ان بعض العشائر تم توظيف كل من تقدم من ابنائها في حين البعض لم يتم توظيف سوى عدد بسيط.

راجياً من الحكومة اعادة النظر في هذا الموضوع. وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، معالي وزير التعليم العالى.

معالي وزير التعليم العالى ورئيس الوزراء بالوكالة:

معالي الرئيس تحدث الزميل الكريم في موضوعين.

الموضوع الاول البعثات العلمية التي اسند امر اختيار الطلاب المستفيدين منها الى الجامعات

ارجو من الحكومة الموقرة سواء من معالي وزير النقل ومعالي وزير الداخلية ان يساعدوا على حل هذه الازمة ومقدم مضاعفتها لا سيما ونحن مقبلون على مناسبة الحج والربيع الذي تكثر فيه الرحلات المدرسية الملاحظة الثانية هنالك قريتان في محافظة البلقاء هما قرية عيرا ويرقا وهما ملاصقتان لمدينة السلط لكن خطوط الهاتف فيهما ليست متصلة بالسلط ولا تزال على الطريقة القديمة اليدوية والاتصال بين هاتين القريتين من الامور المتعذرة جداً والمزعجة جداً.

ارجو من معالي وزير الاتصالات ان يعمل على مساعدة هاتين القريتين وهما قريتان كبيرتان تستحقان ان ترتبط خطوطها الهاتفية بمدينة السلط وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، المتحدث الزميل سالم الزوايده.

السيد سالم الزوايده:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

تعرفون جميعاً ايها الزملاء حجم المعاناة التي يعيشها ابناء القرى والارياف والبوادي من حيث قلة فرص العمل والتعليم وعدم القدرة على ارسال ابنائهم لمتابعة دراستهم في الجامعات والمعاهد، ولكن كان لجهود الحكومة، المشكورة دور كبير في مساعدة هؤلاء الطلبة في الحصول على البعثات العلمية لاكمال دراستهم. ولكن للأسف الشديد فقد ادى قيام وزارة التعليم

هكذا من الأهل

انفسها أي ان الذي يختار الطلبة ويتأكد من اوضاعهم الاجتماعية وقرهم هو الجامعة بمؤسساتها الطلابية والادارية المختلفة. في وزارة التعليم العالي القسم المختص بالبعثات هو قسم باربعة موظفين ليس من الواقعية ان يتمكن هؤلاء الموظفون الاربعة ان يتمكنوا من معرفة فقر الفقير وغنى الغني هذا شيء غير واقعي ولذلك كان كثير أ تذهب البعثات الى غير مستحقها وفي هذا مجافاة للعدل وفيه تجاوز للموارد.

اقترحنا على اللجنة التربوية في مجلس النواب الكريم ان نسند الى الجامعات انفسها ببيئاتها الطلابية والرسمية موضوع اختيار الطلاب المستحقين للبعثات بسبب فقرهم اما الذين يستفيدون بسبب ابداعهم فهؤلاء مستمرة بعثاتهم كما كانت، اما فقر الفقير لا تتمكن وزارة من اربعة موظفين حتى لو زاد هؤلاء الى اضعافهم من معرفة فقر الفقير انا متأكد ومن تجربتي العام الماضي حيث اخترنا على مايزيد على خمسمائة طالب مبعوث حوالي ستائة في حقيقة الحال لم تأتينا شكوى واحدة، ولا واحدة اعطيت فيها بعثة لغير المستحق وسوف نستمر على الاقل هذا العام بالتجربة فان ثبت جدواها فستستمر بها ونعود الى لجنة التربية في مجلس النواب وان ثبت العكس فالجاء اولي ان يتبع وسنعود عنه لاننا لا نقصد اطلاقاً الا ان تذهب البعثات وكل قرش منها الى المحتاجين.

الموضوع التالي الذي نفضل به للميل الكريم

هو تعيينات ابناء البادية وان الاسس لم تراعي فيها وانه جري مجافاة للعدالة هكذا قال الزميل وانا اطلب منه ان يتوجه الى دولة رئيس الوزراء بشيء مكتوب ويمزيد من التخطيط ومن اعطاء الامثلة حتى يتمكن رئيس الوزراء الذي هو الرئيس الاعلى لجهاز ديوان الموظفين ليؤكد من صحة هذا القول وهذا مفتوح لسعادة النائب ولاي نائب آخر وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، المتحدث الدكتور فرح الرضي.

الدكتور فرح الرضي:

شكراً معالي الرئيس.

من اهم الانجازات بهذه الحكومة الموقرة نظام تقسيم الاراضي والواقع ان هذا العمل قد مس كل بيت من بيوت الاردن ولكن التعليمات التي رافقت صدور هذا النظام قد اجهضت الهدف المرجو منه فالتعليمات تنص مثلاً على ان تكون الواجهة لكل حصة من الحصاص ٣٥ متر كحد ادنى وفي هذا الامر صعب التنفيذ وخاصة في منطقة عجلون لان في مثل هذه الواجهة لا يمكن ان تتوفر لنسبة كبيرة جداً من هذه الاراضي كما ان هنالك سلبية اخرى في هذه التعليمات وهي انه اذا كان الشركاء يملكون عدة قطع فلا يجوز للشريك الواحد الا ان يأخذ حصته في قطعة واحدة وطبعاً طالما المساحة كبيرة يمكن ان يأخذ حصته في كل قطعة من هذه القطع سلبية ثالثة وهي ان هذه التعليمات تعتبر الشريك فرداً واحداً بينما يمكن ان يكون الشريك في الحصة الواحدة

اكثر من شخص واحد ولهذا نرجو من الحكومة الموقرة وتفعيلاً لهذا الانجاز الذي فرح له كل بيت من بيوت الاردن أرجو أن تعيد النظر بهذه التعليمات حتى تتمكن دوائر التسجيل في المملكة من انجاز هذه المهمة وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، المتحدث الزميل عبدالعزيز جبر .

السيد عبدالعزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس مجلس النواب - حضرات الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله

الموضوع : حول مقتل المدعو اسماعيل عثمان اللوزي ان المواطن المذكور مواطن اردني من سكان عمان الهاشمي الشمالي ومن قرية في الاصل حول مدينة القدس اسمها خربة اللوز.

المذكور ولد في عام ١٩٥٨. بتاريخ ٩٦/١١/٣ تقدم المواطن بطلب الى سفارة العدو الصهيوني في عمان طالباً منحة تأشيرة زيارة لدخول فلسطين والصلاة في المسجد الاقصي ولكنه لم يحصل على التأشيرة المذكورة، وبقي هذا هاجسه حتى في الحديث مع افراد أسرته واقاربه، بعد فشله في الحصول على التأشيرة ركب سيارته في اليوم التالي ونزل الى منطقة الجسر ولكن النقاط الامنية حالت دون وصوله وانتهى الامر بتسليمه من قبل الامن الى المستشفى في الفحيص لانه مريض نفسياً، وفي

يوم الاثنين الموافق ١٠ شباط ٩٧ وبعد العيد اخذ زوجته وأولاده جميعاً وحاول مرة اخرى الوصول الى الجسر حيث منع من قبل الحواجز الامنية، وقامت زوجته بإبلاغ المسؤولين ان زوجها مريض فأقنعوه بالعودة وعاد مع افراد أسرته وزار قريباً له في الغور وبات تلك الليلة عنده بتاريخ ٩٧/٢/١١ ركب سيارته بعد صلاة الفجر واشعر اهله الذين كانوا معه تلك الليلة انه ذاهب الى بيت المقدس ليصلي هناك وبعد مرور ساعات قلائل من خروجه ورد خبر من مركز الامن ان الرجل في المستشفى ومصاب في ساقه بطلقة نارية، ولدى حضور الاهل الى المستشفى تبين ان اسماعيل المذكور قد توفي نتيجة اصابته بعبارة نارية في عنقه وهذا ما افاد به التقرير الطبي الصادر من الجهات المسؤولة في السلط، افاد شقيق المذكور في حديثه لي ان مسؤول النقطة العسكرية التي قتل عندها المرحوم اخبره ان المرحوم اسماعيل حاول اجتياز الحاجز العسكري الثاني فأطلقت النار على السيارة واعطبت بعض عجلاتها وقد شاهد شقيق المرحوم اثر الطلقات في السيارة وشاهد المكان الذي اخترقته الرصاصات التي وصلت الى عنق شقيقه المرحوم.

معالي الرئيس - حضرات الزملاء الكرام
اولاً حتى لا يبرأ المتهم ولا يتهم البريء اطلب الحكومة بفتح ملف للتحقيق في قتل هذا المواطن الذي ربما كان سلوكه مخالفاً للتعليمات الامنية ولكن هناك مائة وسيلة لالقاء القبض عليه واخذ

هكذا من الأهل

تعهد عليه وعلى اولياء امره الا يعود مرة اخرى لمثل هذه المخالفة ولا مبرر في اعتقادي لاطلاق النار على اعلى مكان في جسم وهو رأسه وكان قتله كان هدفاً مقصوداً.

ثانياً : لقد ترك المرحوم والذي قتل مظلوماً ودون مبرر كاف اسرة مكونة من ستة افراد وعلى الحكومة ان تتحمل مسؤولياتها بعد التحقيق في الحادث تجاه هؤلاء الافراد الذين لا معيل لهم واقترح ان يعاملوا معاملة أبناء الشهداء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، الزملاء ارجو ان يعذرني ما بقي من الزملاء، بقي لدي ستة زملاء الحقيقة وتحدث اثنا عشر زميل، متعذر علي ان يتحدث اكثر من هذا العدد في هذه الجلسة.

السيد الامين العام نعود الى جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

٣ - الردود على الاسئلة:-

١ . كتاب معالي وزير المالية رقم (١١٤٠) تاريخ ١٩٩٧/١/٣٠، جواباً على السؤال رقم (٧٧) المقدم من مساعدة النائب الدكتور احمد الكوفحي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٩٣/٢٩/١٦/٣٠

التاريخ : ١٩٩٦/١/١٧

معالي وزير المالية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٧٧) تاريخ ١٩٩٦/١/١٤ المقدم من مساعدة النائب الدكتور احمد الكوفحي.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م . سعد هابل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٥/شعبان/١٤١٦هـ

الموافق : ١٩٩٥/١٢/٢٧م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٧٧

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي:

نص السؤال : ماهي اسباب استقالة معالي محافظ البنك المركزي الاردني، ونائبه الدكتور ميشيل مارنو كذلك؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

عمان

الرقم : ٠٠١١٤٠/١٩/٢

التاريخ : ١٩٩٦/١/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٩٣/٢٩/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٦/١/١٧ ومرفقه صورة عن السؤال

رقم (٧٧) تاريخ ١٩٩٦/١/١٤ المقدم من مساعدة

الدكتور احمد الكوفحي بشأن استقالة معالي

محافظ البنك المركزي ونائبه، ارجو ان اعلم

معاليكم بأنني قد بينت اسباب استقالة معالي

محافظ البنك المركزي في ردي على سؤال

سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله رقم (٣٠)

تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المرفق بكتاب معاليكم

رقم ٣٠٩٢/٢٨/١١/٣ والعائدة لاسباب صحية

ولاسباب تتعلق باخضاع البنك المركزي لرقابة

ديوان المحاسبة الذي يعتبره مخالفاً للتشريعات

الاردنية والتشريعات والاعراف الدولية

المتطورة في ادارة البنوك المركزية والذي لا

يتلاءم مع استقلالية البنوك المركزية في معظم

دول العالم والمرفق طياً صورة عنه.

واما بالنسبة لاستقالة عطوفة نائب محافظ البنك

المركزي فقد جاءت لاسباب شخصية ولا علاقة

لهذه الاستقالة بأي سياسات مالية او اقتصادية او

نقدية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

باسل جردانه

وزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

عمان

الرقم : ٩٦٠/١٩/٢

التاريخ : ١٩٩٦/١/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣٠٩٢/٢٨/١١/٣

تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ ومرفقة السؤال رقم (٣٠)

تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من مساعدة النائب

الدكتور ذيب عبدالله حول استقالة معالي محافظ

البنك المركزي الدكتور محمد سعيد النابلسي

وفي هذا المجال ارجو ان ابين لمعاليكم مايلي:

١ - ان التشريعات المعمول بها في الاردن قد

اعطت البنك المركزي الاستقلال في رسم

السياسات النقدية وتنفيذها بما في ذلك تلك

المتعلقة ببناء احتياطات المملكة من العملات

الاجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرف

الدينار الاردني وهو الذي يحدد السياسات

المتعلقة بذلك دون أي تدخل او توجيه من أي

سلطة حكومية اخرى.

٢ - كما اتجهت السياسات الحكومية خاصة

المالية منها نحو ايجاد التوافق والتجانس مع

السياسات النقدية التي يتبناها البنك المركزي

حيث اعطت الحكومة اولوية قصوى لدعم هذه

السياسات لاعادة بناء احتياطات المملكة من

العملات الاجنبية والمحافظة على استقرار سعر

صرف الدينار الاردني.

هكذا من الأهل

والمحافظة عليها وعلى استقرار سعر صرف الدينار الاردني.
وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،
باسل جردانه
وزير المالية

معالي رئيس المجلس :

الدكتور احمد الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

اكتفي باجابة معالي الوزير.

معالي رئيس المجلس :

شكراً دكتور، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢ . كتاب معالي وزير النقل رقم (١٨٥٢) تاريخ ١٩٩٦/٥/٢٠، جواباً على السؤال رقم (١٨٤) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

عمان

الرقم : ١٠٢٢/٣١/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٦/٤/٢٠.

معالي وزير النقل

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٨٤) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ والمقدم من سعادة النائب بدر الرباطي

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

عبدالباقي جمو

رئيس مجلس النواب بالاتابة

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٢/٢/١٩٩٦هـ.

الموافق ٣١ آذار ١٩٩٦م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١٨٤

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير النقل للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال :

١ - ارجو ذكر اسماء الطلاب الذين تم ايفادهم في بعثات علمية للاكاديمية العربية في الاسكندرية على حساب مؤسسة الموانئ سنة ١٩٩٥.

٢ - ماهي الاسس التي تم اعتمادها في اختيارهم؟

٣ - ماهي معدلاتهم في شهادة التوجيهي ومدى ارتباطهم بمؤسسة الموانئ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

بدر صالح الرباطي

نائب محافظتي عمان والعقبة

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة النقل
الرقم : ١٨٥٢/٢٢/٦٠
التاريخ : ١٩٩٦/٥/٢٠.

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب سماحة رئيس مجلس النواب بالاتابة رقم ١٠٢٢/٣١/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٠ ومرفقة السؤال رقم (١٨٤) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي.

ارجو من معاليكم التكرم بالعلم بانه تم ايفاد الطالبين المذكورين تالياً خلال العام ١٩٩٥ وهم:

١ . محمود سالم العتوم/ توجيهي علمي/ معدله ٩١.٥ لدراسة هندسة الالكترونيات/ احيل والده على التقاعد بعد خدمة في مؤسسة الموانئ لمدة (٣٠) عام.

٢ . هشام محمد البرديني/ توجيهي علمي/ معدله ٨٥.٤ لدراسة هندسة الالكترونيات/ يعمل والده في مؤسسة الموانئ منذ (٢٥) سنة تقريباً ولا يزال.

في الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا على نفقة مؤسسة الموانئ اعتباراً من العام الدراسي ٩٦/٩٥ وذلك استناداً لقرار مجلس ادارة المؤسسة رقم ٩٥/٥٠ تاريخ ٩٥/٩/١٩٩٥ وقرار لجنة البعثات العلمية/ وزارة التعليم العالي رقم ٩٥/٤ تاريخ ٩٥/١٠/٢٨ وقد تم اختيارهم

هكذا من الأصل

حسب الشروط والاسس المعتمدة التالية:

اولاً : ان تكون خدمة والد الطالب المرشح للبعثة الدراسية بحد ادنى (٥) خمسة سنوات في الحكومة ومن الموظفين المميزين في العمل.

ثانياً : ان لا يقل معدل الطالب في امتحان الشهادة الثانوية العامة عن (٧٠٪) بفرعيها العلمي والادبي.

ثالثاً : ان لا يستفيد الموظف من هذه البعثات اكثر من مره واحدة طيلة مدة خدمته في المؤسسة الا في حالة عدم تقدم ابناء موظفين آخرين لنفس البعثة.

رابعاً : ان تكون المخصصات المالية لتمويل البعثات السنوية المطلوبة متوفرة.

خامساً : ان لا تزيد عدد البعثات السنوية عن الثلاثة بعثات دراسية.

سادساً : ان تكون البعثات الدراسية لتخصصات بحاجة اليها المؤسسة ومن طبيعة عملها.

سابعاً : في حالة تقدم اكثر من العدد المطلوب من الطلاب للبعثات الدراسية ممن تنطبق عليهم الشروط اعلاه يتم الاختيار بينهم على اساس المعدل الحاصل عليه الطالب.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

المهندس ناصر اللوزي

وزير النقل

معالي رئيس المجلس :

الزميل نذر الرباطي

السيد نذر الرباطي:

شكراً معالي الرئيس:

تكريماً لخاطر الاخ اكنفي بالاجابة على السؤال.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

٣ - كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٩٩٨) تاريخ

١٩٩٧/١/٢٢، جواباً على السؤال رقم (٤٩) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣١١١/٢٨/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات

الاسلامية

ابعث لمعالكم صورة عن السؤال رقم (٤٩)

تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٨، المقدم من سعادة النائب

السيد سليمان السعد.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

تاريخ ١٤١٦/رجب/٢٢ هـ

الموافق ١٩٩٥/١٢/١٤

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٤٩

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال : ارجو بيان مايلي:-

١ - ماذا حدث للرسوم الجامعية في كلية الدعوة واصول الدين التابعة للوزارة لهذا العام، وهل تمت سرقتها من قبل احد موظفي الوزارة، كم هي وكيف تم ذلك؟

٢ - ماهي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لاسترداد هذا المبلغ؟

٣ - ماهي الوظائف التي شغلها هذا الموظف منذ ان تم تعيينه في الوزارة وهل كانت مسلكياته الوظيفية معلومة لديكم، بحيث انه كان موضع تفقكم حتى استلم هذا النصب الأخير؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

سليمان السعد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الرقم ٢١/١/٩٩٨

التاريخ : ١٤١٦/٩/٢ هـ

الموافق ١٩٩٦/١/٢٢ م

معالي رئيس مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣١١١/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ المتضمن السؤال رقم (٤٩) والمقدم من سعادة النائب السيد/ سليمان سلامة السعد.

ارجو ان ابين لمعالكم مايلي:-

اعلمني عميد كلية الدعوة واصول الدين/ عمان بكتابه رقم ١/١/٦/ب بتاريخ ١٩٩٥/٩/٣٠، بان الموظف سمير حسن عبدالقادر دريس/ محاسب كلية الدعوة واصول الدين قد تغيب عن عمله من صباح يوم الاربعاء ١٩٩٥/٩/٢٧، وكان قد حصل على اذن مغادرة ظهر يوم ١٩٩٥/٩/٢٦، وقد تبين بانه قام باختلاس مبلغ وقدره (١٤٨٥٩٦٠٠) ديناراً قيمة الرسوم الدراسية التي استوفيت من الطلاب ومستحقات بعض اعضاء الهيئة التدريسية وسلف نقدية للكلية، وانه لم يكن يقوم بتوريد المبالغ التي يقيضها من الطلاب الى البنك اولاً بأول.

وعلى الفور تم اتخاذ الاجراءات التالية:-

١ - تم ابلاغ عطوفة مدير الامن العام، وادارة التحقيقات والبحث الجنائي بكتابتنا رقم (١٣٥١٩) بتاريخ ١٩٩٥/٩/٣٠ لاتخاذ الاجراءات اللازمة للقبض على المذكور اعلاه ومنعه من مغادرة المملكة.

٢ - تمت مخاطبة مدير عام دائرة الاراضي والمساحة بكتابتنا رقم (١٣٦١٢) بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١ بحصر الاموال غير المنقولة باسم

هكذا من الأصل

السيد/ سمير حسن عبدالقادر دريس وكفيله والده حسن عبدالقادر حسن دريس وزوجته سميره محمود سالم القيسي، ووضع اشارة حجز عليها وعدم اجراء أي معاملة انتقال عليها.

٣ - تم تشكيل لجنة لتدقيق البنود والسجلات المالية التي بحوزة المحاسب سمير حسن عبدالقادر دريس لتحديد المبلغ الذي قام بقبضه ولم يقر بتوريده الى البنك بكتابي رقم (١٣٦١٠) بتاريخ ١٠/١/١٩٩٥، وذلك بالاشتراك مع مندوبي ديوان المحاسبة.

٤ - تمت مخاطبة معالي وزير المالية بكتابي رقم (١٣٦١١) بتاريخ ١٠/١/١٩٩٥ باعلامه بما قام به محاسب كلية الدعوة، وعلى اثر ذلك تم تشكيل لجنة التدقيق للقيود التي بحوزة المحاسب المذكور اعلاه وحصر المبالغ التي قام باختلاسها وتم تحويل القضية الى عطوفة النائب العام لملاحقته جزائياً، وتحصيل المبالغ التي تم اختلاسها.

اما الوظائف التي شغلها هذا الموظف منذ ان تم تعيينه في ملاك الاوقاف فكانت على النحو التالي:-

- عين بوظيفة محاسب بالدرجة السابعة ابتداء من تاريخ ١٦/١٢/١٩٨٧م في مديرية اوقاف الزرقاء، وسبق ان عمل في القوات المسلحة بمهنة محاسب درجة اولى، وكان التعيين بناء على اعلان ومقابلات لجميع المتقدمين، وتم التعيين حسب الامسول وبقرار من وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية في

حينه، سماحة الدكتور عبدالعزيز الخياط، بناء على تنسيب امين عام الوزارة في حينه الدكتور عبدالسلام العبادي.

- نقل لوظيفة رئيس القسم المالي في مديرية اوقاف الزرقاء بتاريخ ٧/٤/١٩٨٨.

- نقل لوظيفة محاسب في مركز الوزارة بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٨.

- تم اعادة نقله رئيسا للقسم المالي لمديرية اوقاف الزرقاء بتاريخ ٧/١/١٩٨٩، وبقرار من الوزير في حينه سماحة الدكتور عبدالعزيز الخياط وبناء على تنسيب عطوفة الامين العام الدكتور احمد هليل لان القرارات الخاصة بموظفي الفئة الثانية تتم بهذه الطريقة وفق نظام الخدمة المدنية، وبناء على مطالبة مدير اوقاف

الزرقاء في حينه السيد/ عبدالحميد الزين نظراً لكفاءته، كما بين في كتابه واثناء هذه الفترة وجدت مخالفة لديه وهي الاحتفاظ بمبلغ مائتي دينار امانات مزايده، وعلى اثر ذلك نقل محاسباً الى كلية الدعوة واصول الدين بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٠، بقرار من وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية في حينه سماحة

الدكتور علي الفقير، وبعد استكمال التحقيق في المخالفة المنسوبة التي تمت اخلاصه الى المحكمة لاهماله بمواجبات الوظيفة، فطلب عميد الكلية بدلاً عنه عندما تم وقفه عن العمل للسبب المذكور آنفاً، ولم يطلب نقله للمخالفة التي نسبت اليه وبعد ذلك حكمت عليه المحكمة بالحبس لمدة اسبوعين وتم استبدال العقوبة بالغرامة، فاعيد

اكثني بأجابة معالي وزير الاوقاف.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤ - كتاب معالي وزير المالية رقم (٢٥٤٨٤) تاريخ ٢٦/٣/١٩٩٦، جواباً على السؤال رقم (١١٥) المقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢٣٣/٢٩/١٦/٣

التاريخ : ١١/٢/١٩٩٦

معالي وزير المالية

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١١٥)

تاريخ ٧/٢/١٩٩٦ المقدم من سعادة النائب

السيدة توجان فيصل.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١١٥

ارجو التكرم بتوجيه السؤال الى معالي وزير

الى عمله ونقل محاسباً في مركز الوزارة بتاريخ ١٦/٣/١٩٩١م، بقرار من سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية في حينه بعد ان تبين ان الحكم الذي صدر بحقه غير موجب لعزله من الوظيفة وفق احكام نظام الخدمة المدنية، واشغل من ذلك التاريخ وظيفة رئيس قسم الواردات.

- ثم نقل محاسباً في كلية الدعوة واصول الدين من تاريخ ٤/٦/١٩٩٥، بقرار مني لاعتبارات ادارية وضمن توجه يهدف الى عدم ابقاء أي موظف مالي في مركز عمله مدة طويلة، وقد تم نقله في اطار حركة تنقلات شملت عدداً كبيراً من الموظفين الماليين، وقد اتخذ القرار مني بناء على تنسيبات حسب الاصول.

اما بالنسبة لسلوكه الوظيفي فانه من الرجوع الى ملفه تبين عدم وجود أي مخالفات مسلكية بحقه، غير ما اشير اليه اعلاه، بل ان تقاريره السنوية اثناء خدمته كانت على النحو التالي:-

عام ١٩٨٨ ممتاز عام ١٩٩١ ممتاز

عام ١٩٨٩ ممتاز عام ١٩٩٢ ممتاز

عام ١٩٩٠ جيد جداً عام ١٩٩٣ ممتاز

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الدكتور عبدالسلام العبادي

معالي رئيس المجلس:

الزميل سليمان السعد.

السيد سليمان السعد:

شكراً معالي الرئيس.

هكذا من الأهل

المالية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.
نص السؤال: ارجو تزويدي بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بمصادرة كمية من الذهب تعود للسيد عناد علي حسين علي وما تمت اعادته له من هذه الكمية، وكافة الاجراءات المتخذة حتى الان بشأن انتهاء هذه القضية، مع بيان اسماء المعنيين بها من موظفين ولجان متابعة او تحقيق.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة المالية
دائرة الجمارك
الرقم : ٢٥٤٨٤/٩٦/٧٥/٧/٧
التاريخ ١٩٩٦/٣/٢٦

معالي رئيس مجلس النواب
لاحقاً لكتابي رقم ١٨١٣٣/٩٦/٧٥/٧/٧ تاريخ ١٩٩٦/٣/٦
المعطوف على كتاب معاليكم رقم ٣٣٣/٢٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٢/١١ ومرفقة صورة عن السؤال رقم ١١٥ تاريخ ١٩٩٦/٢/٧
المقدم من سعادة النائب توجان فيصل حول فقدان سبيكة ذهبية في جمرک مطار الملكة علياء الدولي تعود للمواطن العراقي عماد علي حسين.

ارجو ان اعلمكم انه قد تم احالة الموضوع لمطوفة النائب العام/ عمان لاتخاذ الاجراءات القانونية للكشف عن المسؤول او المسؤولين عن فقدان السبيكة الذهبية. وذلك بموجب كتابي رقم

٢٧٨٦/٦/٢/١٣ تاريخ ١٩٩٦/٣/١٦.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مروان عوض
وزير المالية - الجمارك

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة المالية
دائرة الجمارك
الرقم : ١٨١٣٣/٩٦/٧٥/٧/٧
التاريخ ١٩٩٦/٣/٢٦

معالي رئيس مجلس النواب
اشارة لكتاب معاليكم رقم ٣٣٣/٢٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٢/١١ ومرفقه صورة عن السؤال رقم ١١٥ تاريخ ١٩٩٦/٢/٧ المقدم من سعادة النائب توجان فيصل حول فقدان سبيكة ذهبية في جمرک المطار تعود للمواطن العراقي عماد علي حسين.

ارجو ان ابين لمعاليكم مايلي:-

١ - بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢١ ضبط بحوزة المذكور اعلاه سبعة سبائك ذهبية اثناء محاولة تهريبها من البلاد عن طريق المطار حيث كانت مخبأة داخل الاحذية التي يتنعلها المذكور وشقيقه وابناء شقيقه.

٢ - تم حجز الكمية بحضور المذكورين اعلاه ووضعت داخل كيس وضربت بالرصاص الجمركي ثم حفظت داخل القاصة الحديدية للمركز.

والمقدسات الاسلامية رقم (٦٨٧٣) تاريخ ١٩٩٦/٦/١٧ جواباً على السؤال رقم (١٨٧) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد.
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٠٢٣/٣١/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٤/٢٠

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٨٧) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ والمقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

عبدالباقى جمو

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ : ١٢/ ذو القعدة / ١٤٠٦ هـ

الموافق : ١٩٩٦/٣/٣١ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١٨٧

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي

وزير الاوقاف المحترم للاجابة عنه خلال المدة

المحددة في النظام الداخلي.

٣ - اثناء عملية اعادة الذهب للمذكور تبين ان الكيس والرصاص سليمان الا ان هناك سبيكة واحدة نقص الامر الذي يولد الشك بان هناك خطأ في عملية الحجز اصلاً.

٤ - تم تشكيل هيئة تحقيق من اثنين من المدعين العامين بدائرة الجمارك للتحقيق بالموضوع ونتيجة التحقيق لم تتمكن الهيئة من حصر التهمة بشخص او جهة محددة وذلك لاحتمال وجود خطأ في عملية الحجز ولتنابو عدد كثير من الموظفين على مفتاح القاصة اضافة لضبط سبيكة اخرى بحوزة شقيق المذكور وكانت هذه السبيكة مسكوبة مجدداً في عمان.

٥ - وفي ضوء الوقائع اعلاه فقد تقرر تشكيل هيئة تحقيق مشتركة من الجمارك وديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش حيث ستقوم الهيئة بالتحقيق مع كامل الاطراف وتقديم التقرير اللازم.

بناء على ما تقدم ارجو معاليكم التكرم بالاطلاع والعلم وسأوافي معاليكم بالاجابة على السؤال المشار اليه عند استكمال التحقيق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

وزير المالية - الجمارك

معالي رئيس المجلس:

الزميلة توجان غير موجودة.

السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

٥ . كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون

هكذا من الأصل

نص السؤال:

- ١ - كيف تتم اجراءات تشكيل لجان جمع التبرعات للمساجد ولجان الرعاية لها؟
- ٢ - ماهي شروط العضوية في هذه اللجان؟
- ٣ - متى تم طلب تشكيل لجنة الرعاية التابعة لمسجد تميم الداري في مخيم سوف، في محافظة جرش وماهي الموانع القانونية في تشكيل هذه اللجنة؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

سليمان السعد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الرقم : ٢٨٧٣/٢١/١/١

التاريخ ١٤١٧/٢/١ هـ

الموافق ١٩٩٦/٦/١٧ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتاب معاليكم رقم (١٠٢٣) تاريخ

١٩٩٦/٤/٢٠ م المرفق معه السؤال رقم (١٨٧)

المقدم من نعادة النائب سليمان سلامة السعد.

ارجو ان ابين لمعاليكم بان تشكيل لجان بناء

المساجد يتم وفق احكام نظام الاوقاف رقم ١٤٢

لسنة ١٩٨٦ وتعدلاته حيث نصت المادة (١٨)

(ويشكل الوزير بناء على تنسيب مدير الاوقاف

المختص لجنة لكل مسجد يتم التوافق بمقتضى

احكام هذا النظام على ان لا يقل عدد اعضاء اللجنة مع رئيسها عن خمسة اشخاص، ولا يزيد على خمسة عشر شخصاً ويسمى الوزير من بينهم رئيساً للجنة ونائباً له واميناً للصندوق، كما ان المادة (١٠) من تعليمات بناء المساجد ودور القرآن الكريم وملحقاتها الصادرة عن مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية (يراعي عند تشكيل لجنة المسجد مايلي:-

١ - ان يكون اعضاء اللجنة ممن يتمتعون بالثقة والرضى من اهل الحي وان يؤخذ بعين الاعتبار التمثيل الموسع لجميع الفئات من اهل الحي او القرية التي سيقام فيها المسجد.

٢ - ان يكون العضو حسن السيرة والسلوك غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف.

اما بالنسبة لجان رعاية شؤون المساجد فيتم تشكيلها بموجب المادة (١٣) من نظام الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (١٤٢) لسنة ١٩٦٦ المعدلة وتعليمات لجان رعاية شؤون المساجد رقم (٧) لسنة ١٩٩٤ الصادرة عن مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية حيث نصت المادة (٤) منها:-

١ - تشكل اللجنة بقرار من الوزير بناء على تنسيب مدير الاوقاف المختص على ان لا يقل عدد اعضائها عن خمسة ولا يزيد على خمسة عشر شخصاً ويسمى من بينهم رئيس اللجنة وامين الصندوق.

ب - يكون امام المسجد نائباً للرئيس ومقرراً للجنة، وعلا عدم وجود امام للمسجد، يحدد عند

تشكيل اللجنة نائباً للرئيس ومقرراً لحين تعيين امام للمسجد.

ج - يراعى عند تشكيل اللجنة التمثيل الموسع لجميع فئات المصلين في المسجد.

د - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها او نائبه في حال غيابه، ويكون اجتماعها قانونياً اذا حضرته الاكثريه، على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه في حال غيابه وتتخذ قراراتها بأكثرية الاصوات، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع. هـ - تكون مدة اللجنة والعضوية فيها سنتين قابلة للتجديد بقرار من الوزير بناء على تنسيب مدير الاوقاف.

و - تخضع قرارات اللجنة لتصديق مدير الاوقاف عليها وله حق الاعتراض او طلب التعديل او التصحيح او الالغاء ولا يجوز تنفيذها الا بعد المصادقة عليها.

ز - للوزير ببناء على تنسيب مدير الاوقاف حل اللجنة او اعفاء أي عضو من اعضائها.

اما بالنسبة لموضوع تشكيل لجنة رعاية لمسجد تميم الداري/ مخيم سوف في محافظة جرش فقد تم تشكيل اللجنة بموجب كتاب عطوفة امين عام الوزارة رقم ٦٠٠٨/٢٤/١/٣ تاريخ ١٩٩٦/٥/٢٧

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الدكتور عبدالسلام العبادي

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ سليمان السعد.

السيد سليمان السعد:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

اشكر معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات

الاسلامية على الرد الوارد في كتابه المشار اليه

ولي على رد معاليه الملاحظات التالية:-

اولا :- الاطلاع على المادة (١٨) من نظام الاوقاف رقم (١٤٢) لعام ١٩٦٦ يتبين لنا ان تشكيل لجان التبرعات لبناء المساجد من صلاحيات وزير الاوقاف لا غير وهذا الامر ما يزال نظرياً اذ ان القرار الاول يصدر عن الحاكم الاداري في المنطقة وبعد ان تتم الموافقة من قبل الحاكم الاداري يتم ارسال الكتاب الى مدير الاوقاف المختص ويقوم هذا المدير بدوره برفع الكتاب كما جاء الى وزارة الاوقاف ثم تتم موافقة معالي وزير الاوقاف بناءً على الكتاب الوارد اليه.

ويتبين لنا ايضاً من خلال هذه الاجراءات انها روتينية وطويلة وبدون مبرر قانوني واطالب وزارة الاوقاف ان تتدخل لاختصار هذه الاجراءات، حيث انها الحققت بكثير من اعضاء اللجان. العاملين في جمع التبرعات اضراً لنفسية كثيرة واخرت العمل في بناء المساجد لا سيما وانه عمل خيري يجب حث الناس عليه لا ان نضع العراقيل امامه.

هكذا من الاجل

ثانياً : ان من شروط اعضاء هذه اللجان كما ورد في المادة (١٠) من تعليمات المساجد ودور القران الكريم ان يكون عضو اللجنة المقترحة حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجناية تخله بالشرف وانا مع هذا الشرط جملة وتفصيلاً ولكنني أسأل معالي وزير الاوقاف. من هي الجهة المخولة بذلك ليست هي دائرة التحقيقات والبحث الجنائي؟ فلماذا لا تقوم الوزارة ممثلة بمدراء الاوقاف في المناطق بمخاطبة هذه الدوائر مباشرة، اختصاراً للطريق؟ ولماذا يقوم الحاكم الاداري في المنطقة المختصة بمخاطبة الدوائر الامنية الاخرى التي ليس لها اختصاصي في هذا الموضوع؟ ولماذا يعطي الحاكم الاداري نفسه حق الموافقة على اللجان، ويرفع مدير الاوقاف المختص كتاب الموافقة على اللجنة الى الوزارة لاقرار كتاب المحافظ كما جاء، كما حصل في لجنة المسجد الحميدي ومسجد سوف القديم ومسجد تميم الداري في محافظة جرش.

٣ - ان المواطنين ومن خلال ما بينت لكم ايها الاخوة متمتعون من معاملة الحكام الاداريين في الموافقة على لجان التبرعات للمساجد، حيث يقومون بشطب كثير من اعضاء اللجان المقترحة دون ابداء الاسباب ودون بيان رأي التحقيقات الجزائية، ومن هؤلاء من هم في سلك الوظيفة، وما دام الموظف لا يزال على رأس عمله فلا مبرر لشطبه في اللجنة لانه ان كان هناك ما يمس بشرفه وأمانته كان من الاولى ان يطلب الحكام الاداريون فصلهم من وظائفهم لان

القانون يمنع هؤلاء من الوظيفة اصلاً، ولكن حقيقة الامر غير ذلك حيث ان الحكام الاداريين مع اجهزتهم الامنية العاملة معهم تنظر الى توجه عضو اللجنة السياسي قبل النظر في امانته وشرفه كما حصل مع بعض موظفي الاوقاف في لجنة مسجد ظهر السرو في محافظة جرش قبل مدة وجيزة.

٤ - كما ان بعض هؤلاء المسؤولين يماطلون في الموافقة على لجان جمع التبرعات لهذه المساجد، وخذوا مثلاً على ذلك وهو محل السؤال الموجه الى معاليه، قام مدير اوقاف جرش بمخاطبة عطوفة محافظ جرش للموافقة على تشكيل لجنة رعاية لمسجد تميم الداري في مخيم سوف بتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٥ فجاءت موافقة عطوفة محافظ جرش على الكتاب المذكور بتاريخ ٢٣/٥/١٩٩٦م تأخر الكتاب سبعة اشهر بعد ان شطب من اراد شطبه من اعفاء اللجنة بدون بيان الاسباب ثم رفع الكتاب الى وزارة الاوقاف بعد ذلك فجاءت موافقة عطوفة امين عام وزارة الاوقاف بتاريخ ٢٧/٥/١٩٩٦م.

فهل بعد هذه المماطلة من معاملة، وهل بعد هذا الروتين من روتين القول، يكفي ان حكومتنا لا تضع في موازينها اية مبالغ مالية لدعم بناء هذه المساجد في بلدنا فهل يقل منها بعد ذلك ممثلة باكثر من جهة رسمية ان تعرض عمل الخير في بناء المساجد.

وشكراً

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، معالي وزير الاوقاف.

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

بما يتعلق بما تفضل به سعادة النائب اولاً اشكر هذه الغيرة وهذا الحماس وهذا الاندفاع في موضوع بناء المساجد لسعادته وخاصة وانه يعرف كثير من الامور في هذا المجال، تفضل وقال ان هذا عمل خيري، اظن ان الكل حريص على ان يكون هذا العمل الخيري مقصود منه أي عمل آخر خارج خدمة بناء المساجد والحرص على رعايتها وعندما تقوم الوزارة بالتدقيق على اعضاء اللجان فهي تريد ان تطبق النظام والقانون لانه كما تفضل سعادة النائب واثار هنالك نص واضح في النظام يطلب من وزارة الاوقاف ان تتأكد من حسن سير سلوك هؤلاء الذين يتقدمون لهذا العمل الخيري النبيل ومن حق الوزارة بالواقع ان تستوثق من هذه النقطة بكل طريق تراه ممكناً وفق القوانين والانظمة لكن القرار في النهاية لهذه الوزارة وهي التي تأخذ القرار وكثيراً ما كان هنالك معلومات مع بعض اللجان جاءت بعد موافقة ليست فقط الحاكم الاداري ايضاً والتحقيقات الجنائية ولكن لان الوزارة حصلت على هذه المعلومات من مصادر اخرى موثوقة كأن يأتي

بعض الاشخاص ويبلغ عن بعض الاشخاص باعمال مريبة او سيئة وبالتالي يستبعدون من اللجان نريد ان يتمخض هذا العمل الخير النبيل الذي هو اعمار بيوت الله عن كل دافع يمس من قريب او من بعيد واطن ان أي شخص ينظر في رحاب مملكتنا الحبيبة يلاحظ حجم اعمار المساجد وبناءه والذي تقوم به اللجان والمحسنون والذي يجد كل رعاية وعناية من جميع مسؤولين هذا البلد من قيادته الهاشمية الى اصغر عامل في وزارة الاوقاف اظن ان هذه القضية محل اعتزاز ليس على مستوى الاردن فقط انما على مستوى العالم الاسلامي كله وربي بلادنا وجبالها ووديانها تشهد بذلك اما فيما يتعلق بالاجراءات احب ان اشير الى الاخ الكريم حتى بعد تشكيل اللجان نقوم بحل بعضها ونقوم بحاسبة بعض الافراد لان المحاسبة يجب ان تكون محاسبة مستمرة وطويلة ليظل هذا المعنى الجميل محافظاً عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

٦ - كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (٣٨٨٩) تاريخ ١٥/٦/١٩٩٦، جواباً على السؤال رقم (٢٠٦) والمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

هكذا من الأهل

مجلس النواب

الرقم : ١٣٩٧/٣٢/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٦/٣

معالي وزير الصناعة والتجارة

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٠٦)

تاريخ ١٩٩٦/٥/١٥ والمقدم من سعادة النائب

السيد فواز الزعبي.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هابل السرور

رئيس مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٢٠٦

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي

وزير الصناعة والتجارة المحترم للاجابة عنه

خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال :

ارجو تزويدي بصورة عن عقد تعيين مدير

التطوير الاداري والرقابة الداخلية ومؤهلاته

وخبراته، واين كان يعمل قبل تعيينه بوزارتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم : ٣٨٨٩/٢/٢٠٦

التاريخ ١٩٩٦/٦/١٥

الموافق : ١٤١٧/١/٢٩ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليتكم رقم ١٣٩٧/٣٢/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٦/٦/٣ ومرفقه صورة عن السؤال

رقم (٢٠٦) تاريخ ١٩٩٦/٥/١٥ والمقدم عن

سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

ارفق لمعاليتكم طياً صورة عن عقد تعيين السيد

عبدالحفيظ احمد العجلوني مدير التطوير

الاداري والرقابة الداخلية في هذه الوزارة علماً

بانه حاصل على بكالوريوس في التجارة/

محاسبة من الجامعة الاردنية لعام ١٩٧٨ وارفق

طياً ملخصاً لسيرته الذاتية.

مع الاحترام،،،

وزير الصناعة والتجارة

المهندس علي ابو الراغب

السيرورة المتوقعة

الاسم	تاريخ الميلاد	زبنة	مستخرج	الهاتف	مكان السكن الحالي	الترتيب العلمي
عبد الحفيظ احمد عبد الصبور	١٩٥٦/٣/١٦	زبنة	مستخرج	١٩٩٦٢٩٢١	حاضرة الرشيد خلف مدارس شبل الثانية	بكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية لعام ١٩٧٨.

الخبرات العملية

اسم المؤسسة التي عمل بها	الفترة التي	الوظيفة التي شغلها
مؤسسة اسبيل للمشاريع ومؤسسات قايمة	١٩٨٥ - ١٩٨٧	مدير دائرة التخطيط المالي
مؤسسة الاستثمارات المالية والادارية	١٩٨٧ - ١٩٩٣	مدير دائرة التخطيط المالي
مؤسسة التنمية والتطوير	١٩٩٣ - ١٩٩٥	مدير دائرة التخطيط المالي
وزارة الصناعة والتجارة	١٩٩٥ - ١٩٩٥	مدير دائرة التخطيط المالي

علماً بأن آخر رتب اعطيت له هي صندوق التنمية والتشغيل مبلغ حوالي (١٠٠٠) ألف دينار. مرفقاً بطلب كتابي بها رصوداً عن عقد استجدهم في الوزارة وموافقة دولة رئيس الوزراء على ذلك.

هكذا من الأصل

رئاسة الوزراء

الرقم ٣١ - ٤
التاريخ ١٥ - ١٤
المرافق ٣ - ١٩٩٦

معالي وزير الصناعة والتجارة

اشير الى كتابكم رقم ٥٦٨/٢/١٢ تاريخ
١٩٩٦/١/٢٢٥

بناء على تنسيب معاليكم، اوافق - بالاستناد لاحكام المادة (٣٧) من نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ - على تعديل راتب الموظف في ملاك وزارة الصناعة والتجارة السيد عبد الحفيظ العجلوني الذي يعمل بموجب عقد استخدام ليصبح (٦٠٠) ستمائة دينار شاملاً جميع العلاوات المقررة اعتباراً من ١٩٩٦/٣/١

واقبلوا فائق الاحترام.

بسم الله الرحمن الرحيم



ديوان الخدمة المدنية

دائرة ... وزارة الصناعة والتجارة

عقد استخدام

منظم بموجب نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨

هكذا من الأهل

الفريق الأول : ... معالي وزير الصناعة والتجارة : المهندس علي ابو الراتب
الفريق الثاني : ... عبد الحفيظ احمد العجلوني
جنسيته : ... اردني
عنوانه : ... عمان
استناداً إلى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به في المملكة الأردنية الهاشمية، المتعلقة باستخدام الموظفين بعقد، فقد اتفق الفريقان المشار إليهما أعلاه على ما يلي :-
المادة (١) : يوافق الفريق الأول على استخدام الفريق الثاني في وزارة / ... بصفتها
الصناعة والتجارة ... ليعمل فيها بوظيفة مدير التطوير الإداري والرقابة الداخلية
المادة (٢) : مدة هذا العقد ... سنة واحدة ... من ١٩٩٦/٣/١
تبدأ من التاريخ المحدد فيه لذلك، ولا يجوز تجديده أو اعتباره مجدداً إلا خطياً بتوقيع الفريقين، وذلك بالرغم مما هو منصوص عليه في أي تشريع آخر.
المادة (٣) : لا تعتبر خدمات الفريق الثاني بموجب هذا العقد مقبولة للتقاعد أو خاضعة له بمقتضى أي تشريع معمول به وتعلق أحكامه بتقاعد موظفي الحكومة، إلا إذا تضمن هذا العقد شروطاً يقضي باعتبار خدمات الفريق الثاني بموجب خاضعة للتقاعد.
المادة (٤) : تسري على الفريق الثاني جميع التشريعات والتعليمات والقرارات المتعلقة بالخدمة المدنية في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة، وذلك فيما يتعلق فيها بالأمور الإدارية والمسلكية، ويترتب على الفريق الثاني التقيد بها والعمل بموجبها إلى المدى الذي تنطبق عليه، ولا تتعارض مع أحكام هذا العقد والشروط المنصوص عليها فيه.
المادة (٥) : يدفع للفريق الثاني راتباً أساسياً شهرياً مقداره (٦٠٠) ديناراً بالإضافة إلى منحة العلاوات والبدلات التالية :-
أ. ... (ديناراً من مخصصات المادة (١٠٣/٢))
ب. ... (ديناراً فصل ٥٠ وذلك بموجب موافقة)
ج. ... (ديناراً دولة رئيس الوزراء الافخم)
د. ... (ديناراً رقم ١٦١٦/١/٥/٣١ تاريخ)
هـ. ... (ديناراً ١٩٩٦/٣/٥)
و. ... (ديناراً)
المادة (٦) : يسمح للفريق الثاني بالإجازات التالية وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به :-
١. إجازة سنوية عادية تعادل مدة الإجازة السنوية التي يستحقها الموظف المماثل له في الراتب الأساسي بمقتضى نظام الخدمة المدنية. ثلاثون يوماً.
٢. إجازة عرضية لا تزيد مدتها على (١٤) يوماً في السنة.

٣. الإجازات المرضية.
٤. إجازة الحج.
٥. إجازة الأمومة للموظفة.
٦. الإجازة الدراسية.
٧. الإجازة دون راتب وعلاوات
ب. يدفع للفريق الثاني بدل يعادل مجموع رواتبه وعلاواته عن مدة الإجازة السنوية التي كان يستحقها عند انتهاء خدمته بغیر العزل أو فقد الوظيفة.
المادة (٧) : تطبق على الفريق الثاني خلال مدة سريان هذا العقد التشريعات التالية المعمول بها، والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها :-
١. نظام الانتقال والسفر.
٢. نظام التأمين الصحي المدني.
٣. قانون الضمان الاجتماعي.
المادة (٨) : للفريق الأول نقل الفريق الثاني إلى أي وظيفة أخرى في الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة نفسها، أو انتدابه إليها، أو تكليفه بأي عمل منفرد أو إضافي فيها، دون أن يكون للفريق الثاني أي حق في الاعتراض على ذلك أو عدم القيام بتنفيذ القرار الخاص بذلك.
المادة (٩) : يجوز نقل الفريق الثاني إلى أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة أخرى، للقيام بأعباء أي وظيفة فيها تتناسب مع مؤهلاته واختصاصه وخبرته، وذلك وفقاً لأحكام النقل في نظام الخدمة المدنية المعمول به.
المادة (١٠) : إذا استنكف الفريق الثاني عن تنفيذ هذا العقد بعد التوقيع عليه، أو تخلف عن العمل الذي كلف به، واستمر استنكافه أو تخلفه عن العمل لمدة عشرة أيام متصلة دون أن يبين سبباً أو عللاً مشروعاً يقبل به الفريق الأول، فيعتبر الفريق الثاني فاقداً لوظيفته كما يعتبر هذا العقد منتهياً حكماً من تاريخ الاستنكاف أو التخلف عن العمل.
المادة (١١) : إذا ارتكب الفريق الثاني أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٣٢) من نظام الخدمة المدنية أو أي نظام آخر يعده، أو يحل محله فتطبق عليه الإجراءات التأديبية المنصوص عليها في ذلك النظام، ويخضع للمعقوبات التأديبية المبينة فيه، باستثناء عقوبة تنزيل الدرجة : ويجال للبلجس التأديبي المختص بالموظف المماثل له في الراتب الأساسي.
المادة (١٢) : إذا أكمل الفريق الثاني الستين من عمره خلال سنة العقد، فيستمر في العمل حتى نهاية سنة هذا العقد، ويجوز تجديد التعاقد معه سنة فسنة، أو لأي جزء من السنة وللمدة التي يوافق عليها رئيس الوزراء إذا كانت مؤهلات الفريق الثاني واختصاصه وخبراته تبرر ذلك.

هكذا من الأصل

المادة (١٣): تحدد الإجراءات التي يجوز أو يجب اتخاذها بحق الفريق الثاني بمقتضى أحكام التشريعات المعمول بها بصفته موظفاً، وفقاً للإجراءات ذاتها التي يجوز أو يجب اتخاذها بحق الموظف المماثل له في الراتب الأساسي وإذا كان الفريق الثاني يتقاضى مبلغاً شاملاً للراتب الأساسي والعلاوات فيعتبر راتبه الأساسي هذا وفقاً لما يستحقه بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.

المادة (١٤): أ - مع مراعاة الحالات والأسباب الأخرى التي ينتهي بها هذا العقد أو يعتبر مفسوخاً بموجبها فإن هذا العقد يعتبر منتهياً في أي من الحالات التالية:-

١. يفقد الفريق الثاني وظيفته بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.
٢. بالاستغناء عن خدمة الفريق الثاني أو بعزله من الوظيفة بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.
٣. يفقد الفريق الثاني الجنسية الأردنية أو تخليه عنها إذا كان أردنياً.
٤. بالغاء الوظيفة أو الجهة التي عين فيها الفريق الثاني بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.

ب - لا يستحق الفريق الثاني أية مكافأة أو تعويض أو أي مبلغ آخر إذا انتهى هذا العقد، أو اعتبر منتهياً في أي من الحالات أو الأسباب المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة (١٥): يعتبر أي تبليغ للفريق الثاني على عنوانه المبدع في هذا العقد تبليغاً قانونياً له، صحيحاً من جميع الوجوه، ولا يكون الفريق الأول مسؤولاً عن أي تغيير في ذلك العنوان أو تعديل عليه إذا لم يتم الفريق الثاني بتبليغه إليه فور وقوعه.

المادة (١٦): شروط إضافية أخرى (إن وجدت) على أن لا تتعارض مع التشريعات والتعليمات المتعلقة بالخدمة المدنية

.....

وقع هذا العقد في وزارة الصناعة والتجارة من قبل الفريقين بتاريخ ١٩٩٦/ ٣/

الفريق الثاني عبد الحفيظ احمد العجلوني الفريق الأول
المهندس علي ابو الراتب

(Signature)

رئاسة الوزراء

الرقم ١٤٦٩٨
التاريخ ١٤١٥/٧/٩
الموافق ١٩٩٦/٨/١٤

معالي وزير الصناعة والتجارة

الحاقاً بكتابه رقم ١٢٣٥١/١/٥/٣١ تاريخ
١٩٩٤/١١/٣٠

ورد بالكتاب المشار اليه تعيين السيد عبد الحفيظ العجلوني بموجب
مقد وبراتب شهري مقداره اربعمئة وثلاثون ديناراً سهواً والصحيح
(٤٨٠) اربعمئة وثمانون ديناراً شاملاً جميع العلاوات المقررة.

أرجو اجراء اللازم على هذا الاساس.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

هكذا من الأصل

وزارة الصناعة والتجارة

دائرة

منظم بموجب نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨

السيد عبد الحفيظ احمد العجلوي

اردني

عمان

عمان

عمان

المادة (١): يوافق الفريق الأول على استخدام الفريق الثاني في وزارة / ~~الداخلية~~

المصنعة والتجارة **ليجعل ليهاد طيلة** مدير

المادة (٢): لا تعتبر خدمات الفريق الثاني بموجب هذا العقد مقبولة للتقاعد أو خاضعة له بمقتضى أي تشريع

معمول به و متعلق احکامه بقاعده موقفي الحكومة، إلا إذا تضمن هذا العقد شيئاً يلغى باعتماده في خدمات الفريق الثاني بموجب خاضعة للقاعده .

يشترط في ذلك ان لا يخضع الفريق الثاني لأي مدة للتجربة فيما لو تم تجديد هذا العقد، او مدد

المادة (٥): تسري على الفريق الثاني جميع التشريعات والفعاليات والقرارات المتعلقة بالفدما المدنية في

١٠. الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة، وذلك فيما يتعلق فيها بالأمر الإداري

والمستأجرة، ويتروك على الفريق الثاني التقيد بها والعمل بموجبها إلى المدى الذي تنطبق عليه، ولا تتعارض مع أحكام هذا العقد والشروط المنصوص عليها فيه.

المادة (٦): يدفع للفريق الثاني وأتباعه شهرياً مقداره (٤٨٠) ديناراً بالإضافة إلى منحه العلاوات

والبدلات التالية :- اربعماية وثمانون ديناراً . شملت كافة العلاوات المقررة ، إضافة إلى :
مخصصات المادة (١٠٣/١) فصل ٥٠ .

۱- () بیٹا

۲- () بیٹا

سيکارا () : - →

3 -	() دینار
4 -	() دینار

- 9 -

() میناراً

المادة (٧): ١ - يمنح الفريق الثاني الإجازات التالية وفقاً لأحكام نظام لخدمة المدنية المعمول به :
 أ - إجازة سنوية عامة تعادل مدة الإجازة السنوية التي يستحقها الموظف العامل في القطاع الخاص.

الاساسي بمقتضى نظام الخدمة المدنية . ثلاثون يوماً

٢. إجازة مرضية لا تزيد مدتها على (١٤) يوماً في السنة.

١٠- إحصاءات المرحلية:

...the ...

١٥٠

٤. إجازة الحج .
٥. إجازة الأمومة للموظفة .
ب - يُدفع للفريق الثاني بدل يعادل مجموع رواتبه وعلاواته من مدة الإجازة السنوية التي كان يستحقها منذ انتهاء خدمته بغير العزل أو فقد الوظيفة .
ج - لا تدفع للفريق الثاني الإجازة الدراسية والإجازة فوق راتب وعلاوات، ولا تسري عليه الأحكام الخاصة بهما في نظام الخدمة المدنية المعمول به .
المادة (٨) : أ - تُطبق على الفريق الثاني خلال مدة سريان هذا العقد التشريعات التالية المعمول بها، والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها :
١. نظام الإنتقال والسرور .
٢. نظام التأمين الصحي المدني .
٣. قانون الضمان الإجتماعي .
ب - لا تسري على الفريق الثاني الأحكام الخاصة بالبعثات العلمية والدورات التدريبية المخصوص عليها في نظام الخدمة المدنية المعمول به، باستثناء الدورات التدريبية ، على أن تؤخذ موافقة رئيس الوزراء بناءً على توصية لجنة البعثات والدورات إذا كانت الدورة التدريبية ستتم خارج المملكة .
المادة (٩) : للفريق الأول نال الفريق الثاني إلى أي وظيفة أخرى في الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة نفسها، أو انتدابه إليها، أو تكليفه بأي عمل مقرر أو إضافي فيها، دون أن يكون للفريق الثاني أي حق في الإعتراض على ذلك أو عدم القيام بتنفيذ القرار الخاص بذلك .
المادة (١٠) : يجوز نقل الفريق الثاني إلى أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة أخرى، للقيام بامنها في وظيفة فيها تتناسب مع مؤهلاته وأخصائيه وخبرته، وذلك وفقاً لأحكام النقل في نظام الخدمة المدنية المعمول به .
المادة (١١) : لا يجوز إجازة أو إعتدال الفريق الثاني لأي جهة أخرى بوالقته أو طلبه أو بغير ذلك .
المادة (١٢) : إذا استنكف الفريق الثاني من تنفيذ هذا العقد بعد التوقيع عليه، أو تخلف عن العمل الذي كلف به، واستمر استنكافه أو تخلفه عن العمل لمدة مبررة أيام متصلة دون أن يبين سبباً أو عذراً مشروعاً يقبل به الفريق الأول، فيعتبر الفريق الثاني فاعداً لوظيفته كما يعتبر هذا العقد منتهياً حكماً من تاريخ الاستنكاف أو التخلف عن العمل .
المادة (١٣) : إذا ارتكب الفريق الثاني أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (١٢) من نظام الخدمة المدنية أو أي نظام آخر يحدده، أو يحل محله لتطبيق عليه الإجراءات التأديبية المنصوص عليها في ذلك النظام، ويخضع للمعقوبات التأديبية المبينة فيه، باستثناء عقوبة تنزيل الدرجة، ويحال إلى المجلس التأديبي المختص بالموظف والمائل له في الراتب الأساسي .
المادة (١٤) : لا يجوز إجازة الفريق الثاني إلى المجلس التأديبي أو إلى أي سلطة قضائية يوقف من العمل، ولا يدفع له أي جزء من راتبه وعلاواته خلال مدة إيقافه من العمل .
ب - إذا كان الفريق الثاني موقوفاً عن العمل، ينتهي هذا العقد بانتهاء مدته في حالة استمرار التظلم في إجراءات الدعوى التأديبية لدى المجلس التأديبي، أو استمرار في إجراءات أي دعوى جزائية لدى أي محكمة، إلى ما بعد إنتهاء مدة هذا العقد .
المادة (١٥) : لا أكمل الفريق الثاني السنتين من عمره خلال سنة العقد، فيستمر في العمل حتى نهاية سنة هذا العقد ويجوز تجديد التعاقد معه سنة فسنة، أو لأي جزء من السنة ولمدة التي يوافق عليها رئيس الوزراء إذا كانت مؤهلات الفريق الثاني وأخصائيه وخبرته تبرر ذلك .

- المادة (١٦) : إذا منح الفريق الثاني إجازة مرضية من قبل اللجنة الطبية الحكومية المختصة، أو مدت هذه الإجازة، وكانت ستنتهي إلى ما بعد التاريخ المحدد لانتهاء هذا العقد، فيعتبر مجدداً حكماً لسنة أخرى، لينخرس على اللجنة الطبية المختصة في التاريخ الذي قررت، وينعكس إلى العمل إذا قررت أنه قادر على القيام به بصورة طبيعية، وأما إذا قررت اللجنة أنه غير قادر على ذلك فيعتبر العقد منتهياً اعتباراً من التاريخ الذي قررت فيه اللجنة الطبية ذلك خلال السنة .
المادة (١٧) : للفريق الأول أن ينهي خدمة الفريق الثاني في أي وقت بعد إنتهاء الأشهر الثلاثة الأولى من خدمته المخصوص عليها في المادة الرابعة من هذا العقد دون إشعار أو إخطار سابق أو بيان الأسباب لإنهاء عقده، على أن يدفع له تعويضاً يعادل راتبه الأساسي من ثلاثة أشهر أو الرواتب الأساسية من المدة المتبقية من العقد أيهما أقل حسب خطة أن لا يقل التعويض في أي حالة من الحالات من راتبه الأساسي من شهرين .
المادة (١٨) : تعدد الإجراءات التي يجوز أو يجب إتخاذها بحق الفريق الثاني بمقتضى أحكام التشريعات المعمول بها بصفته موظفاً، وفقاً للإجراءات ذاتها التي يجوز أو يجب إتخاذها بحق الموظف المائل له في الراتب الأساسي وإذا كان الفريق الثاني يتقاضى مبلغاً شاملاً للراتب الأساسي والعلاوات فيعتبر راتبه الأساسي هذا وفقاً لما يستحقه بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .
المادة (١٩) : أ - مع مراعاة الحالات والأسباب الأخرى التي ينتهي بها هذا العقد أو يعتبر منسوخاً بموجبها فإن هذا العقد يعتبر منتهياً في أي من الحالات التالية :
١. يفقد الفريق الثاني وظيفته بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .
٢. بالاستثناء من خدمة الفريق الثاني أو بعزله من الوظيفة بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .
٣. يفقد الفريق الثاني الجنسية الأردنية أو تخليه عنها إذا كان أجنبياً .
ب - بالغاء الوظيفة أو الجهة التي عين فيها الفريق الثاني بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .
ب - لا يستحق الفريق الثاني أية مكافأة أو تعويض أو أي مبلغ آخر إذا إنتهى هذا العقد، أو اعتبر منتهياً في أي من الحالات أو الأسباب المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من الفقرة (١) من هذه المادة .
المادة (٢٠) : يعتبر أي تخلف للفريق الثاني على مؤهلاته المدرج في هذا العقد تبليفاً قانونياً له، صمماً من جميع الوجوه، ولا يكون الفريق الأول مسؤولاً عن أي تغيير في ذلك العذر أو تعديل عليه إذا لم يتم للفريق الثاني تبليغه إليه فور وقوعه .
المادة (٢١) : شروط إضافية أخرى (إن وجدت) على أن لا تتعارض مع التشريعات والتعليمات المتعلقة بالخدمة المدنية .
مختصات المادة (١٠٢/١) فصل ٥٠ كذا ورد بكتاب دولة، رئيس الوزراء، الاندوم .
رقم ١٢٣٥١/١/٥/٣١ تاريخ ١٩٩٤/١١/٣٠
وقد وقع هذا العقد في وزارة الصناعة والتجارة من قبل الفريقين بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٠
الفريق الثاني
مختصات المادة (١٠٢/١) فصل ٥٠ كذا ورد بكتاب دولة، رئيس الوزراء، الاندوم .
وزير الصناعة والتجارة والتجارية
البكتورة ريماء خلف الهندي

هذا من الأصل

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ فواز الزعبي.

السيد فواز الزعبي:

شكراً معالي الرئيس.

اشكر معالي الزميل على رده وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

٧ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٢٧١)

تاريخ ١٩٩٦/٤/٦، جواباً على السؤال (١٥٨)

المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٧٤/٣٠/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤

معالي وزير الصحة

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٥٨)

تاريخ ١٩٩٦/٣/١٦ المقدم من سعادة النائب

الدكتور نزيه عمارين.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

الدكتور نزيه عمارين بيان رقم المعاملة
الجمركية وتاريخها وصاحبها حتى يتمكن من
الاجابة على سؤاله.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس:

الدكتور نزيه عمارين.

الدكتور نزيه عمارين:

شكراً معالي الرئيس.

اكتفي برد معالي الوزير وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

٨ - كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية رقم (٤٠٣٦) تاريخ

١٩٩٦/٤/٣، جواباً على السؤال رقم (١٤١)

المقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٥٠٦/٢٩/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٦/٣/٩

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات

الاسلامية

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٤١)

تاريخ ١٩٩٦/٣/٢ المقدم من سعادة النائب السيد
علي الشطي.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاسئلة

رقم السؤال: ١٤١

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي

وزير الاوقاف للاجابة عنه خلال المدة المحددة

في النظام الداخلي.

نص السؤال:-

يوجد العديد من المساجد وخاصة في المناطق

الريفية بدون ائمة ووعاظ ومرشدين رغم وجود

العديد من حملة الشهادات في العلوم الشرعية

العاطلين عن العمل، ماهي خطة الوزارة من

اجل تأمين المساجد بالائمة والوعاظ، خاصة في

ظل الحاجة الماسة لوجود مثل هؤلاء الاشخاص

المؤهلين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب علي الشطي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

هكذا من الأهل

الرقم : ٤٠٣٦/٢١/١/١
التاريخ : ١٤١٦/١١/١٥ هـ
الموافق : ١٩٩٦/٤/٣ م.

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٥٠٩/٣١٦١٢٩
تاريخ ١٩٩٦/٣/٩ والمرفق معه السؤال رقم
(١٤١) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢ والمقدم من سعادة
النائب السيد علي الشطي.

ارجو ان اعلم سعادة النائب المحترم بان عدداً
كبيراً من المساجد في المملكة تعاني من نقص
في الموظفين العاملين فيها وان الوزارة قد
وضعت خطة لمعالجة هذه المشكلة من خلال
الاجراءات التالية:-

١ . تم احداث (٣٠٠) وظيفة في جدول
تشكيلات الوظائف لعام ١٩٩٦ وملحق عام
١٩٩٥ وسوف تعطى الاولوية للمساجد الخالية
من الموظفين.

٢ . تكليف بعض الائمة المتقاعدين العسكريين
والمدنيين بالامامة مقابل مكافأة شهرية على
حساب صندوق الدعوة.

٣ . تكليف اشخاص مؤهلين للامامة في مساجد
مقابل الانتفاع بالسكن التابع للمسجد المخصص
لل امام.

٤ . ان الوزارة تحرص على تعيين حملة
المؤهلات الشرعية، الا انه يلاحظ عزوف عدد
كبير منهم عن قبول العمل بوظيفة امام مسجد
وسوف تسعى الوزارة بالتعاون مع ديوان الخدمة

المدنية لتعينة الشواغر التي تم احداثها من حملة
المؤهلات الشرعية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
الدكتور عبدالسلام العبادي

معالي رئيس المجلس:

الزميل علي الشطي

السيد علي الشطي:

شكراً معالي الرئيس

اود اولاً ان اشكر معالي وزير الاوقاف على
اجابته وكما اشكر له جهوده الكريمة في خدمة
بيوت الله، لكن لدي بعض التساؤلات
والملاحظات التي استشفيتها من خلال اجابة
معالي الوزير.

الملاحظة او التساؤل الاول هو ورد في طي
الاجابة انه في بداية عام ١٩٩٦ اشارت الاجابة
الى احداث (٣٠٠) وظيفة في جدول تشكيلات
الوظائف لعام ١٩٩٦ وملحق عام ١٩٩٥ وهنا
اود ان اسأل معالي الوزير هل تم تعبئة هذه
الوظائف المستحدثة جميعها وهل كانت هذه
الوظائف كافية لتغطية المساجد الخالية من
الموظفين وكذلك سد النقص الخاضع والواضح
في عدد الائمة والوعاظ.

الملاحظة الثانية ان موضوع تكليف اشخاص
مؤهلين للامامة في مساجد مقابل الانتفاع بالسكن
التابع للمسجد المخصص للامام لا يحقق
الغرض المطلوب كون هذا التكليف غير ملازم

لل امام لاداء الصلوات الخمس وكذلك اداء صلاة
الجمعة ومع الحاجة الماسة لمثل هذا التواجد
بالنسبة للائمة المذكورين.

الملاحظة الثالثة بالرغم من الحديث عن عزوف
عدد كبير من حملة المؤهلات الشرعية عن
قبول العمل بوظيفة امام مسجد الا ان هنالك عدد
لا بأس به من حملة المؤهلات الشرعية بانتظار
العمل بهذه الوظيفة وغيرها ولم تتح لهم الفرصة
حتى الان وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، معالي وزير الاوقاف.

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات
الاسلامية:

شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة فيما يتعلق بموضوع حاجة المساجد الى
ائمة وخدم كنت المحث في اكثر من اجابة على
بعض الاستفسارات التي تقدم بها الاخوة السادة
النواب نظراً لعملية الاعمار المتميزة التي اشترت
اليها قبل قليل في مختلف محافظات المملكة
هنالك اكثر من (١٥٠) مسجد يتم انجازها بحمد
الله وفضله سنوياً وفي الخطة برمجة ومتابعة
من الوزارة وهذا يتطلب باستمرار استحداثات
كبيرة في الموازنة ومعلوم الحاجة الماسة لهذا
الامر ومعلوم شح الموازنة في هذه القضية رغم
الدعم المستمر من الحكومة الرشيدة لموازنة
الوزارة فهو قد تم كما تعلمون جميعاً في ١٩٩٧
رصد (١٢) مليون دينار لدعم موازنة وزارة
الاوقاف ولعل هي من الوزارات المحدودة التي

تم استحداث شواغر في موازنتها في العام
الماضي (١٥٠) والتي قبلها (١٥٠) وفي هذا
العام سيستحدث (١٥٠) شاغر الوزارة امام هذا
الضغط الكبير لديها خطة لحاجة هذه المساجد
للائمة فلذلك لجأت لفكرة صندوق الدعوة وهي
مؤسسة تتبع الوزارة ويجري من خلالها تعيين
اعداد كبيرة من المتقاعدين للاستفادة من
خبراتهم خاصة وان الوظائف وظائف دينية
قضية العمر والمعرفة تتوافر في هذا السن بشكل
جيد وبالتالي تسد حاجة المساجد بشكل مناسب،
اما قضية الاستفادة من السكن فهذا امر في
الواقع يدلل على ان الوزارة تريد ان توفر
للمصلين في المسجد شخص كفؤ وقادر بصرف
النظر عن الوسيلة المستخدمة لذلك ما دام هذا
الامر متاح ويوفر من العاملين في الدوائر
الاخرى من المختصين في الشريعة فرصة
تؤمن له سكن مقابل ان يقوم بهذا العمل، فهذا
امر تشكر عليه الوزارة لا ان تسجل عليها
بالتقصير خاصة وان هذه الزيادة الكبيرة في
اعداد المساجد والحاجة الماسة لشواغر جديدة
يتطلب مضاعفة موازنة الوزارة وهذا امر في
الواقع ليس من السهل الوصول اليه في وقت
محدود وفي خلال سنوات قليلة يجري زيادة
الموازنة زيادة الحقيقة مضطربة ولكنها ايضاً
معقولة ومقبولة امام التبعات والمسؤوليات
الكبرى التي تحملها وزارات الدولة الكبرى
ومسؤولياتها العديدة.

اما موضوع وجود شواغر الان او عدم وجود

هكذا من الأهل

شواغر في الواقع الوزارة جهدت على تعبئة جميع الشواغر في مختلف مناطق المملكة بعض المناطق تم استكمال الشواغر لان اجراءات التعيين تحتاج الى جهد والى اختيار وبعضها وهو القليل لم يتم استكمال بعض هذه الشواغر نرجو الله سبحانه وتعالى ان يتم في وقت قريب وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

٩ . كتاب معالي وزير المالية رقم (٧٣١٣) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢، جواباً على السؤال رقم (١٩٣) المقدم من معالي النائب السيد منصور بن طريف.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: ١٠٤٥/٣١/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٤/٢٠

معالي وزير المالية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٩٣)

تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ والمقدم من معالي النائب

المهندس منصور بن طريف.

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

عبدالله جمر

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال: ١٩٣

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي محافظ البنك المركزي المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال:-

قبل فترة كان تم الترخيص بتحويل شركات مالية/ عقارية الى بنوك تجارية:

فما هو عدد تلك الشركات التي تم الترخيص لها كبنوك تجارية وما هو اسم كل منها قبل وبعد تحويلها الى بنك تجاري.

كما أمل معلومات عن كل شركة من تلك الشركات تتضمن تاريخ تأسيس الشركة ومقدار رأسمالها عند التأسيس واسماء اكبر عشرين مساهم في كل شركة ونسبة مساهمة كل واحد منهم في الشركة وكذلك تاريخ ترخيص كل شركة الى بنك تجاري وماهي نسبة مساهمة المذكورين في الشركة الجديدة (البنك التجاري) الذي آلت اليه الشركة المالية السابقة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

منصور بن طريف

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

عمان

رقم : ٧٣١٣/١٩/٢

تاريخ : ١٩٩٦/٧/٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابي معاليكم ذوات الارقام

١٠٤٥، ١٠٢٥/٣١/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٠

ومرفقيهما السؤال رقم (١٨٩) المقدم من سعادة

النائب ذيب انيس والسؤال رقم (١٩٣) المقدم

من معالي النائب منصور بن طريف تاريخ

١٩٩٦/٤/١٧ حول بيت الاستثمار الاسلامي

(البنك الوطني الاسلامي) وتحويل الشركات

المالية العقارية الى بنوك تجارية.

ارجو ان ارفق طياً كتاب معالي محافظ البنك

المركزي رقم ١٠٦٤/١٨/٦/٤/١٠ تاريخ

١٩٩٦/٦/٢٩ ومرفقه الاجابة على السوالين

المشار اليهما اعلاه، للتكرم بالاطلاع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مروان عوض

وزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ١٥٠٦٤/١٨/٦/٤/١٠

التاريخ: ١٤١٧/٢/١٣ هـ

الموافق : ١٩٩٦/٦/٢٩ م.

معالي وزير المالية الاكرم

عمان

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم (٤٨٠٧/١٩/٢)

تاريخ ١٩٩٦/٥/٥، والمرفق بطيه كتابي معالي

رئيس مجلس النواب بالانابة رقم

١٠٢٥/٣١/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٠

ومرفقيهما السؤال رقم (١٨٩) المقدم من سعادة

النائب ذيب انيس حول بيت الاستثمار الاسلامي

والسؤال رقم (١٩٣) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ المقدم

من معالي النائب منصور بن طريف، حول

تحويل الشركات المالية/ العقارية الى بنوك

مرخصة، وارجو ان ارفق لمعاليكم اجابتنا على

السوالين المذكورين اعلاه كل على حده.

اما بخصوص الشق الثاني من سؤال معالي

النائب منصور بن طريف، والخاص باسماء

المساهمين ونسب مساهمتهم في الشركات

المذكورة، فارجو اعلام معاليكم بان البنك

المركزي الاردني لا يحتفظ عادة بكشوفات تبين

اسماء مساهمي البنوك والشركات المالية والتي

يمكن الحصول عليها من وزارة الصناعة

والتجارة او سوق عمان المالي مباشرة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المحافظ

اجابة السؤال رقم (١٨٩) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧

المقدم من سعادة النائب ذيب انيس حول البنك

الوطني الاسلامي تحت التصفية بيت الاستثمار

الاسلامي سابقاً).

١ - في اواخر عام ١٩٨١ وافق البنك

المركزي الاردني على تأسيس شركة بيت

الاستثمار الاسلامي براسمال مدفوع قدره (٤)

مليون دينار للعمل كشركة مالية استثمارية تتبع

هكذا من الأهل

في عقودها ومعاملاتها اسس واساليب الاقتصاد الاسلامي.

٢ - بعد تعثر شركة بيت الاستثمار الاسلامي وتحققها خسائر فاقت راسمالها، صدر قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم (٨٨/٢٠) تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٤ والقاضي بتشكيل شركة جديدة تمنح رخصة بنك تجاري يعمل على اساس الشريعة الاسلامية وبراسمال مقداره (٦) مليون دينار، تم زيادته لاحقاً ليصبح (٧) مليون دينار وفي هذا الاطار وبتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩ تم تسجيل شركة البنك الوطني الاسلامي في سجل الشركات المساهمة العامة براسمال مقداره (٧) مليون دينار لممارسة اعماله ونشاطه المصرفي على الطريقة الاسلامية وليكون الخلف العام لبيت الاستثمار الاسلامي.

٣ - حصل البنك الوطني الاسلامي على حق الشروع بالعمل بتاريخ ١٩٨٩/٩/٩ وبعد فترة وجيزة من تاريخ مباشرته العمل تعثر البنك وتوقف عن ممارسة نشاطه واعماله المصرفية المعتادة، مما ادى الى صدور قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩١/٢ تاريخ ١٩٩١/٢/٢٨ والذي يتضمن وضع البنك الوطني الاسلامي تحت التصفية اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار، وقد تضمن القرار المذكور الغاء ترخيص البنك الوطني الاسلامي وشطب حقوق مساهمي شركة بيت الاستثمار الاسلامي في البنك الوطني الاسلامي والبالغة (٤٧٢٥٧٩) دينار، وبموجب نفس القرار تم إعادة صافي

حقوق باقي المساهمين اليهم وذلك بعد اطفاء الخسائر القليلة والتي تحققت عن الفترة الممتدة من تاريخ المباشرة باجراءات تأسيس البنك وحتى تاريخ الغاء ترخيصه.

٤ - وتجدر الاشارة الى ان لجنة تصفية البنك الوطني الاسلامي والتي تم تشكيلها بالاستناد الى قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩١/٢ تاريخ ١٩٩١/٢/٢٨ لا زالت قائمة وتمارس اعمالها في تحصيل وتوثيق حقوق البنك لغاية تاريخه. اجابة السؤال رقم (١٩٣) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ المقدم من معالي النائب منصور بن طريف حول تحويل الشركات المالية/ العقارية الى بنوك استثمارية/ تجارية

ادرج بادناه الشركات المالية/ العقارية التي تم تحويلها الى بنوك مرخصة:-

١) - المؤسسة المالية العربية (الاردن):- شركة مالية تأسست بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٦ براسمال قدره (٢١٢٥) مليون دينار.

ب - الشركة الوطنية للاعمار والتمويل:- شركة عقارية تأسست بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٣ براسمال مقداره (٣) مليون دينار.

٢) - شركة بيت التمويل الاردني للتنمية والاستثمار:- شركة مالية تأسست بتاريخ

١٩٨١/١٢/٣٠ براسمال مقداره (٦) مليون دينار.

ب - شركة داركو للاستثمار والاسكان:- شركة عقارية تأسست بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٣ براسمال مقداره (٢) مليون دينار.

- تم دمج الشركتين اعلاه وتم إعادة هيكلة راسمال الشركة الناتجة ليصبح (١٠) مليون دينار مع تحويلها الى بنك استثمار تحت اسم بنك فيلادلفيا للاستثمار بتاريخ ١٩٩٣/٣/١.

٣) شركة المؤسسة المالية العقارية/ ريفكو:- شركة عقارية تأسست لتمارس اعمال البنوك العقارية بقرار من رئاسة الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠ براسمال مقداره (١٠٠) الف دينار اصبح فيما بعد (٢٠٠) الف دينار.

- بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠ تم تحويلها الى بنك استثمار تحت اسم بنك الشرق الاوسط للاستثمار وذلك بعد ان تمت إعادة هيكلة راسمالها ليصبح (٤) مليون دينار.

٤) شركة الاردن للاستثمار والتمويل:-

- شركة مالية تأسست بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ براسمال مقداره (٦) مليون دينار دفع منه (٣) مليون دينار.

- بتاريخ ١٩٨٩/٧/٦ تم تحويلها الى بنك استثمار تحت اسم البنك الاردني للاستثمار والتمويل براسمال مقداره (٤٥) مليون دينار.

٥) الشركة الاردنية للاوراق المالية:- شركة مالية تأسست بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٥ براسمال مقداره (٢) مليون دينار.

- بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٢ تم تحويلها الى بنك تجاري تحت اسم بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الاردن، وذلك بعد ان تم إعادة هيكلة راسمالها ليصبح (١٠) مليون دينار منه (٦) مليون دينار عبارة عن راسمال اجنبي يعود لبنك المؤسسة العربية المصرفية/ البحرين.

٦) الشركة الاهلية للاستثمارات المالية:- شركة مالية تأسست بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٨ براسمال مقداره (٣٩٢) مليون دينار.

- بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٣ تم تحويلها الى بنك استثمار تحت اسم بنك الاعمال "بنك استثمار" وذلك بعد ان تم إعادة هيكلة راسمالها لتصبح (٤) مليون دينار.

- بتاريخ ١٩٩١/١١/٣ تم تحويل بنك الاعمال الى بنك تجاري براسمال مقداره (٥) مليون بعد قيامه بشراء موجودات ومطلوبات بنك الاعتماد والتجارة الدولي..

٧) شركة المال والائتمان:-

شركة مالية تأسست بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ براسمال مقداره (٦) مليون دينار.

- تم دمج الشركة المذكورة مع الشركة الاردنية لتأجير الاليات والمعدات وتم إعادة هيكلة راسمال الشركة الناتجة عن الاندماج ليصبح

(١٠) مليون دينار وبتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٤ تم تحويلها الى بنك استثمار تحت اسم بنك عمان للاستثمار.

معالي الرئيس المجلس:

الزميل منصور بن طريف.

هكذا من الأهل

السيد منصور بن طريف:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس/ الزملاء الكرام

كانت دراسات وتعليقات عديدة وذات مرجعية مالية قد تناولت موضوع الطريقة والاجراءات التي تم اعتمادها في السماح بانشاء البنوك التجارية والترخيص لشركات مالية - عقاريه وتحويلها الى بنوك تجارية كاملة وكانت هناك تساؤلات موضوعية حول المعايير والمنهجية المعتمدة وجديتها ومن ثم المواصفات والمؤهلات الاقتصادية - المالية التي تميزت بها تلك الشركات المحظوظة. ومن هنا جاء سؤالي بطلب معلومات ذات علاقة مباشرة للابعاد المختلفة لعملية التحويل والترخيص ولتكون الصورة بأوضح ما يكون. لقد اشتمل السؤال على طلب معلومات حول عدد الشركات التي تم تحويلها. وتاريخ تأسيس كل شركة. ومقدار راسمالها عند التأسيس الابتدائي واسماء كبار المساهمين العشرين في الشركة المالية العقارية البنك التجاري بعد ذلك، وتاريخ الترخيص بتحويل كل شركة منها الى بنك ما واسماء الشركات ثم اسماء البنوك فيما بعد.

ولا بد من التسجيل أولاً ان الاجابة جاءت ناقصة وقد اقتصررت على اجابة جزء فقط من السؤال اذ اغفلت لا بل تجاهلت مثلاً الاجابة على ذلك الجزء من السؤال المتعلق بطلب اسماء كبار المساهمين وخصبة كل واحد منهم. ولا

يعقل ان لا يكون لدى البنك المركزي ولا وزارة المالية أية سجلات تدل على ذلك، ولا يعقل كذلك ان لا يجد البنك المركزي ولا وزارة المالية أية وسيلة متاحة للاجابة على هذه المعلومات المطلوبة. ولا اخال مثل هذا الموقف الا متعمداً، لا بل فقد اكدت لي الاجابة المجزوءة ان انشاء البنوك كان وما زال خاضعاً لتوجهات ومدخلات واجراءات تحكمها الخطوط ليس غير وهي نفس القناعة التي كان اشارت اليها الدراسات من قبل، ونجد، وعلى سبيل المثال، ومما ورد في هذه الاجابة ان شركة كان قد مضى على تأسيسها حوالي عشر سنوات عندما قدمت طلب الترخيص ولم يكن تم تسديد في ذلك التاريخ سوى ٥٠٪ من راسمالها الاسهمي ثم تعطي ترخيص تحويلها الى بنك تجاري. كما نجد في الاجابة ايضاً ان شركة اخرى اندمجت مع شركة تأجير آليات وينشأ من الاندماج ترخيص بنك تجاري آخر، كما ويدل مثال آخر، ومما ورد في الاجابة ان شركة عقارية انتحصر نشاطها طوال فترة سنوات عديدة في شراء الاراضي والعقارات لاصحابها ثم تعطي ترخيص بنك تجاري.

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

لقد كنت اتمنى ان اجد في الاجابة ما يشير او يدل على موقف وزارة المالية عما جرى ويجري في هذا الشأن المالي الهام انطلاقاً من المسؤولية القانونية والدور المناط بالوزارة في هذا الموضوع الوطني الذي يتعلق اساساً بما

يقوم به البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية الشاملة. وانني لاتساءل ان كان او سيكون لوزارة المالية أي دور وكما يجب ان يكون، لقد ان الوان لان تكون هناك معايير ومنهجية للسماح بانشاء البنوك بشكل عادل وما يخدم الاقتصاد الوطني وانني ما زلت أعتبر أن سؤالي لم يجب عليه كما طلبت مؤملاً أن تردني اجابة كاملة وفق النظام والقانون.

والسلام عليكم،

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

١٠. كتاب معالي وزير المالية رقم (٧٣١٣) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢ جواباً على السؤال رقم (١٨٩) المقدم من سعادة النائب السيد ذيب انيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٠٢٥/٣١/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٦/٤/٢٠

معالي وزير المالية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٨٩)

تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ المقدم من سعادة النائب

السيد ذيب انيس.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،

عبدالباقي جمو

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

ارجو تقديم السؤال التالي الى معالي وزير المالية المحترم حول بيت الاستثمار الاسلامي (البنك الوطني الاسلامي) مؤخراً مع ذكر تاريخ تصفيته.

١ - راسمال بيت الاستثمار الذي بدأ به.

٢ - راسمال بين الاستثمار عند تحويله الى بنك وطني اسلامي مع ذكر تاريخ تحويله الى بنك وطني.

٣ - الى اين آل مصير بيت الاستثمار المذكور.

٤ - ماهو مصير مبالغ المساهمين من القطاع الخاص ارجو اجابتي على بنود هذا السؤال تفصيلاً، واقبلوا احترامي.

النائب

ذيب انيس

١٩٩٦/٣/٣١م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

هكذا من الأهل

مجلس النواب

الرقم: ١٠٤٥/٣١/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٤/٢٠

معالي وزير المالية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٩٣)

تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ والمقدم من معالي النائب

المهندس منصور بن طريف.

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية.

واقبلوا الاحترام،،

عبد الباقي جمو

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاسئلة

رقم السؤال:

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي

محافظ البنك المركزي المحترم للاجابة عنه

خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: قبل فترة كان تم الترخيص

بتحويل شركات مالية/ عقارية الى بنوك تجارية:

فما هو عدد تلك الشركات التي تم الترخيص لها

كبنوك تجارية وما هو اسم كل منها قبل وبعد

تحويلها الى بنك تجاري.

كما أمل معلومات عن كل شركة من تلك الشركات تتضمن تاريخ تأسيس الشركة ومقدار رأسمالها عند التأسيس واسماء اكبر عشرين مساهماً في كل شركة ونسبة مساهمة كل واحد منهم في الشركة وكذلك تاريخ ترخيص كل شركة الى بنك تجاري وماهي نسبة مساهمة المذكورين في الشركة الجديدة (البنك التجاري) الذي ألت اليه الشركة المالية السابقة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

النائب

منصور بن طريف

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

عمان

الرقم: ٧٣١٣/١٩/٢

التاريخ: ١٩٩٦/٧/٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابي معاليكم ذوات الارقام

١٠٤٥، ١٠٢٥/٣١/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٠

ومرفقيهما السؤال رقم (١٨٩) المقدم من سعادة

النائب ذيب انيس والسؤال رقم (١٩٣) المقدم

من معالي النائب منصور بن طريف تاريخ

١٩٩٦/٤/١٧ حول بيت الاستثمار الاسلامي

(البنك الوطني الاسلامي) وتحويل الشركات

المالية العقارية الى بنوك تجارية.

ارجو ان ارفق طياً كتاب معالي محافظ البنك المركزي رقم ١٠٤٥/٣١/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢ ومرفقه الاجابة على السؤالين

المشار اليهما اعلاه للتكرم بالاطلاع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

مروان عوض

وزير المالية

هكذا من الأصيل

١٥٠٦٤

الرقم: ١٨٨/٣/٤/٨٠

التاريخ: ١٤١٧/٤/٢٠هـ

الموافق: ١٩٩٦/٦/١٠م

معالي وزير المالية الاكبر

عمان

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم (٤٨٠٧/١٩/٢) تاريخ ١٩٩٦/٥/٥ ، والمرفق بطلبه كتابي معالي رئيس مجلس النواب بالاذانة رقم (١٠٤٥ ، ١٠٢٥ / ٣١/١٦/٣) تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٠ ومرقبهما السؤال رقم (١٨٩) المقدم من سعادة النائب ذيب انيس حول بيت الاستثمار الاسلامي والسؤال رقم (١٩٣) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ المقدم من معالي النائب منصور بن طريف ، حول تحويل الشركات المالية/العقارية الى بنوك مرخصة ، وارجو ان ارفق لمعاليكم اجابتنا على السؤالين المذكورين اعلاه كل على حده .

اما بخصوص الشق الثاني من سؤال معالي النائب منصور بن طريف ، والخاس باسماء المساهمين ونسب مساهمتهم في الشركات المذكورة ، فارجو اعلام معاليكم بان البنك المركزي الاردني لا يحتفظ عادة بكشوفات تبين اسماء مساهمي البنوك والشركات المالية والتي يمكن الحصول عليها من وزارة الصناعة والتجارة او سوق عمان المالي مباشرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

اجابة السؤال رقم (١٨٩) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ المقدم من سعادة النائب ذيب انيس حول البنك الوطني الاسلامي "تحت التصفية" (بيت الاستثمار الاسلامي سابقا)

١- في اواخر عام ١٩٨١ وافق البنك المركزي الاردني على تأسيس شركة بيت الاستثمار الاسلامي برأسمال مدفوع قدره (٤) مليون دينار للعمل كشركة مالية استثمارية تتبع في عقودها ومعاملاتها لاس واساليب الاقتصاد الاسلامي .

٢- بعد تدخر شركة بيت الاستثمار الاسلامي وتحقيقها لخسائر فاقت رأسمالها ، مدر قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم (٨٨/٢٠) تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٤ والقاضي بتشكيل شركة جديدة تمنح رخصة بنك تجاري يعمل على اساس الشريعة الاسلامية وبرأسمال مقداره (٦) مليون دينار ، تم زيادته لاحقا ليصبح (٧) مليون دينار ، وفي هذا الاطار وبتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩ تم تسجيل شركة البنك الوطني الاسلامي في سجل الشركات المساهمة العامة برأسمال مقداره (٧) مليون دينار للممارسة اعماله ونشاطه المصرفي على الطريقة الاسلامية وليكون الخلف العام لبيت الاستثمار الاسلامي .

٣- حمل البنك الوطني الاسلامي على حق الشروع بالعمل بتاريخ ١٩٨٩/٩/٩ وبعد فترة وجيزة من تاريخ مباشرته العمل نعتز البنك وتوقف عن ممارسة نشاطه واعماله المصرفية المعتادة ، مما ادى الى مدور قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم (٩١/٢) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٨ والذي يتضمن وضع البنك الوطني الاسلامي تحت التصفية اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار . وقد تضمن القرار المذكور الغاء ترخيص البنك الوطني الاسلامي ونسب حقوق مساهمي شركة بيت الاستثمار الاسلامي في البنك الوطني الاسلامي والبالغة (٤٧٢٥٧٩) دينار ، وبموجب نفس القرار تم اعادة صافي حقوق باقي المساهمين اليهم وذلك بعد اطفاء الخسائر الفعلية والتي تحققت عن الفترة الممتدة من تاريخ المباشرة باجراءات تأسيس البنك وحتى تاريخ الغاء ترخيصه .

٤- وتجدر الاشارة الى ان لجنة تصفية البنك الوطني الاسلامي والتي تم تشكيلها بالاستناد الى قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩١/٢ تاريخ ١٩٩١/٢/٢٨ ، لا زالت قائمة وتمارس اعمالها في تحميل وتنشيق حقوق البنك لغاية تاريخه .

هكذا من الأصل

اجابة السؤال رقم (١٩٣) بتاريخ ١٧/٤/١٩٩٦ المقدم من معالي النائب منمور بن طريف حول تحويل الشركات المالية/ العقارية الى بنوك استثمارية/ تجارية

ادرج بادنات الشركات المالية/العقارية التي تم تحويلها الى بنوك مرخصة :-

١ - المؤسسة المالية العربية (الاردن) :- شركة مالية تأسست بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٦ برأسمال قدره (٢١٢٥) مليون دينار .

ب - الشركة الوطنية للاستثمار والتمويل :- شركة عقارية تأسست بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٣ برأسمال مقداره (٣) مليون دينار .

- تم دمج الشركتين اعلاه وتم اعادة هيكلة رأسمال الشركة الناتجة عن الاندماج ليصبح (٧٢) مليون دينار مع تحويلها الى بنك استثمار تحت اسم بنك الاتحاد للاستثمار والاستثمار . بتاريخ ١٩٩١/٧/١ .

٢ - شركة بيت التمويل الاردني للتنمية والاستثمار :- شركة مالية تأسست بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠ برأسمال مقداره (٦) مليون دينار .

ب - شركة داركو للاستثمار والاسكان :- شركة عقارية تأسست بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٣ برأسمال مقداره (٢) مليون دينار .

- تم دمج الشركتين اعلاه وتم اعادة هيكلة رأسمال الشركة الناتجة عن الاندماج ليصبح (١٠) مليون دينار مع تحويلها الى بنك استثمار تحت اسم بنك فيلادلفيا للاستثمار بتاريخ ١٩٩٢/٣/١ .

٣ - شركة المؤسسة المالية العقارية / ريفكو :-

- شركة عقارية تأسست لتمارس اعمال البنوك العقارية بقرار من رئاسة الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠ برأسمال مقداره (١٠٠) الذي دينار اصبح فيما بعد (٢٠٠) الذي دينار .

- بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠ تم تحويلها الى بنك استثمار تحت اسم بنك الشرق الاوسط للاستثمار وذلك بعد ان تمت اعادة هيكلة رأسمالها ليصبح (٤) مليون دينار .

(٤) شركة الاردن للاستثمار والتمويل :-

- شركة مالية تأسست بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ برأسمال مقداره (٦) مليون دينار دفع منه (٣) مليون دينار .

- بتاريخ ١٩٨٩/٧/٦ تم تحويلها الى بنك استثمار تحت اسم البنك الاردني للاستثمار والتمويل برأسمال مقداره (٤٥) مليون دينار .

(٥) الشركة الاردنية للاوراق المالية :-

- شركة مالية تأسست بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٥ برأسمال مقداره (٢) مليون دينار .

- بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٢ تم تحويلها الى بنك تجاري تحت اسم بنك المؤسسة العربية المصرفية/الاردن ، وذلك بعد ان تم اعادة هيكلة رأسمالها ليصبح (١٠) مليون دينار منذ (٦) مليون دينار عبارة عن رأسمال احتسب يعود لبنك المؤسسة العربية المصرفية /البحرين .

(٦) الشركة الاهلية للاستثمارات المالية :-

- شركة مالية تأسست بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٨ برأسمال مقداره (٣٢) مليون دينار .

- بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٣ تم تحويلها الى بنك استثمار تحت اسم بنك الاعمال "بنك استثمار" وذلك بعد ان تم اعادة هيكلة رأسمالها ليصبح (٤) مليون دينار .

- بتاريخ ١٩٩١/١١/٣ تم تحويل بنك الاعمال الى بنك تجاري برأسمال مقداره (٥) مليون دينار بعد قيامه بتراء موجودات ومطلوبات بنك الاعتماد والتجارة الدولي .

(٧) شركة المال والائتمان :-

- شركة مالية تأسست بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ برأسمال مقداره (٦) مليون دينار .

- تم دمج الشركة المذكورة مع الشركة الاردنية لتأجير الاليات والمعدات وتم اعادة هيكلة رأسمال الشركة الناتجة عن الاندماج ليصبح (١٠) مليون دينار وباتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٤ تم تحويلها الى بنك استثمار تحت اسم بنك عمان للاستثمار .

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

١ - كنت اتمنى على معالي وزير المالية ان يتضمن جوابه التفصيلات الاشمل حول الظروف التي وصلت اليها شركة بيت الاستثمار الاسلامي والبنك الوطني الاسلامي فيما بعد. وكذلك كنت اتمنى ان يشمل جواب معاليه الاسباب والمسببين فيما آلت اليه احوال بيت الاستثمار الاسلامي والبنك الوطني الاسلامي.

٢ - ورد في جواب معاليه في البند رقم ٣ ان صافي حقوق المساهمين ردت اليهم حسب قرار لجنة الامن الاقتصادية رقم ٩١/٢ تاريخ ٩١/٢/٢٨، والحقيقة ان كثيراً من المساهمين يراجعوننا حول حقوقهم وانه لم يصل شيء منها.

٣ - في الفترة التي تمت فيها تصفية بيت الاستثمار الاسلامي وتأسس فيها البنك الوطني الاسلامي ارسلت بيانات الى المساهمين في البنك الوطني الاسلامي بصفته الوارث لبيت الاستثمار الاسلامي تعترف هذه البيانات ان هناك نسبة باقية من الاسهم تبلغ ٨% من اصل اسهم بيت الاستثمار الاسلامي قد سجلت لكل مساهم في البنك الوطني الاسلامي، ثم بعد هذا

انقطعت الاخبار عن المساهمين منذ سبع سنوات تقريباً ولم يعرفوا شيئاً عن اخبار اسهمهم. معالي الرئيس: انني اطالب الحكومة من خلال الرئاسة الجلية ان تتدخل في هذا الامر بصفته امراً وطنياً يهم شريحة من ابناء الوطن. كما ارجو معالي وزير المالية شخصياً متابعة هذا الامر عن طريق تشكيل لجنة متخصصة لمعرفة حجم الخسارة في بيت الاستثمار والبنك المذكورين، وتحديد الاسباب والمسببين لهذه الخسارة وما هو حجم الجزاء الذي نزل بالمسبيين. ومعرفة ما تبقى من قيمة الاسهم الحقيقية بمعرفة هذا الامر الهام اكرر الطلب والرجاء. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

١١. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٥٢٤٢) تاريخ ١٩٩٦/٦/٨، جواباً على السؤال رقم (٢٠٢) والمقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: ١٣٩٣/٣٢/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٦/٣

معالي وزير المياه والري

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٠٢) تاريخ ١٩٩٦/٥/١٥، المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي. يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هایل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ٩٦/٥/١١

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاسئلة

رقم السؤال: ٢٠٢

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: ارجو تزويدي بخطة وزارة المياه حول موضوع استغلال ٢١٥ مليون متر مكعب من الحقوق الاردنية المستعادة من المياه وماهي المشاريع التي نفذت تجاه ذلك؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

سلطة وادي الاردن

الرقم: س ر م/٥/٦/٥٠٤٢

التاريخ ٩٦/٦/٨

معالي المهندس سعد هایل السرور

رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٣٩٣/٣٢/١٦/٣، تاريخ ١٩٩٦/٦/٣ والمتعلق باستفسار سعادة النائب السيد فواز الزعبي عن خطة وزارة المياه والري حول الاجراءات التي تمت لاستغلال المياه بموجب الملحق رقم (٢) من معاهدة السلام ارجو ان اوضح مايلي:-

المادة (١) المياه من نهر الاردن بند (د+)

تم انشاء الخط الناقل لقناة الملك عبدالله وذلك لتزويد الاردن بعشرين مليون متر مكعب من المياه صيفاً وعشرة ملايين متر مكعب من المياه شتاء، وقد تم استغلال هذه الكمية في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٥/٥/٢٦ ولغاية ١٩٩٦/٥/١٥.

المادة (١) بند مياه اضافية

ما زالت محادثات جارية مع الطرف الاسرائيلي حول تحديد مصدر المياه لتزويد الاردن بخمسين مليون متر مكعب سنوياً.

المادة (٢) التخزين بند (١)

يجري حالياً اعداد التصاميم النهائية ووثائق العطاء لتنفيذ سد تحويلي تخزيني على نهر اليرموك، ومن المتوقع طرح عطاء التنفيذ في شهر تشرين اول القادم، ومدة التنفيذ حوالي

هكذا من الأهل

(١٦) شهراً، سيتمكن هذا السد الاردن من الاستفادة من (٥٠) مليون متر مكعب اضافة الى ما يستغل حالياً والمقدر بحوالي (١٢٠) مليون متر مكعب سنوياً.

المادة (٢) التخزين بند (٢)

تم احالة عطاء خدمات هندسية لدراسة انشاء نظام سدود على نهر الاردن وسيتم المباشرة في الدراسات قبل نهاية العام الحالي.

وتفضلوا معاليكم بقبول الاحترام

وزير المياه والري

سمير فرحان قعوار

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي:

اشكر معالي وزير المياه والري على رده وبما انه ينفذ الان مؤتمر برلماني في سوريا الشقيقة لقضايا المياه وخدمة لمصلحتنا الوطنية اكثري بالرد وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

١٢. كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم

(٦٤٠٨) تاريخ ١٩٩٦/٦/٦، جواباً على السؤال

رقم (١٨٦) المقدم من معالي النائب الدكتور

عبدالمجيد العزام.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ١٠٤٣/٣١/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٤/٢٠

معالي وزير السياحة والآثار

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٨٦)

تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ المقدم من معالي النائب

الدكتور عبدالمجيد العزام.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

عبدالباقي جمو

رئيس مجلس النواب بالاتابة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١٢٦

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة/

وزير السياحة والآثار للاجابة عنه خلال المدة

المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال : علمت بانه قد تم تثبيت سبعة

وخمسون موظفاً مياومه في وزارة السياحة

والآثار ومعظمهم في تخصص التاريخ من

جامعات اردنية وهذا بعد ذاته مخالفة لان لا

يجوز تعيين حملة الشهادات الجامعية كعمال

مياومه او بالمقطوع، وهل يجوز تثبيتهم علماً

بان هناك خريجين بنفس التخصص واقدام

بالدور منهم ما زالوا ينتظرون التعيين املاً

ايقاف ذلك ان كان صحيحاً واعطاء كل ذي حق حقه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. عبدالمجيد العزام

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة السياحة والآثار

الرقم : ٦٤٠٨/١/١٢

التاريخ الهجري : ١٤١٧/١/٢٠

التاريخ الميلادي : ١٩٩٦/٦/٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشير لكتاب معاليكم رقم ١٠٤٣/٣١/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٠ والمرفق به السؤال رقم

١٨٦ تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ والمقدم من معالي

الدكتور عبدالمجيد العزام حول موضوع تعيين

سبعة وخمسون موظفاً من حملة الشهادة

الجامعية بالمياومه في ملاك الوزارة ارجو ان

ايين لمعاليكم ولمعالي الزميل المحترم مايلي:

١ - خلال الاعوام من ٨٩-١٩٩٥ جرى تعيين

العاملين بالاجرة اليومية في كل من السياحة

والآثار وعلى حساب المشاريع الرأسمالية وفق

الاعداد التالية:-

المؤهل	السياحة	الآثار
بكالوريوس	٣٢	٦٠
دبلوم	١٨	٣٠
ثانوية	١٥	٤٢

الامر الذي شكل ضغطاً على المشاريع المعيين على حسابها واستنزافاً لمخصصاتها المالية وتعذر معها صرف رواتب لهؤلاء ولاشهر طويلة.

٢ - على ضوء ذلك طلبت وزارتي السياحة والمالية من سيادة رئيس الوزراء تشكيل لجنة من الامناء العاملين للدوائر المعنية لدراسة اوضاعهم وتصويبها.

٣ - وافق سيادة رئيس الوزراء آنذاك بكتابه رقم ٢٦/٥/١٠/٢٨١٦ تاريخ ١٩٩٥/٣/٣٠ على تشكيل اللجنة من السادة الامناء العاملين في كل من (السياحة، الآثار، الموازنة، الرقابة والتفتيش، ديوان الخدمة المدنية).

٤ - بعد دراسة تفصيلية من قبل اللجنة لمجموع هذه الحالات تقدمت بمجموعه من الاقتراحات لتصويب هذا الوضع حيث تم رفعها لرئاسة الوزراء وتمت موافقة سيادة الرئيس على هذه المقترحات واستثنائهم من اسس التعيين واحكام نظام الخدمة المدنية بموجب كتاب سيادته رقم ٢٦/٥/١٠/٩٤٨٣ تاريخ ١٩٩٥/١٠/٢١.

٥ - جرى تعيين هؤلاء العاملين وفق نماذج معتمدة من كل الدوائر المعنية وحسب الاصول المرعية لذلك بموجب الموافقة المشار اعلاه.

٦ - منذ تاريخ تشكيل اللجنة في ١٩٩٦/٥/٣٠ لم يجري تعيين أي من حملة الشهادات الجامعية الا بالتسبيق مع ديوان الخدمة المدنية ووفق الاصول والاسس المقررة.

هكذا من الأهل

راجياً التكرم بالاطلاع واعلام معالي الزميل المحترم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

د. صالح ارشيدات

وزير السياحة والآثار

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة السياحة والآثار

الرقم : ٩١٥٧/١/١٢

التاريخ الهجري : ١٤١٦/٥/٩

التاريخ الميلادي : ١٩٩٥/١٠/٣

سيادة رئيس الوزراء الافخم

اشارة لكتاب سيادتكم رقم ٢٨١٦/٥/٢٦ تاريخ

١٩٩٥/٢/٢٠ والمتضمن الموافقة على تشكيل

لجنة من ممثلي الوزارات والدوائر التالية:-

- وزارة السياحة والآثار.

- ديوان الخدمة المدنية.

- ديوان المحاسبة.

- ديوان الرقابة والتفتيش الاداري.

- دائرة الموازنة العامة.

- دائرة الآثار العامة.

لدراسة اوضاع العاملين المعينين بالاجور

اليومية على حساب المشاريع الراسمالية في

وزارة السياحة والآثار خلافاً لاحكام نظام

الخدمة المدنية وبلاغ سيادتكم رقم ٥ لسنة

١٩٩٣، البالغ عددهم منذ عام ١٩٩١ وحتى

مطلع هذا العام (١٩٩٢) عاملاً يحملون الشهادات العالمية (منهم ٥٢ في السياحة و ١٤٠ في دائرة الآثار العامة).

وقد قامت اللجنة بدراسة مستفيضة لاطاوعهم، وتقدمت بالتوصيات المرفقة نسخة عنها والتي اوجزها لسيادتكم تالياً:

١ . استيعاب العاملين من حملة الشهادة الثانوية العامة ودبلوم كلية المجتمع وعدده (١٠٦ عاملاً منهم ٣٣ في السياحة و٧٣ في الآثار) بتعيينهم بعقود سنوية (بالقسة الرابعة) على حساب المشاريع الراسمالية.

٢ . استيعاب العاملين من حملة الشهادة الجامعية وعددهم (٨٦ منهم ٢٩ في السياحة و ٥٧ في دائرة الآثار العامة) بتعيينهم بعقود سنوية على حساب المشاريع الراسمالية.

٣ . يتم وضع العقود السنوية لهؤلاء جميعاً وفق كشوف تعد بالتسويق مع دائرة الموازنة العامة وذلك ريثما يتم استيعابهم ضمن جداول تشكيلات الوظائف القادمة مع الاستفاد من الشواغر المتوفرة لدى هذه الوزارة.

٤ . اما من هم دون الثانوية وعددهم (٩٩٨ عاملاً منهم ٤٧ في السياحة و ٩٥١ في الآثار) والذين يقومون بعمام العمال الفعليين في المواقع فيستمررون في اعمالهم تبعاً لتوفر المخصصات وحاجة العمل.

راجياً سيادتكم التكرم بالموافقة على ما تقدم من توصيات لانها هذا الوضع.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام وزير السياحة والآثار

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة السياحة والآثار

الرقم : ٦٤٦٥/١/١٢

التاريخ الهجري : ١٤١٦/٢/١٨

التاريخ الميلادي : ١٩٩٥/٧/١٦

عطوفة امين عام وزارة السياحة والآثار

عطوفة امين عام ديوان الخدمة المدنية

عطوفة امين عام ديوان المحاسبة

عطوفة امين عام ديوان الرقابة والتفتيش

عطوفة مدير دائرة الموازنة العامة

عطوفة مدير دائرة الآثار العامة

تنفيذاً لقرار سيادة رئيس الوزراء الافخم

المتضمن تشكيل لجنة من ممثلي دوائركم

والمبين بكتابه رقم ٢٨١٦/١/٥/٢٦ تاريخ

١٩٩٥/٥/٣٠ لدراسة اوضاع العاملين بالاجرة

اليومية على حساب المشاريع الراسمالية في

وزارة السياحة والآثار، وبعد ان انجزت اللجنة

المذكورة اعمالها ورفعت توصياتها بهذا الشأن.

ارجو عطوفتكم التكرم بحضور الاجتماع الذي سيعقد في مبنى وزارة السياحة والآثار في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ١٦/٨/١٩٩٥ لدراسة تقرير اللجنة ورفع التنسيب لسيادة رئيس الوزراء بشأن ذلك. مرفقاً لكم نسخة من:

- كتاب سيادة رئيس الوزراء المشار اليه اعلاه.
- تقرير اللجنة المشكلة لهذه الغاية.
- قائمة باعداد العمال وتخصصاتهم.
واقبلوا فائق الاحترام وزير السياحة والآثار

تقرير لجنة دراسة اوضاع العاملين بالاجرة

اليومية في وزارة السياحة والآثار

اشارة الى كتاب سيادة رئيس الوزراء الافخم

رقم ٢٨١٦/١/٥/٢٦ تاريخ ١٩٩٥/٣/٣٠

اجتمعت اللجنة المشكلة بالكتاب المشار اليه وبعد

دراسة اوضاع العاملين تبين مايلي:-

١ . بلغ عدد العاملين بالاجرة اليومية على

حساب المشاريع الراسمالية في وزارة السياحة

والآثار (١٠٣١) عاملاً موزعين على النحو

التالي:-

النسبة من المجموع العام	العدد الاجمالي	العدد	المؤهل
		سياحة -	
		اثار	
٨١%	٨٣٤	٨٠٠	٣٤ ما دون الثانوية
٦%	٥٧	٤٢	١٥ الثانوية العامة
٥%	٤٨	٢٠	١٨ دبلوم
٨%	٩٢	٦٠	٢٢ جامعيين
	١٠٢١	٩٣٢	٩٩ المجموع

هكذا من الأهل

في ضوء ما تقدم توصي اللجنة بما يلي:-

- ١ . ما دون الثانوية.
- استمرار هؤلاء العمال باعمالهم شريطة ان يقوموا بمهام العمال وبالأجهزة اليومية في حال توفر المخصصات المالية وتبعاً لحاجة الوزارة.
- ٢ . الثانوية والدبلوم.
- استيعاب هؤلاء العاملين على وظائف الفئة الرابعة، بحيث يتم اعداد جدول تشكيلات وظائف لهم على حساب المشاريع الراسمالية بالتنسيق مع دائرة الموازنة العامة شريطة ان يشغلوا وظائف الفئة الرابعة وفقاً لاسس وقواعد تعيين موظفين هذه الفئة لعام ١٩٩٥ واستناداً لاحكام المادة ١٠ من قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ وبلاغ سيادتكم رقم ٥ لسنة ١٩٩٣.
- ٣ . الجامعيون.
- ٤ . استمرار هؤلاء الموظفون باعمالهم لنهاية

العام على ان يتم خلال هذه الفترة اعداد جدول تشكيلات بالوظائف التي تحتاجها الوزارة من حملة هذا المؤهل على حساب المشاريع الرسمالية بالتنسيق مع دائرة الموازنة العامة وفقاً لاحكام المادة ١٠ من قانون الموازنة العامة وبلاغ سيادتكم رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ ومن ثم العمل على التعيين على هذه الوظائف بموجب عقود وفقاً لاسس قواعد انتقاء وتعيين الموظفين المعتمدة في الوظائف الحكومية.

ب . الموافقة على استحداث وظائف على حساب المشاريع الراسمالية لتغطية حاجة الوزارة من هذه الوظائف بالتنسيق مع دائرة الموازنة العامة.

٤ . التوقف كلياً عن تعيين اصحاب المؤهلات العلمية والمخالف لالاسس العامة التي تحكم تعيين هذه الفئة اعتباراً من تاريخه.

مندوب ديوان الرقابة والتفتيش	مندوب ديوان الخدمة المدنية	رئيس اللجنة
احمد معاينة	عامر حجازي	محمود الزعبي
مندوب ديوان المحاسبة	مندوب دائرة الموازنة	مندوب دائرة الآثار
اسماعيل السوداني	جمال الصغير/ يوسف عباينة	فيصل القضاة

الرقم : ١٠٤٣/٣١/١٦/٣
التاريخ : ١٩٩٦/٤/٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

معالي وزير السياحة والآثار

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٨٦)
تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ المقدم من معالي النائب الدكتور عبدالمجيد العزام.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،

عبدالباقي جمو

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١٨٦

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة/ وزير السياحة والآثار للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال : علمت بأنه قد تم تثبيت سبعة وخمسون موظفاً ميالوم في وزارة السياحة والآثار ومعظمهم في تخصص التاريخ جامعات اردنية وهذا بعد ذاته مخالفة لانه لا يجوز تعيين حملة الشهادات الجامعية كعمال ميالوم او بالمقطوع وهل يجوز تثبيتهم علماً بأن هناك خريجين بنفس التخصص واقدم بالدور منهم ما زالوا ينتظرون التعيين املاً ايقاف ذلك ان كان صحيحاً واعطاء كل ذي حق حقه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. عبدالمجيد العزام

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٩٤٨٣/١/٥/٢٦

التاريخ : ١٤١٦/٥/٢٧

الموافق : ١٠/٢١/١٩٩٥

معالي وزير السياحة والآثار

اشير الى كتابكم رقم ٩١٥٧/١/١٢ تاريخ ١٩٩٥/١٠/٣.

بناء على تنسيب معاليكم، وافق على معالجة اوضاع العاملين المعينين بالاجور اليومية على حساب المشاريع الراسمالية في وزارة السياحة والآثار خلافا لاحكام نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ والبلاغ الرسمي رقم (٥) لسنة ١٩٩٣ على النحو المبين في كتابكم المشار اليه. وقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

تقرير لجنة الامناء والمدراء العامين

لدراسة اوضاع العاملين بالاجرة اليومية

على حساب المشاريع الراسمالية

(في وزارة السياحة والآثار)

بناء على دعوة معالي وزير السياحة والآثار للسادة الامناء والمدراء العامين في الدوائر المبينة تالياً للاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة بموجب كتاب سيادة رئيس الوزراء الافخم رقم ٢٨١٦/١/٥/٢٦ تاريخ ١٩٩٥/٣/٣٠ لدراسة وتصويب اوضاع العاملين بالاجرة اليومية على حساب المشاريع الراسمالية في وزارة السياحة والآثار.

هكذا من الأهل

عطوفة امين عام وزارة السياحة والآثار.
عطوفة امين عام الخدمة المدنية.
عطوفة امين عام ديوان المحاسبة.
عطوفة امين عام ديوان الرقابة والتفتيش الاداري.
عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة.
عطوفة مدير عام دائرة الآثار العامة.
وبعد الدراسة الوافية لوضع هؤلاء العاملين والمعنيين بالاجرة اليومية على حساب المشاريع الراسمالية في وزارة السياحة والآثار تبيين مايلي:-
اولاً :-
أ . تم تعيين ٥٢ عاملاً في السياحة والآثار ممن يحملون المؤهلات العلمية (الثانوية العامة فما فوق) منهم ٣ في السياحة و ٤٩ في الآثار قبل صدور بلاغ سيادة رئيس الوزراء الاقخم رقم ٥ لسنة ١٩٩٣.
ب . عين ١٤٠ عاملاً في السياحة والآثار ممن يحملون المؤهلات العلمية (ثانوية فما فوق) منهم ٥٩ في السياحة و ٨١ في الآثار وذلك بعد صدور بلاغ سيادة رئيس الوزراء رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ خلال سنوات ٩٣/٩٤/١٩٩٥، ومما هو معلوم بان جميع هذه التعيينات قد تمت خلافاً لاحكام نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ واحكام المادة ١٠ من قانون الموازنة العامة وبلاغ سيادة رئيس الوزراء المشار اليه.
ثانياً:

مجموع العمال الفعليين بالاجرة اليومية على حساب المشاريع الراسمالية ممن هم دون الثانوية العامة والعاملين بالمواقع (٩٩٨ منهم ٤٧ في السياحة و ٩٥١ في دائرة الآثار العامة).
ولمعالجة الوضع القائم ولحاجة وزارة السياحة والآثار لهؤلاء العاملين فاننا ننسب لمعاليكم مخاطبة سيادة رئيس الوزراء الاقخم لاتخاذ القرار المناسب بشأنهم علماً ان اللجنة تقترح لتصويب اوضاعهم الحلول التالية:-
١ . استمرار العاملين ممن هم دون الثانوية العامة وعددهم (٩٩٨ عاملاً منهم ٤٧ في السياحة و ٩٥١ في الآثار) بعملهم كونهم عمال فعليين في المواقع المختلفة وذلك تبعاً لتوفر المخصصات المالية في المشاريع التي يعملون بها وحاجة العمل علماً بان هذا الرقم متغير وفقاً لمراسل العمل في المشاريع خلال فصول السنة وتبعاً لتغيير مراحله.
٢ . حملة شهادة الدراسة الثانوية ودبلوم كلية المجتمع وعددهم ١٠٧ منهم (٣٣ في السياحة، ٧٤ في الآثار) استمرار هؤلاء في عملهم بحيث تستحدث لهم وظائف بحقوق/ الفئة الرابعة على حساب المشاريع الراسمالية واستناداً لنص المادة ١٠ من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ ريثما يتم استيعابهم في جداول تشكيلة الوظائف القادمة ووفق الاصول المتبعة.
٣ . الجامعيون وعددهم (٨٦) منهم (٢٩ في

السياحة ٥٧ في الآثار) وفي ضوء مطابقة تخصصاتهم العلمية مع طبيعة عمل هذه الوزارة تبين بان ٧٩ منهم تتطابق تخصصاتهم العلمية مع عملهم منهم (٢٥ في السياحة، ٥٤ في الآثار).
وننسب الموافقة على استيعابهم بعقود على حساب المشاريع الراسمالية وفق جداول تعد لهذا الغرض بالتنسيق فيما بين الوزارة ودائرة

الموازنة العامة ريثما يتم وضع الحلول النهائية لوضعهم وفق الاصول.
٤ . بينما لم تتطابق تخصصات ٧ جامعيين منهم (٤ في السياحة و ٣ في الآثار) و ٣ دبلوم (٢ في السياحة، ١ في الآثار) مع طبيعة عمل الوزارة وهم يقومون باعمال ادارية متنوعة نترك امر البت بشأنهم لقرار سيادة رئيس الوزراء الاقخم.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

امين عام ديوان الخدمة المدنية
امين عام ديوان الرقابة والتفتيش
مدير عام دائرة الموازنة العامة
امين عام وزارة السياحة والآثار
امين عام ديوان المحاسبة
مدير عام دائرة الآثار العامة

اعداد العاملين بالاجرة اليومية المعيّنين على حساب المشاريع الراسمالية قبل صدور بلاغ سيادة رئيس الوزراء رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ م

١ . المؤهل	سنة التعيين	العدد
الجامعيون	١٩٩٢	١
دبلوم كلية مجتمع	١٩٩٢	١
ثانوية عامة	١٩٩٢	١

٢ . العاملين بالاجرة اليومية والمعيّنين على حساب المشاريع الراسمالية بعد صدور بلاغ سيادة الرئيس رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ م

سنة التعيين	العدد
١٩٩٢	٢٧ = ٢٨
١٩٩٢	٥ = ٦
١٩٩٢	١٧ = ١٨

هكذا من الأهل

هكذا من الأهل

ج . الثانوية العامة					
(٦١)		(٦١)		(٦١)	
متوفرة	-	اثار	سياحه	اثار	سياحه
١٦	-	٤٥	١٦	٤٥	١٦
د . دون الثانوية					
(٩٩٨)		(٩٩٨)		(٩٩٨)	
متوفرة	-	اثار	سياحه	اثار	سياحه
٤٧	-	٩٥١	٤٧	٩٥١	٤٧
٢ . المجموع					
٥	٦	١٠٧٧	١٠٣	١٠٨١	١٠٩

٣ . المجموع العام ١٠٩ + ١٠٨١ + ١١٩٠ =

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٢٨١٦/١٥/٢٦

التاريخ : ١٤١٥/١٠/٢٩

الموافق : ١٩٩٥/٣/٣٠

معالي وزير السياحة والآثار

اشير الى كتابكم رقم ٢٤٦٧/١/١٢ تاريخ ١٩٩٥/٣/٢٧

بناء على تنسيبكم، وافق على تشكيل لجنة تضم ممثلين عن الوزارات والدوائر على النحو المبين تالياً، وذلك للقيام بدراسة تصويب اوضاع عدد كبير من الموظفين المعيّنين بالاجور اليومية على حساب المشاريع في دوائر وزارة السياحة والآثار، على ان تقدم هذه اللجنة توصياتها والحلول المناسبة للموضوع مدار البحث بالسرعة اللازمة.

- وزارة المالية/ الموازنة العامة.

- وزارة السياحة والآثار.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

١٣ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٢٨٩) تاريخ ١٩٩٦/٤/٦، جواباً على السؤال رقم (١٤٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

المؤهل	سنة التعيين	العدد
الجامعيون	١٩٩٣	٧
دبلوم كلية ثانوية	١٩٩٣	٢
جامعيون	١٩٩٤	١٩
دبلوم ثانوية	١٩٩٤	١١
جامعيون	١٩٩٥	٢
دبلوم ثانوية	١٩٩٥	٣

٣ . المجموع :

٢٩ + ٥٧ + ٨٦ =

١٧ + ٢٨ + ٤٥ = ١٩٢

١٦ + ٤٥ + ٦١ =

٤٧ + ٩٥١ + ٩٩٨ =

١٠٩ + ١٠٨١ + ١١٩٠ =

التحليل الرقمي والمهني للعاملين بالاجرة اليومية على حساب المشاريع

الراسمالية في كل من السياحة والآثار:-

المؤهل	العدد الفعلي	الحاجة وتطابق التخصص	المخصصات المالية
١ . الجامعيون	(٨٦)	(٧٩)	(٧)
ب . الدبلوم	(٤٥)	(٤٢)	(٣)

الرقم ٥٠٨/٢٩/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٣/٩

دولة رئيس الوزراء الافخم

ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (١٤٠)

تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٦ المقدم من سعادة النائب

الدكتور بسام العموش.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ: ٩٦/٢/١٣

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاسئلة

رقم السؤال: ١٤٠

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: تم قبل عدة اسابيع حرق مواد غريبة في محطة الخربة السمراء؟ ماهي تلك المواد؟

ولماذا احترقت في محطة التنقية؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم: ١٢-٥١-٤

التاريخ: ١٤٦٠/١٠/٨

الموافق: ١٩٩٦/٤/٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى السؤال الموجه من سعادة النائب

الدكتور بسام العموش رقم (١٤٠) تاريخ

١٩٩٦/٢/٢٦.

ابعث لمعاليتكم بصورة عن رد معالي وزير

المياه والري رقم س م/١٤/١٠/١٤٨٣ تاريخ

١٩٩٦/٤/١

ارجو العلم.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة المياه

الرقم: س م/١٤/١٠/١٤٨٣

التاريخ: ١٩٩٦/٤/١

دولة رئيس الوزراء الافخم

الموضوع: محطة الخربة السمراء

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٢٢-٥١-

١٨٩٨/٤ تاريخ ١٩٩٦/٣/١٣ بخصوص

مذكرة سعادة النائب الدكتور بسام العموش

المتعلقة باحراق مواد غريبة في محطة الخربة

السمراء.

ارجو ان ابين لدولتكم بان المواد موضوع

باحراق مواد غريبة في محطة الخربة السمراء

حيث بين معاليه في الاجابة ان المواد التي سألت

عنها هي مخلفات بلاستيكية تم نقلها من محطة

تنقية البقعة. وهنا أسأل ما الفارق بين محطة

تنقية البقعة ومحطة تنقية الخربة السمراء؟ وإذا

كانت المسألة مسألة عابثين فهل العابثون

محصورون في البقعة ام انهم موجودون في كل

مكان؟ وإذا كان المبرر لنقلها هو الحفاظ على

الصحة العامة كما يقول معاليه في الاجابة فهل

الصحة العامة محصورة في مكان دون آخر؟

وهل احراق تلك المواد (على فرض انها مواد

بلاستيكية مجردة) وتطهير دكانها على سكان

المنطقة يتناسب مع الصحة العامة وبخاصة ان

المنطقة التي المحيطة بالخربة السمراء يعاني

اهلها من وضع بيئي تعيس وخطير وفق تقارير

اللجنة الحكومية العليا التي شكلت ايام دولة

الدكتور عبدالسلام المجالي واثاء تولي الدكتور

ملحس لوزارة الصحة.

وانني استهجن ما ورد في الاجابة من ان اهالي

المنطقة قاموا بالبعث بتلك المواد وانهم هم الذين

اشعلوا النيران فيها. للعلم ايها السادة فان المواد

قد جلبت من عمان ومناطق اخرى وادخلت الى

المحطة التي تحيط بها الاسلاك الشائكة وعليها

حراسة مشددة ولا يستطيع انسان ان يقترب

منها.

ولم يبين معاليه لمن تعود هذه المخلفات؟ هل هي

للحكومة؟ ام هي لشركات خاصة؟ وإذا كانت

مجرد مخلفات فهل تقوم الحكومة بشحن كل

مذكرة سعادة النائب بسام العموش هي مخلفات

بلاستيكية تم نقلها من محطة تنقية البقعة لمحطة

الخربة السمراء بقصد ابعادها عن ايدي العابثين

وللمحافظة على الصحة العامة ولكن هذه المواد

تعرضت للبعث من قبل اهالي المنطقة وتم

اشعال النار بها حيث تم استدعاء الدفاع المدني

واطفيء الحريق في حينه وقد قامت السلطة

بطمر هذه المواد حسب الاصول الفنية المتعارف

عليها منذ شهر كانون ثاني الماضي.

وتفضلوا دولتكم بقبول اجل الاحترام

وزير المياه والري

سمير فرحان قعوار

معالي رئيس المجلس:

الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش:

معالي الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين

وجهت هذا السؤال يوم ١٩٩٦/٢/١٣ وما نحن

نناقشه اليوم ١٩٩٧/٢/١٦ حيث خرج من

المجلس يوم ١٩٩٦/٣/٩ وجاءت الاجابة يوم

١٩٩٦/٤/٦.

لقد سبق لي ان لفت نظر الرئاسة الجلييلة

بخصوص تأخير الاسئلة في المجلس وتأخر

الردود الحكومية وكذلك تأخير عرض الاجابات

الواردة مما يفقد الاسئلة حرارتها وضرورتها

الزمانية مذكراً بالمادة (١١٧) فقرة (ب) والتي

تلزم الوزير ان يجيب خطياً في مدة اقصاها

ثمانية ايام.

اما بخصوص الموضوع فان سؤالي يتعلق

هكذا من الأهل

مخلفات المصانع والشركات وتقوم بحرقها. ان السؤال لم تتم الاجابة عليه بل ذهبت الاجابة بعيداً لاعادة التهمة الى الناس لان خير وسيلة للدفاع هي الهجوم. انني آسف لان الاجابة غير علمية بل ان عطوفة امين عام الوزارة كان يتحدث وقتها انه صاحب صلاحية ان يفعل ما يشاء وان المواطنين لا دخل لهم وهكذا يطبق المسؤولون شعار الانسان اغلى ما نملك. وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، معالي وزير المياه.

معالي وزير المياه والري:

الاخ بسام توسع في الحديث حول هذا الموضوع اعتقد اكثر ما يستاهل، وردني في الكتاب مؤخراً واجبت عليه في اقرب فرصة تمكنت فيها للاجابة.

رقم (٢) المعلومات التي وردت التي هي المعلومات التي وردت في الكتاب ولا زيادة ولا نقصان، المعلومات ان مواد بلاستيكية كانت في محطة مخيم البقعة، محطة البقعة لا يوجد عليها اسوار او شوك للحماية وهي فعلاً مكان مأخوذ والكل يعرف ان هي محطة البقعة محطة خربة السمرة عليها شوك ومحروسة مساحات واسعة، على اية حال النار اشعلت فيها ولا يوجد تقرير حول من اشعل النار الا ان المتواجدين في المحطة لم يشعلوا هذه النار ولا يوجد هناك شخص بعينه متهم في اشعال هذه النار لكن النار اشعلت وليس المقصود اشعالها فاتهم الوزارة

نقلت او اخذت مواد بلاستيكية من القطاع الخاص وارسلت به للمحطة هذا بعيد عن الحقيقة، واجد المعذرة وارجو عدم تشويه عمل الوزارة بهذا الشكل وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

١٤. كتاب معالي وزير الصحة رقم (٨٦٧٠) تاريخ ١٩٩٦/٧/١٨، جواباً على السؤال رقم (٢٢٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: ١٧٠٥/٣٣/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٧/١٠

معالي وزير الصحة

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٢٠) تاريخ ١٩٩٦/٦/٢٧ المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه العمارين. يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٦/٦/١٩

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاسئلة

رقم السؤال: ٢٢٠

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصحة الاكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: ماهي الاسس التي اعتمدت في اختيار عطوفة امين عام وزارة الصحة الحالي وهل سبق له ان عمل او شغل موقعاً ادارياً متقدماً في وزارة الصحة.

ولماذا تم تجاوز كوادر الوزارة.

راجياً الاجابة ضمن المدة القانونية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور نزيه العمارين

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم: ش م ٣٦/٩٥١٠/٨٦٧٠

التاريخ: ٢/ربيع اول/١٤١٧

الموافق: ١٩٩٦/٧/١٨

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد..

اشير الى كتاب معاليتكم رقم ١٧٠٥/٣٣/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٦/٧/١٠ ومرفقه السؤال رقم (٢٢٠)

تاريخ ١٩٩٦/٦/٢٧ المقدم من سعادة النائب

الدكتور نزيه العمارين.

ارجو ان ابين لمعاليتكم مايلي:-

١. امين عام وزارة الصحة الدكتور هاني عويس يرقد على سرير الشفاء ونتمنى له استعادة صحته وعافيته.

٢. الدكتور هاشم يوسف الجدوع هو احد اساتذة كلية الطب ورئيس قسم طب المجتمع والصحة العامة في جامعة العلوم والتكنولوجيا منذ عام ١٩٩٠، وهو بالإضافة الى ذلك يعمل مستشاراً لوزير الصحة لأمور الصحة العامة وهو الواجب الرئيسي لاي وزارة صحة.. وقد كلف بأن يقوم بأعمال الامين العام للوزارة لحين شفاء الامين الاصيل.

بابجاز لم يتم تعيين اميناً اصيلاً جديداً لوزارة الصحة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينه

معالي رئيس المجلس:

الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين:

شكراً سيدي الرئيس.

زملاني الكرام

الحقيقة ان الذي تقدم بتناول هذا الموضوع الهام والخطير هو ايماننا الثابت الثوابت الادارية التالية:

ان الجهاز الاداري هو العمود الفقري للتقدم وال عمران والازدهار لكل امة تخدم ذاتها وتاريخها في المواقع الادارية المتقدمة.

هكذا من الأهل

بحيث ان تكون عصرية على الاختراق وان تكون محكمة فقط بمعايير الكفاءة والادمية والنزاهة. ولا بد من مأسسة هذه المواقع وابعادها عن التجيير والتسييس.

ان هذه المواقع الادارية المتقدمة لا تقل اهمية عن موقع الوزير ان لم تكن اهم ومن هنا تأتي اهمية وضرورة استقلالية هذه المواقع من جانب واستمراريتها من جانب اخر ويجب ان تكون بعيدة عن التقلبات الوزارية والسياسية والتي باتت للأسف الشديد عنواناً لمسيرتنا السياسية ومن هنا ايها الاخوة لابد من ان تكون هناك اسساً واضحة ولا يجوز التجاوز عنها فقط للاهمية الوطنية اسماً تبعد هذه المواقع عن التأثيرات العنصرية والشخصية والعشائرية البيغيزية والترضية لمن فشل في موقع سابق... اسماً تضمن لنا مأسسة مؤسساتنا مثلاً لا قولاً وتشدقاً اسماً نحترمها ونطبقها بحيث تحصر هذه المواقع فقط لمن استوفى الشروط من كوادر المؤسسة او الوزارة فقط ومن هنا تناولت موضوع تعيين امين عام وزارة الصحة من منظور وطني وكمثال واضح على التجاوزات التي تحصل دوماً اثناء اختيار اشخاص لملء هذه الشواغر المتقدمة الهامة.

ان موقعاً كهذا كوزارة الصحة على سبيل المثال يجب ان تتوفر في هذا الشخص ان يكون على العنام كامل وشامل بجميع مداخلات الطب الوقائي والعلاجي الادارية والفنية والتزويدية اضافية بالمداخلات الجبرالية والاجتماعية.

ولن يتأتى هذا الامام الا لمن تدرج في سلم الوظيفي من اوله خطوة خطوة فهل سبق له ان بدأ عمله في المراكز الطبية الثانية ليكون على اطلاع باحتياجات ابنائنا في البادية ومشاكلهم، ايضاً اخواني هذا السؤال يجب ان ينطبق على جميع من يكتب له ان يعين في أي موقع متقدم في اية وزارة اخرى هل سبق له ان عمل في احدى مستشفيات الحكومة طبيباً او اختصاصياً او رئيساً لقسم او مديراً كي يلم بأهم معاناته مستشفياتنا وما تحتاج..

هل سبق له ان عمل مديراً عاماً للصحة في احدى المحافظات ويكون قادراً على مناقشتها ومعالجتها ومواجهتها اثناء تسليمه هذا الموقع الهام.

هل كان يوماً من كوادر وزارة الصحة ثم قبل هذا وذلك، ما معنى ان يؤتي بشخص غريب على جسم كادر هذه الوزارة وهي مليئة بالعديد من المؤهلين وكبار الاختصاصيين والمستشارين الذين حرثوا الوزارة خاينه خاينه ودرجه درجه ويلمون بكل ثماره وواردة ويعرفون كافة النواقص ومروراً بكامل المشاكل والصعوبات ماذا عن هؤلاء ليس لهم طموحاً وطنياً حقاً في الوصول الى هذا الموقع يوماً من الايام.

الحقيقة اخواني هذه اسئلة جانتني من العديد من كوادر وزارة الصحة الذين يعملون بها منذ العديد من السنوات ويسمع ايضاً هذه الاسئلة من كوادر وزارات اخرى حين يؤتي بأشخاص غريبين عن كوادر الوزارة لا شيء الا لان

دولة رئيس الوزارة الافخم أبعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٢٠١) تاريخ ١٥/٥/١٩٩٦، المقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء الافخم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال:

تعلمون دولتكم ان واردات الجمعيات الخيرية لا تقوم على الربحية او التجارة، وان مردودها يعود لعمل الخير عبر وجوه متعددة اهمها تقديم الدعم للمعوزين.

وعلى ذلك فان المبلغ الذي يقطع من دخل الجمعية لتسديد ضريبة المبيعات يؤثر عليها ويحول دون اتمام خطوة ماء، تعتزم القيام بها عبر مجالات الخير العديدة.

وفي ضوء ذلك ارجو اعلامي عن اسباب عدم اعفاء الجمعيات الخيرية من هذه الضريبة علماً ان لمجلس الوزراء صلاحيات الاعفاء من مثل

هؤلاء على علاقة مع الوزير او مع احدى مراكز القوى المتفشية الفاسدة المفسدة في المجتمع، فماذا عن طموح كوادر هذه المؤسسات، ماذا عن مأسسة مؤسساتنا، ماذا عن دولة القانون والمؤسسات؟

اعتقد ايها الاخوة ان النية الآن تتجه الى تغييرات كثيرة، هذه المواقع الادارية المتقدمة يجب ان تبقى عصرية على الاقتحام يجب ان تبقى بحصانة كاملة انها حقيقة اهم بكثير من موقع الوزير، هذه المواقع يجب ان تتوفر بها الخبرة الفنية والادارية والادمية وان تأتي بشخص من خارج الوزارة يعني قتل طموح أي مواطن له الحق كل الحق ان يصل الى هذا الموقع وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

١٥. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٥٣٥٢٣) تاريخ ١٦/٧/١٩٩٦، جواباً على السؤال رقم (٢٠١) المقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣/١٦/٣٢/١٣٩٢

التاريخ ٣/٦/١٩٩٦

هكذا من الأهل

هذه الضريبة بموجب احكام الفقرة (د) من المادة (٢١) من قانون ضريبة المبيعات، مع الاحترام،،،

النائب
انور الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة المالية
دائرة الجمارك
الرقم: ٥٣٥٢٣/١/١٥
التاريخ: ١٩٩٦/٧/٦
الموافق: ١٤١٧/٢/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
اشير للسؤال المقدم من سعادة النائب انور الحديد رقم ٢٠١ تاريخ ١٩٩٦/٥/١٥ حول اعفاء الجمعيات الخيرية من ضريبة المبيعات.
ارجو ان اعلم معاليكم بأنه يتم اعفاء الجمعيات الخيرية من ضريبة المبيعات في حدود الاعفاءات المنصوص عليها في الفترة (و) من كتاب رئاسة الوزراء رقم ٣٢٤٦/٤/١١/١٢ تاريخ ١٩٩٥/٤/١٢ الذي يحدد اسس الاعفاء من ضريبة المبيعات بالنسبة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة، والتي تنص على اعفاء المؤسسات الدينية والخيرية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى بما فيها ضريبة المبيعات على الاجهزة والمواد والالات المستوردة المدرجة ادناه على ان لا تكون من

ضمن الصناعات الاردنية المعتمدة وذلك بتوصية من وزارة الصحة او وزارة التربية والتنمية الاجتماعية او وزارة الاوقاف او الاشغال العامة حسب الجهة المختصة:-

- ١ - الاجهزة الطبية والادوية.
 - ٢ - الآلات والاجهزة الفنية او الماكينات التي تتركب بشكل ثابت والادوات التعليمية للمدارس والمعاهد.
 - ٣ - الحرامات والالبسة والاغذية والمفروشات (السجاد والبرادي) التي ترد كهبات أو تبرعات لدور الايتام وملاجئ العجزة والمستشفيات والمساجد.
 - ٤ - مواد البناء التي ترد كهبات أو تبرعات لبناء الجوامع والكنائس والمدارس المجانية.
- اما الحالات التي لا ينطبق عليها الاعفاء وفقاً لما هو وارد اعلاه فتدرس كل حالة على حده بشكل موسع من حيث الجهة المستفيدة من الاعفاء ونوع السلعة المطلوب اعفاؤها ويرفع بشأنها التنسيب اللازم لمجلس الوزراء الموقر.

في ضوء ما ورد أنسب لمعاليكم الموافقة على اجابة سعادة النائب انور الحديد بمضمون الوارد اعلاه.

وتفضلوا بقبول الاحترام،،

مدير عام الجمارك

معالي رئيس المجلس:
الاستاذ انور الحديد.

الاستاذ انور الحديد:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الزملاء الكرام

شكراً لمطوفة مدير عام الجمارك على الاجابة من المعلوم بان واردات الجمعيات الخيرية لا تقوم على الربحية او التجارة وان مردودها يعود لعمل الخير عبر وجوه متعددة اهمها تقديم الدعم للمعوزين.

انا اعلم بان السلع المعفاة غير تلك المشار اليها بقرار مجلس الوزراء لايذ من رفع توصية لمجلس الوزراء من قبل معالي وزير المالية ومنها خدمات صالات الحفلات والاعراس المملوكة للجمعيات الخيرية وبما ان تلك الخدمات تشكل دخلاً جيداً لبعض الجمعيات فاني اتمنى على الحكومة اعفاء الجمعيات الخيرية من رسوم ضريبة المبيعات دون التنسيب من اية جهة حكومية لانه كثيراً ما ترفض بداية طلبات الجمعيات الخيرية قبل رفعها لمجلس الوزراء علماً ان لمجلس الوزراء صلاحيات الاعفاء من مثل هذه الضريبة بموجب احكام الفقرة "د" من المادة ٢١ من قانون ضريبة المبيعات.

وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، معالي الدكتور عبدالله النسر.

معالي وزير التعليم العالي ورئيس الوزراء بالوكالة:

ما تفضل به سعادة الاخ انور الحديد وجيه ونقدر بكل الاحترام دوافعه لكن ضريبة المبيعات اقترت

من هذا المجلس فبعد ان يقر القانون يأتي طلبات استثناءات وادخال استثناءات، الحقيقة هذا قانون جديد في عهد المجلس الحالي.
الان الدخول في المزيد من الاعفاءات يفقده الحقيقة القيمة التي عولناها عليه وشكراً.
معالي رئيس المجلس:
شكراً لك، السؤال الذي يليه.
السيد الامين العام:

١٦. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٤٢٦٨) تاريخ ١٩٩٦/٩/٧، جواباً على السؤال رقم (٢٤٩) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم: ١٨٩٠/٣٣/١٦/٣
التاريخ: ١٩٩٦/٨/٥

معالي وزير المياه والري
ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٤٩) تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٩ المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد.
يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،

م. سعد هابل السرور
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ١٩٩٦/٧/٢٤

هكذا من الأهل

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٢٤٩

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى وزير المياه والري المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: كم عدد الابار التي يستخدمها اليهود في الارض الاردنية؟ وكم مساحة الارض التي تشغلها هذه الابار؟ وهل حفر اليهود آباراً جديدة بعد معاهدة وادي عربة؟ وكم عدد الابار الجديدة؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة المياه

الرقم : س ١٤/١٤/١٠/١٤٢٦٨

التاريخ : ١٩٩٦/٩/٧

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم (٢٤٩)

اشارة الى كتابكم رقم ١٨٩٠/٣٣/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٦/٨/٥ بخصوص السؤال رقم (٢٤٩)

تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٩ المقدم من سعادة النائب

الدكتور همام سعيد.

ارجو معاليكم التكرم بالعلم بان عدد الابار التي

يستخدمها الجانب الاسرائيلي في الاراضي

الاردنية هي "١٢" بئراً عاملاً وبئرين فاشلين

لاسباب فلية اما بالنسبة للاراضي التي تستغلها

هذه الابار فليس لدينا علم بها لاسيما وان هذه

الابار تروي اراضي داخل اسرائيل.

اما بالنسبة لاستفساركم حول الابار الجديدة،

يرجى العلم بانه قد تم السماح للجانب الاسرائيلي

بحفر بئر واحد بدل بئر فاشل وهو مسموح به

حسب ما ورد في الاتفاقية. علماً بان البئر

الجديد لم يكن ناجحاً كذلك.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير المياه والري

سمير فرحان قعوار

معالي رئيس المجلس:

الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد افاد جواب معالي وزير المياه والري ان عدد

الابار التي يستخدمها اليهود في الاراضي

الاردنية اثنا عشر بئراً عاملاً وبئران فاشلان،

وقد تم السماح للجانب اليهودي بحفر بئر واحد

بدل بئر فاشل.

ان هذا الجواب يكشف عن احدى سينات معاهدة

وادي عربة التي لا يعلم شروطها الا الله تعالى

فقد منحت هذه المعاهدة جزءاً عزيزاً من ارض

الاردن ومياهه للعدو اليهودي. وجعلت لليهود

حقاً ابدياً بهذه الابار وحقاً ابدياً بحفر بئر جديدة

كلما نضب مياه بئر قديم، ويبقى حفر الابار

للاليهود مفتوحاً حتى ولو احتاج اليهود ان يحفروا

هذه الابار في الكرك او الطفيلة. وما قيام اليهود

في المعاهدة هذا الواقع وهذا الصحيح لا يوجد أي مكان محجوز لهذه الابار وهذه الابار ملك للاردن بالتالي وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

١٧. كتاب معالي وزير المالية رقم (٧٠٧٧،

تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٨، جواباً على السؤال رقم

(١٧) المقدم من سعادة النائب السيد حمزه

منصور.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: ٢٨٢٩/٣٤/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/١٢/١٥

معالي وزير المالية

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٧)

تاريخ ١٩٩٦/١٢/٤ المقدم من سعادة النائب

السيد حمزه منصور.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية.

واقبلوا الاحترام،،

م. سعد هابل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ٧ رجب ١٤١٧ هـ

الموافق: ١٨/١١/٩٦

بالحفر الجديد الا تنفيذاً لهذا الامتياز، وسيدعى اليهود ان هذه الابار قد فشلت للقيام بحفر الابار جديدة.

ان تمكين اليهود من حفر الابار امتياز لم نسمع بمثله في بلاد العالم الا في المناطق المحتلة او المستعمرة.

لقد تضمن سؤالي شقاً آخر لم يجب عليه معالي الوزير وهو المساحة التي تشغلها هذه الابار من الارض الاردنية، وما يزال هذا السؤال قائماً

فهل يستطيع معالي الوزير ان يجيني عن هذا الشق، لنعلم حدود منطقة الامتياز اليهودي، فان من الجدير بالذكر ان الشركات التي تعطى

حقوق امتياز تحدد في عقد الامتياز الحدود المكانية والزمانية، ولكننا هنا امام امتياز لا يحده زمان ولا مكان.

انني اطالب زملائي بالغاء معاهدة وادي عربة وتخليص هذا الشعب وهذا الوطن من شرورها واخطارها.

وشكراً،،

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، معالي وزير المياه.

معالي وزير المياه والري:

شكراً معالي الرئيس.

الاراضي الزراعية التي تستغل هذه المياه هي

داخل اسرائيل، لا يوجد أي اراضي محجوزة

لهذه الابار، وهذه الابار هي في الاردن وتعتبر

ملكاً للاردن ولكن استغلال المياه حسب الاتفاقية

تذهب الى المناطق الاسرائيلية كما هو موجود

هكذا من الأهل

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١٧

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: هل هنالك نية لدى وزارة المالية ١ - بتكوين اتحاد الشركات التخليص في مركز العمري؟

٢ - وماهي الاهداف المتوخاة من ذلك؟

٣ - وهل يسمح للمواطنين الراغبين في تأسيس شركات تخليص ان يؤسسوا شركات لهم؟

٤ - متى بدأ تنفيذ قرار وقف ترخيص شركات التخليص؟

٥ - وهل تم التنفيذ تماماً بهذا القرار؟

٦ - ارجو تزويدي بحالات التجاوز ان كانت هنالك حالات تجاوز؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حمزه منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

عمان

الرقم : ١٤٨٨٥/١٩/٢

التاريخ : ١٩٩٦/١٢/١٨

عطوفة مدير عام دوائر الجمارك

ارفق طياً كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم

٢٨٢٩/٣٤/١٦/٣ - تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٥

ومرفقه صورة عن السؤال رقم (١٧) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٤ المقدم من سعادة النائب السيد حمزه منصور.

ارجو الدراسة واعداد الاجابة بتوقيعي بالسرعة الممكنة وضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

مروان عوض

وزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم : ١٠٧٠٧٧/٢/٤

التاريخ : ١٩٩٦/١٢/١٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٢٨٢٩/٣٤/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٥ والمرفق بطيه صورة

عن السؤال رقم ١٧ تاريخ ١٩٩٦/١٢/٤ المقدم

من قبل سعادة النائب السيد حمزه منصور.

وارجو ان ابين لمعاليكم مايلي:-

١ - تنوي شركات التخليص العاملة والمرخصة

في مركز جمرك العمري بانشاء اتحاد فيما بينها

وعلى ان يضم جميع شركات التخليص

المرخصة لعام ١٩٩٦ لدى المركز المذكور

شريطة موافقة اصحاب هذه الشركات على

انشاء هذه الشركة الام وتسجيلها رسمياً لدى وزارة الصناعة والتجارة.

٢ - لغاية تاريخه لم يتم تسجيل هذه الشركة على ارض الواقع وقد وردنا كتاب من وزارة الصناعة يتضمن طلب اصحاب هذه الشركات

المرخصة في مركز جمرك العمري لعام ١٩٩٦ في انشاء شركة واحدة تمثلهم جميعاً وان

الوزارة بصدد دراسة انشاء هذه الشركة وفق عقدها التأسيسي ونظامها الاساسي وبما يتوافق

مع ما ورد في الباب الثاني عشر من قانون الجمارك رقم ١٦ لعام ١٩٨٣ وبما يخدم

المصلحة العامة وينهي المناقشات السلبية التي تحدث فيما بينها.

٣ - ان الاهداف المتوخاة من انشاء هذه الشركة الام في مركز جمرك العمري لعام ١٩٩٦ هي

على غرار ما حدث في مركز جمرك الرمثا حيث تم انشاء شركة اتحاد مخلصي الرمثا في

عام ١٩٨٩ والتي ضمت جميع اصحاب شركات التخليص المرخصة في حينه وقد تبين من خلال

الواقع الملموس من انشاء شركة اتحاد مخلصي

الرمثا المميزات التالية:-

أ - زيادة واردات ضريبة الدخل.

ب - زيادة عدد العاملين في هذه الاتحادات.

ج - تحسين دخول شركات التخليص.

د - وقف المنافسة غير المشروعة التي تحدث

بين شركات التخليص المرخصة.

هـ - وقف اعادة فرق الاجور والاعتباب

بالعملات الصعبة الى خارج المملكة من قبل

شركات التخليص العاملة في تلك المراكز الجمركية.

و - ضبط وتنظيم العمل وتوحيد الجهات المسؤولة امام الوزارات والدوائر الرسمية.

ز - ان انشاء مثل هذه الاتحادات تنظم سلوكيات المهنة وتضعها في الاطار الصحيح

والهادف نحو الافضل.

٤ - ان أي شخص طبيعي يرغب بمزاولة

اعمال التخليص مستقبلاً يستطيع التقدم بطلب لغايات حصوله على رخصة تخليص وبعد ان

يتم فتح باب الترخيص وضمن الشروط الواردة بالباب الثاني عشر من قانون الجمارك رقم ١٦

لعام ١٩٨٣، في المراكز الجمركية التي لا يتواجد بها اتحادات من قبل شركات التخليص.

٥ - سبق وان صدر قرار من قبل معالي وزير المالية السابق سنداً للمادة ١٨١ من قانون

الجمارك بايقاف منح رخص التخليص اعتباراً من تاريخ ١٩٩٥/٦/٦ ولاشعار اخر وبتأكيد

مني على الاستمرار بابقاء باب الترخيص مطلق

في الوقت الحاضر كون اعداد هذه الشركات

المرخصة لعام ١٩٩٦ قد بلغت ٢٢٨ شركة

لغاية تاريخه وان معظم هذه الشركات مرخصة

في اكثر من مركز جمركي وهي تتجاوز الحد

المطلوب من حيث حجم العمل في كل مركز

وان زيادة اعداد هذه الشركات في الوقت

الحاضر سوف يؤدي الى لجوء هذه الشركات الى المضاربة فيما بينهم وحدوث المناقشات غير

هكذا من الأهل

المشروعة وعرقلة سير العمل في هذه المراكز المنتشرة في المملكة.

٦ - لم يتم منح أي رخص تخليص جديدة منذ تاريخ إيقاف منح الرخص المشار اليه باعلاء باستثناء منح احد موظفي الجمارك المتقاعدين السيد معاذ الشنقيطي رخصة تخليص لدى كل من مركز جمرك جسر الامير محمد، عمان، المطار، م. ح الزرقاء بموافقة معالي وزير المالية السابق المؤرخة في ١٩٩٥/٨/٢٧ وكحالة استثنائية.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،
وزير المالية/ الجمارك

معالي رئيس المجلس:
الاستاذ حمزه منصور.
السيد حمزه منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم
اشكر معالي وزير المالية على الاجابة واود ان اتوقف عند القضايا التالية:
اولاً : هل انشاء اتحاد شركات التخليص العاملة والمرخصة في مركز جمرك العمري جاء بناء على رغبة هذه الشركات وبمبادرة منها ام جاء نتيجة توجيه معين يصل حد الضغط من قبل دائرة الجمارك؟

المعلومات التي وردت الي تشير الى ان هناك ضغطاً مورست على هذه الشركات لعل من أبرز اشكالها تخفيض اسعار المعاملات رغم ان هذه الاسعار لا تقارن بمثيلاتها في دول الجوار العربي (السعودية وسوريا).

ثانياً : تضمنت الاجابة امكانية تقديم طلبات ترخيص شركات بعد فتح باب الترخيص وهو مغلق اعتباراً من ٩٥/٦/٩٥م وضمن الشروط الواردة في الباب الثاني عشر من قانون الجمارك رقم ١٦ لعام ٨٨ في المراكز الجمركية التي لا يوجد بها اتحادات من قبل شركات التخليص.
وهذا يعني ان المراكز التي انشئت بها اتحادات اغلقت، الا يعني هذا ضرباً من الاحتكار؟
ثالثاً: اشارت الاجابة الى حالة استثنائية واحدة تم فيها ترخيص شركة بعد قرار وقف منح رخص التخليص والحالة تخص شخصاً كان يعمل في الجمارك ولم يرد في الاجابة ما يشير الى ان التجاوز تم لاسباب انسانية علماً بان المعلومات التي وردت الي تشير الى ان تجاوزات اخرى حصلت لصالح اشخاص آخرين رغم وجود اكثر من (٢٧) طلباً للترخيص مقدمة لدائرة الجمارك. أمل ان تكون المصلحة العامة والعدالة هي التي تحكم سلوكنا الاداري.

وشكراً،

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه؟

السيد الامين العام:

١٨. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٠٧٨٢) تاريخ ١٩٩٦/١١/٩، جواباً على السؤال رقم (٢٩٤) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الريايطي.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٢٤٧٧/٣٤/١٦/٣
تاريخ ١٩٩٦/١٠/١٤

دولة رئيس الوزراء الافخم
ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٢٩٤) تاريخ ١٩٩٦/١٠/١٠ المقدم من سعادة النائب السيد بدر صالح الريايطي.
يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا فائق الاحترام،

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٦/٩/١٠

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٢٩٤

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال : اول فريق من ديوان الرقابة والتفتيش تم ارساله الى سلطة اقليم العقبة كان برئاسة السيد حسن الحباشنة (ابو حسام).

١ - ارجو تزويدي نسخة من تقرير اللجنة المذكورة؟

٢ - ماذا تم بشأن هذا التقرير؟ ولماذا تم تفرغيه من مضمونه؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب

بدر صالح الريايطي

نائب محافظتي العقبة ومعان

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٠٧٨٢

الموافق : ١٩٩٦/١١/٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٤٧١/٢٤/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/١٠/١٤ بخصوص السؤال المقدم من سعادة النائب بدر الريايطي، ابعث لاطلاعتكم

بصورة عن كتاب عطوفة رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الاداري رقم ب/٩٦/٣٥٠٨ تاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٦ حول الموضوع.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان الرقابة والتفتيش الاداري

الرقم: ب/٩٦/٣٥٠٨

التاريخ : ١٣/ جمادى الآخرة/ ١٤١٧هـ

الموافق : ١٩٩٦/١٠/٢٦م

دولة رئيس الوزراء الافخم

تحية واحترام وبعد

اشير لكتاب دولتكم رقم (١٠٠٩/١٢/٥١)

تاريخ ١٩٩٦/١٠/١٩ بخصوص السؤال المقدم

من سعادة النائب/ بدر الريايطي حول تقرير لجنة

هذا من الأصيل

ديوان الرقابة والتفتيش الاداري عن سلطة اقليم العقبة.

ارجو دولتكم التلطف بالعلم بما يلي:-

١ - قام ديوان الرقابة والتفتيش الاداري عام ١٩٩٥ بتشكيل لجنة مكونة من عدد من المفتشين لتدقيق اعمال واجراءات سلطة اقليم العقبة حيث قامت هذه اللجنة بتدقيق اعمال السلطة وقدمت تقريراً متكاملاً بذلك.

٢ - خاطب الديوان سلطة اقليم العقبة بموجب كتابه رقم (٣٧٨/١/٧/١) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣٠ لتصويب جميع الملاحظات الواردة بتقريره وعددها (٢٨) بدأ في مجالات العمل المختلفة للسلطة.

٣ - قامت السلطة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصويب الملاحظات الواردة بكتاب الديوان وذلك بموجب كتابي السلطة المرسل للديوان رقم (٨٢٤/٨٢٨/٣) تاريخ ١٩٩٦/٣/٩ ورقم (٢٠٠٥/٨٢٨/٣) تاريخ ١٩٩٦/٥/٢٣.

٤ - قام الديوان بتشكيل لجنة ثانية للتأكد من اجراء التصويبات التي طلبها حيث قدمت اللجنة تقريرها المؤرخ في ١٩٩٦/٦/٩ متضمناً ان السلطة قامت باجراء تصويب جميع الملاحظات والمخالفات الواردة في تقريرنا السابق.

٥ - ان جميع أعمال السلطة تخضع للرقابة من قبل الديوان ويمارس الديوان رقابته عليها بصورة حثيثة وفعالة.

٦ - يُحذر تزويد النائب المخترم بتقرير الديوان عن اعمال السلطة لكون جميع تقارير الديوان

سرية عملاً بأحكام المادة (١٠) من نظام الديوان رقم (٥٥) لسنة ١٩٩٢.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق التقدير والاحترام،
رئيس ديوان الرقابة والتفتيش الاداري
الدكتور عبد الشخانيه

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ بدر الرباطي

السيد بدر الرباطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

يوسفني ان اعتذر ان الاجابة غير كافية على سؤالي وما زال سؤالي قائماً لانني اطالب كنائب وليس كائنات عادي من عامة الناس اطالب ان نطلع على تقرير، هذا التقرير كما يقول عطوفة رئيس ديوان الرقابة والتفتيش يكشف عن ثمانية وعشرين مخالفة ارتكبت في سلطة الاقليم وبالرغم مما يزعمه رئيس ديوان الرقابة والتفتيش بسرية التقرير فاعتقد انه من حقنا كنواب ان نطلع على مثل هذه التقارير لان المادة (١١٩) من الدستور توجب على ديوان المحاسبة تقديم تقرير عام يتضمن آراءه وملاحظاتيه وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها، وما يتعدى ذلك يطلع عليها النواب لذا اكرر بأنني ما زلت اعتبر سؤالي قائماً والسج على ضرورة تزويدي بالتقرير.

وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

١٩. كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم (١٧٥٣٥) تاريخ ١٩٩٦/١١/٢١، جواباً على السؤال رقم (٢٨١) والمقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢٤٥٨/٣٤/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/١٠/١٤

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان
ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٨١)
تاريخ ١٩٩٦/٩/١٦ المقدم من سعادة النائب
السيد مفلح اللوزي.
يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٢٨١

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي

وزير الاشغال العامة والاسكان الاكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.
نص السؤال : توجهنا بطلب فتح الطريق من اسكان ابو نصير والمؤدية الى قرية المربط الاثرية مروراً وتتصل بمقام عيسى ام رمانه ثغرة موبص وهذه الطريق وصلة بين مجموعة طرق، راجياً الاجابة على السؤال مع الشكر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

مفلح اللوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاشغال العامة والاسكان

الرقم : ١٧٥٣٥/٣٠٠١٢١

التاريخ : ١٩٩٦/١٠/٢١

الموافق : ١٤١٧/٧/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الطرق

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٢٤٥٨/٢٤/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٦/١٠/١٤ والمرفق بطيه مذكرة

سعادة النائب مفلح اللوزي بخصوص طريق

قرية المربط الاثرية.

ارجو العلم بان طول الطريق موضوع البحث ٣

كم مرسمة على مخطط الاراضي بعرض ٦م

وتبلغ كلفة انشائها وتعبيدها (٤٥٠٠٠) خمسة

واربعون الف ديناراً ولا تتوفر مخصصات لدى

الوزارة في العام الحالي لهذا العمل وسيتم

هكذا من الأهل

وضعها على اولويات الطرق للعام القادم
١٩٩٧.

واقبلوا فائق الاحترام،
وزير الاشغال العامة والاسكان
المهندس عبدالهادي المجالي

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ مفلح اللوزي.

السيد مفلح اللوزي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس - اخواني النواب المحترمين
اشكر معالي وزير الاشغال العامة المحترم على
اجابته واهتمامه بهذه الطريق مدار البحث
لاهميتها لانها تربط عدة مناطق وتثمر بقرية
اثرية اسمها المربط ومشيك عليها من قبل دائرة
الاثار ليتم العمل بها حين تعيد هذه الطريق
ومتصلة بمدينة ابو نصير لكنها ترابية، وهي
وصلة بين عدة مناطق ومرتبطة بهذه المدينة
التي أصبحت سوق لمن حولها لذلك نوصي بها
لانها حسب طبيعة هذه الارض المغلقة التي تمر
بها لتخدم سكان ومزارع ليس لها طريق الا من
خلالها ولتصبح ربطاً لشبكة طرق تؤدي الى
قرى تربطها هذه الطريق لتتصل مع بعضها.
وحسب وعد معاليه بكتابه رقم ٢٤/١٦/٣ على
ان تنفذ بهذا العام الجديد (٩٧) مع الشكر.

وشكراً معالي الرئيس،

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢٠. كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم
(٢٣٢١٢) تاريخ ١٢/٢٤/١٩٩٦، جواباً على
السؤال رقم (١١) والمقدم من سعادة النائب
الدكتور محمد عويضة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: ٢٨٢٣/٣٤/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/١٢/١٥

معالي وزير التعليم العالي

ابحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١١)
تاريخ ١٢/٣/١٩٩٦ المقدم من سعادة النائب
الدكتور محمد عويضة.
يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية.

واقبلوا الاحترام،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ١٦ رجب ١٤١٨

الموافق: ٩٦/١١/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاسئلة

رقم السؤال: ١١

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي
وزير التعليم العالي المحترم للاجابة عنه خلال
المدة المحددة في النظام الداخلي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير التعليم العالي

رئيس مجلس التعليم العالي

الدكتور عبدالله النصور

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: ر ج/١/٤/٩٦/٦٥٧

التاريخ: ١١ شعبان ١٤١٧هـ

الموافق: ٢٢ كانون اول ١٩٩٦م

معالي وزير التعليم العالي الاكرم

تحية طيبة وبعد،

اشارة الى كتابكم رقم ٢٣٠٩١/٣/٨ بتاريخ
١٢/٢/١٩٩٦م، حول الاستفسار المقدم من
الدكتور محمد عويضة فائني اؤكد لمعاليتكم ان
جامعة عمان الاهلية حريصة كل الحرص على
التقيد بشروط القبول للطلبة الملتحقين بكلياتها.
ومن اولويات الامور التي تتقيد الجامعة بها، ان
يكون الطالب الملتحق بها حاصلاً على شهادة
التوجيه وبالمعدل الذي تشترطه معايير القبول.
ولذا فانه لا يوجد بين طلاب الجامعة او طالباتها
على الاطلاق من هو لا يحمل شهادة التوجيهيه
سواء كان ذلك في السنة الثانية او غيرها، ولعل
وقت النائب الكريم يسمح له بالقيام بزيارة جامعة
عمان زيارة تفقدية يطلع فيها على جميع سجلات
الطلبة المقبولين في الجامعة ليتأكد بنفسه عدم
صحة ما وصلته من معلومات. ولعل هذه
الزيارة التفقدية تتيح له مستقبلاً عدم التوقف عند
مثل هذه المعلومات غير الموثقة، وكما قال

نص السؤال: ارجو التحقيق في سجلات قبول
الطلبة في جامعة عمان الاهلية حيث علمت ان
ما يزيد على عشرين طالبة من السنة الثانية لا
يحملن شهادة الثانوية العامة.
واخباري بنتائج التحقيق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزير التعليم العالي

الرقم: ٢٣٢١٢/٣/٨

التاريخ: ١٣ شعبان ١٤١٧هـ

الموافق: ١٩٩٦/١٢/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد،

فاشير الى مذكرة معاليتكم رقم ٢٨٢٣/٣٤/١٦/٣
بتاريخ ١٢/١٥/١٩٩٦ والمتضمنة السؤال رقم
(١١) تاريخ ١٢/٣/١٩٩٦ والمقدم من سعادة
النائب الدكتور محمد عويضة حول قبول جامعة
عمان الاهلية ما يزيد على عشرين طالبة من
السنة الثانية لا يحملن شهادة الثانوية العامة.

وبهذا الخصوص ارفق لمعاليتكم كتاب الاستاذ
الدكتور رئيس جامعة عمان الاهلية رقم
٩٦/٦٥٧/٤/١ تاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٦،
والمتضمن الاجابة عن السؤال المشار اليه اعلاه
والذي يبين فيه عدم صحة المعلومات الواردة
في سؤال سعادة النائب الدكتور محمد عويضة.

هكذا من الأهل

العزیز الکریم فی کتابہ: ﴿ہا ایہا الذین آمنوا
ان جاعکم فاسق بنبا فتبینوا ان تصیبوا قوماً
بجہالة فتصبحوا علی ما فعلتم نادمین﴾.
مع فائق الشکر والتقدیر،

رئيس الجامعة
أ.د امین محمود

معالي رئيس المجلس:

الدكتور محمد عويضة

الدكتور محمد عويضة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

في الحقيقة اسجل عتبي على معالي الاخ العزيز
وزير التعليم العالي على هذا الجواب الذي ليس
هو بجواب، لا ادري هل يجوز ان يكتفي بجواب
رئيس الجامعة التي يسأل عن وضع معين فيها؟
انا لا اريد ان اشهر بأي جامعة من جامعتنا
وجامعتنا مؤسسات وطنية محترمة ينبغي ان
نقدم لها كل دعم وانا امضيت حياتي في العمل
الجامعي فلا اقبل ان اسيء الى أي جامعة بأي
شكل من الاشكال.

السؤال كان موجه الى الحكومة ان تقوم الحكومة
من خلال وزارة التعليم العالي بالتحري والتأكد
والفحص والتدقيق تجيبني هي ان كان هناك
تجاوز في تلك الجامعة ام لا، اما ان يحول
السؤال الى رئيس الجامعة ويقول رئيس الجامعة
المحترم لا يوجد شيء من هذه التجاوزات فهذه
اجابة لا اعلم كيف وقع فيها شخص مثل معالي
ابو زهير؟ وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، معالي الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي ورئيس الوزراء
بالوكالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

"لكل جواد كبرة" سامحنا فيها هذه المرة ولكن
الذي يسمع طريقته في الجواب فعلاً يضعني في
وضع حرج انت تسأل تقول جامعة عمان الاهلية
فيها طلبة لا يحملون شهادة الدراسة الثانوية ام
لا، سألت رئيس الجامعة قال لا يوجد وانا اقول
لا يوجد معه هذا هو جوابي، وانا احب ان اقول
لاخي الكريم الذي تحدث بصورة هكذا عمل من
عملنا كريكاتير، نحن ضبط الجامعات الاهلية
عمل جاد وعمل موضع رقابة وانا مسؤول عنه
امام لجنة التربية الحالية واللجنة التي ترأسها
حزرتك ولا يوجد في هذه الجامعة أي طالب
دخل الجامعة دون ان يحمل شهادة الدراسة
الثانوية، هذا التزام مني، ولكن حتى اكون دقيق
اكثر من هذا بعض الناس ولا اقول بعض الطلبة
يدرسون مادة في هذه الجامعة أو تلك مادة
واحدة أو مادتين وهذا مسموح به في الجامعات
الرسمية والاهلية يحمل توجيهي يكون متقاعد
لان هذا ليس طالباً منتظماً ولا يمنح أي شهادة
او أي علامة في عشرات من الناس في
الجامعات المختلفة مثل ما يعزف الدكتور وفي
الجامعة الاردنية أيضاً موجود يأخذ الشخص مادة
الرسمية أيضاً موجود يأخذ الشخص مادة
ويخرج هذا ليس طالباً منتظماً ولكن انا طلبت

الرقم: ٢٨٢٧/٣٤/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/١٢/١٥

معالي وزير المالية

ابحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٥)
تاريخ ١٩٩٦/١٢/٤ المقدم من سعادة النائب
السيد حمزه منصور.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية.

واقبلوا الاحترام،

م. سعد هایل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ٩ رجب ١٤١٧هـ

الموافق ١٩٩٦/١١/٢٠م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاسئلة

رقم السؤال: ١٥

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي
وزير المالية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في
النظام الداخلي.

نص السؤال: ارجو اعلامي بما تم بشأن كتابكم
رقم دح/٩٤/٢١/٤٧٨٤ تاريخ ٩٤/٤/٦ الموجه
الى عطوفة النائب العام بشأن كتاب عطوفة
رئيس ديوان المحاسبة رقم
١٨٠٥/٩٣/٦٣٦/١٤ تاريخ ١٩٩٤/٣/٨م
بخصوص سجلات وقيدود المركز الجغرافي
الاردني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب: حمزه منصور

الجامعة فاجابتنني حتى نكون هذه وثيقة عليها،
احب ان احيط المجلس الكريم ان لدي في وزارة
التعليم العالي ومسجل على الكمبيوتر كل طالب
مسجل في أي جامعة والتي تتجاوز الآن ال
(٢٠) جامعة بين رسمية واهلية حتى اذا جاءت
لحظة التخرج وهذه للمرة الاولى في تاريخ
وزارة التعليم العالي اعتباراً من هذا الفصل ان
الجامعة حين تخرج طالباً ليس اسمه موجود
على الكمبيوتر فهي كانت قد هربت وسجلته
متجاوزاً الاعداد والانظمة وهذا موضع رقابة
وانا مسؤول امام لجنة التربية لتطلب مني اسم
كل طالب في كل جامعة رسمية او اهلية ولا
يوجد أي واحد مسجل، بعض الجامعات ان
سجلات سوف تكشف وسوف تعاقب عقوبة
شديدة.

اطمنن اخي الكريم ما في من هذا والعمل
مضبوط مائة بالمائة وانا مسؤول امام المجلس
واذا في غير هكذا اسحبوا مني الثقة، شكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السؤال الذي يليه

السيد الامين العام:

٢١. كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥١٦٦)

تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤ جواباً على السؤال رقم
(١٥) والمقدم من سعادة النائب السيد حمزه
منصور.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

هكذا من الأهل

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المالية

عمان

الرقم: دح/٩٤/٢١

التاريخ: ١٩٩٦/١٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشم الى كتابكم رقم ٢٨٢٧/٣٤/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٥ المتعلق بالسؤال رقم (١٥) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٤ المقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور حول قيود وسجلات المركز الجغرافي الاردني وارجوان ابين ما يلي :-

أولاً : سبق وان تم تشكيل لجنة بكتابي رقم ج/٤٢/٣٦/١٤٠٧٠٠ ٥٥٤٠٠ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٤ و ١٩٨٩/٥/١٦ للتدقيق والتحقيق في قيود وسجلات المركز الجغرافي وقد فرغت اللجنة من اعمالها بتاريخ ١٩٨٩/٨/٨ وبناء على التوصيات المقدمة منها طلب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة بكتابيه رقم ١٨٠٥/٩٣/٦٣٦/١٤ تاريخ ١٩٩٤/٣/٨ اقامة الدعوى الحقوقية على الاشخاص الوارد ذكرهم بتقرير اللجنة اعلاه .

ثانياً : بموجب كتابي رقم دح/٩٤/٢١/٤٧٨٤ تاريخ ١٩٩٦/٤/٦ (المرفق صورته عنه) تم تكليف عطوفة النائب العام / عمان بأمر اقامة الدعوى الحقوقية على المدعى عليهم تالياً

١ . شركة درايسز والرايه لمطالبته بمبلغ وقدره (٣٨٢٨) ديناراً و (٥٨٤) فلساً ويمثل رسوم طوابع الاحاله والجامعة والفراشه المطلوب منها عن قيمة الاعمال الاضافية للعطاء رقم ٨٥/٢٧ الخاص بالمركز اعلاه .

٢ . المدير العام السابق العميد المتقاعد المهندس رافت دليوان المجالي لمطالبته بمبلغ مقداره (٢٥٠١٩٦) ديناراً و (٧٣١) فلساً وذلك بدل علاوات سفر واثمان وقود وغيرها تقاضاها دون وجه حق .

٣ . النقيب المتقاعد / رئيس فرع النقليات / محمود حمود المجالي لمطالبته بمبلغ مقداره (٥٢٤٣) ديناراً و (١٢٠) فلساً وذلك بدل اثمان وقود .

٤ . المدير الاداري والمالي السابق السيد زهير عامر لمطالبته بمبلغ (٢٠٤٠٩) دينارين و (٦١٠) فلسات تقاضاها دون وجه حق ومسؤوليته عن تجاوز الصلاحيات الممنوحة له بموجب وظيفته .

٥ . المدقق الداخلي السيد نمر محمد نمر صالح لمساءته عن التجاوزات والاطعاء المالية وذلك بالاشراك مع المدير العام اعلاه .

٦ . المتقاعد العسكري / عطا نصار عقله المساعد لمطالبته بمبلغ (٥٩٦) ديناراً و (٣٧٠) فلساً قيمة المكافاه التي تقاضاها زيادة عن الاستحقاق دون وجه حق .

٧ . المتقاعد العسكري فيليب سليمان معلوف لمطالبته بقيمة الرواتب التقاعديه التي اخدها وذلك بجمعه بين الراتب التقاعدي وراتب الوظيفة خلافاً لاحكام قانون التقاعد العسكري .

ثالثاً : اما بالنسبة للاجراءات التي تم اتخاذها بحق المذكورين اعلاه فهي كما يلي :-

١ . اقام عطوفة المحامي العام المدني الدعوى الحقوقية على شركة درايسز والرايه لدى محكمة بداية حقوق عمان ولغاية تاريخه لم يفصل بالدعوى .

٢ . قضت محكمة بداية حقوق عمان بقرارها الصادر في القضية رقم ٩٤/٣٦٠٩ تاريخ ١٩٩٥/٣/٢٦ بالزام السيد رافت المجالي بالمبلغ المطالب به وتم الحجز على قطعة ارضه رقم (١٧٥١) حوض رقم (٦) من اراضي عمان والبالغ قيمتها (٢٨١٤٠) ديناراً كضمانه للمبلغ المترتب بدمته لحساب الخزينة .

هكذا من الأجل

٣. طلب عطفة المحامي العام المدني بكتابه رقم ب/١١١/٢٤٧٩ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٥ (المرفق صورته عنه) عرض موضوع القضية رقم ٩٤/٣٧٣٨ المقامة على كل من زهير عامر ونمر محمد نمر صالح والقضية رقم ٩٥/٤٨٤١ الخاصة بالمدعى عليه محمود المجالي علي لجنة دعاوى الحكومة لتقديم التوصيات اللازمة بهاتين القضيتين .

٤. اوصت لجنة دعاوى الحكومة بقرارها رقم (١١) لسنة ١٩٩٦ المرفق صورته عنه بعدم اقامة الدعوى على المذكورين في البند (٣) اعلاه لان النتيجة لن تكون في صالح الحكومة وقد تم العمل بهذه التوصية .

٥. اقام عطفة المحامي العام المدني الدعوى ضد المدعو عطا نصار عقله قطيش المساعد لدى محكمة صلح حقوق المفرق تحت رقم ٩٦/٢٧٥ وتاريخه لم يفصل بالدعوى .

٦. تضمن قرار لجنة دعاوى الحكومة رقم (١٥) لسنة ١٩٩٤ التوصية بعدم اقامة الدعوى على السيد فيليب سليمان معلوف لكون نتيجتها لن تكون بجانب الحكومة بسبب ان المذكور عمل في المركز الجغرافي بعد احواله على التقاعد بصفته متعهداً وليس كموظف وتم العمل بهذه التوصية .

املاً ان اكون قد اوضحت ما هو مطلوب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مروان جويش

وزير المالية

وزارة المالية

عمان

الرقم
التاريخ
الموافق

عطفة النائب العام / عمان

أرسل اليكم طياً صورة عن كل من كتاب عطفة رئيس ديوان المحاسبة رقم ١٨٠٥/٩٣/٦٣٦/١٤ تاريخ ١٩٩٤/٣/٨ ومرفقاته ومنها تقرير اللجنة التي تم تشكيلها بموجب كتابي رقم ح/٤٢/٣٦/١٤٠٠ ، ٥٥٤٠ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٤ و ١٩٨٩/٥/١٦ للتتقيق والتحقيق في سجلات وقيود حسابات المركز الجغرافي الاردني .

بالنظر لما ورد بتقرير اللجنة من أمور وعمل بأحكام الفقرة (ب) من المادة التاسعة من قانون دعاوى الحكومة ، أرجو اقامة الدعوى الحقوقية على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين المذكورة اسمائهم اثناء لمطالبتهم بالمبالغ المبنية ازاء اسم كل واحد منهم :-

الاسم	المبلغ المطلوب منه	سبب للمطالبة
(١) السادة شركة درابيز والرابية	(٣٢٥٤) ثلاثة الاف ومائتين واربع وخمسين ديناراً و ٢٩٧ فلساً	بدل رسوم طوابع الاحالة والجامعة
(٢) العميد المتقاعد المهندس رأفت المجالي	(٢٥١٩٦) خمسة وعشرين ألفاً ومائة وستة وتسعين ديناراً و ٧٢١ فلساً	أثمان وقود وعلاوات سفر وغيرها تقاضاها دون وجه حق
(٣) النقيب المتقاعد محمود حمود	(٥٣٤٣) خمسة الاف وثلاثمائة وثلاثة واربعين ديناراً و ٩٢٠ فلساً	أثمان وقود

هكذا من الأصل

وزارة المالية
عمان

لرقم ٤٥٧/٤٤

وأرجو حجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة الجائز حجزها قانونا بما يفى الدين
والنفقات واعتبار المرفقات بينه في إثبات الدعوى .

واقبلوا الاحترام

وزير المالية

- نسخة / لدولة وزير الدفاع
نسخة / لعطوفة رئيس نيوان المحاسبة - اشارة لكتابه اعلاه
نسخة / لعطوفة مدير عام المركز الجغرافي الاردني - رجاء
ترويدي بما يلي : -
(١) الاسم الكامل والعنوان الواضح للمذكورين اعلاه
(٢) اية وثائق ومعلومات اخرى تتعلق بالموضوع
متوفرة لديكم
(٣) بيان فيما اذا كان لديكم لية مستحقات مالية لاي من
المذكورين اعلاه ، وفي حالة الاجاب تحويلها الى
قسم دعاوي الحكومة / وزارة المالية حسب الاصول
نسخة / للسيد مدير التقاعد والرواتب - لاعلامي بمقدار
المبلغ الذي تم صرفه زياده للمتقاعد العسكري فيليب
معلوف وذلك نتيجة لجمعه بين الراتب الذي كان
يتقاضاه من المركز الجغرافي الاردني وراتبه
للتقاعد خلال فترة عمله في المركز من
١٩٨٤/١/٨ ولغاية ١٩٨٩/١/٨ خلافا لاحكام قانون
التقاعد العسكري رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩
نسخة / للسيد مدير المراقبة والتفتيش / للمطبوع
نسخة / قسم دعاوي الحكومة / المتابعة

وزارة المالية
عمان

لرقم ٤٥٧/٤٤

(٤) السيد زهير عامر	(٢٠٤٠٩) عشرين الفا واربعماية وتسعة دنانير و ٦١٠ فلسات	اثمان وقود وغيرها تقاضاها دون وجه حق وتجاوزات اخرى
(٥) المتقاعد العسكري عطا نصار عقله القطيش المساعد	(٥٩٦) خمسمائة وستة وتسعين دينارا و ٣٧٠ فلسا	قيمة مكافأة تقاضاها زيادة عن الاستحقاق دون وجه حق
(٦) المدقق الداخلي - نمر محمد نمر صالح	لمسائته عن التجاوزات والاطفاء المالية التي ارتكبها المدير المالي السابق لانه كان المسؤول عن أعمال التدقيق والاجازة بصرف المستندات (أي بالتكافل مع المدعو زهير عامر	
(٧) المتقاعد العسكري/فيليب معلوف	لمطالبته بالمبالغ التي تقاضاها زياده عن الاستحقاق خلافا لاحكام قانون التقاعد العسكري وذلك عن الفترة من ١٩٨٤/١/٨ وحتى ١٩٨٩/١/٨ وسيتم ترويدكم بمقدار المبالغ التي تقاضاها دون وجه حق حال اجابة طلبي من مدير التقاعد في وزارة المالية	

هكذا من الأصل

وزارة العدل

دائرة
المحامي العام المدني

ب/٩٤/١١١/٢٤٧٩

مرفق: ١٩٩٦/٧/٢٥
التاريخ:

" تقرير سري "

معالي وزير المالية

لاحقاً لكتابي رقم ٢٢٥٤/٩٦/٢ تاريخ ١٩٩٦/٦/٢٩ وإشارة
لكتابكم رقم د ح/٢٠/٩٤/٦٤٧٦ تاريخ ١٩٩٦/٦/١٥ أرجو أن
أبين ما يلي :-

أولاً:- ان البيئة الوحيدة في القضايا المتعلقة بالمركز الجغرافي
الأردني هي التقرير المقدم من اللجنة المركزية المشتركة
المشكلة من قبل معاليكم بما في ذلك التحفظ المقدم من
المهندس نضال، المقررات علي بعض بنود فقرات
اللجنة .

ثانياً:- ان التقرير المذكور لا يشكل بمفرده بيئة كافية وقطعية
لغايات الحصول على حكم يقضي بالزام المدعى عليهم
بدفع المبالغ المطالب بها إذ أن هذا الامر يتطلب اجراء
خبره تحت اشراف المحكمة لتدقيق سجلات وقيود المركز
الجغرافي الاردني خاصة وان هنالك تناقضات بين التقرير
المنظم من قبل اللجنة المشتركة وبين التحفظات الواردة
على لسان عضو اللجنة المهندس نضال المقررات.

ثالثاً:-

وبناء عليه فأتنا نرى أن النتيجة بالنسبة للقضايا المقامة
والمنوي اقامتها قد لا تكون في مصلحة الخزينة ولذلك
نقترح عرض القضية رقم ٩٤/٣٧٣٨ المقامة ضد زهير
عامر ونمر محمد على لجنة دعاوي الحكومة وكذلك
الدعوى رقم ٩٥/٤٨٤١ المقامة ضد المدعو محمود
المجالي عملاً بالمادة التاسعة فقره (د) من قانون دعاوي
الحكومة.

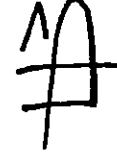
رابعاً:-

أما بالنسبة للدعوى المنوي اقامتها ضد شركة درايزر
والراييه فان صلاحية عرضها على لجنة دعاوي الحكومة
منوط بكم عملاً بالفقره (ج) من المادة التاسعة من قانون
دعاوي الحكومة كون الدعوى لم ترفع بعد الى المحاكم .

واقبلوا الاحترام

المحامي العام المدني

صابر الشبلي



هكذا من الأصل

قرار رقم (١١) لسنة ١٩٩٦
صادر عن لجنة دعاوى الحكومة

بتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٦ نظرت لجنة دعاوى الحكومة في ماورد بكتاب معالي وزير المالية رقم د ح/٩٤/٩٤/٩٣٨٥ تاريخ ١٨/٨/١٩٩٦ وتقدير المحامي العام المنني المرفق به .

وقد تبين ان البينة الوحيدة في القضايا المتعلقة بالمركز الجغرافي الاردني هي التقرير المقدم من اللجنة المركزية المشتركة المشكله من قبل معالي وزير المالية بما في ذلك التحفظ على بعض بنود وفقرات اللجنة كما ان التقرير المذكور لا يشكل بمفرده بينه كافي وقطعية لغايات الحصول على حكم يقضي بالزام المدعى عليهم بدفع المبالغ المطالب بها اذ ان هذا الامر يتطلب اجراء خبره تحت اشراف المحكمة لتدقيق سجلات وقيود المركز الجغرافي الاردني خاصه وان هنالك تناقضات بين التقرير المنظم من قبل اللجنة المشتركة وبين التحفظات الواردة على لسان عضو اللجنة نضال السقرات .

بناء على ما تقدم فاننا نرى ان النتيجة بالنسبة للقضايا المقامه والمنوي اقامتها سوف لا تكون في مصلحة الخزينة .
لذلك توصي اللجنة بعدم اقامة الدعوى .

قرار صادر بتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٦ .

عضو المستشار القانوني
المحامي العام المنني
رئيس لجنة دعاوى الحكومة
رئيس النيابة العامة
وزير الكايد

عضو مندوب المركز الجغرافي
الاردني
ابراهيم عبدالله عبيد
مدير الشؤون القانونية
وزارة المالية
حمود النجداتي

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

وشكراً معالي وزير المالية لكن لي ملاحظات على اجابته اوردها على النحو التالي:-

١ - اجابة معالي الوزير تضمنت تشكيل لجنة للتدقيق والتحقيق في قيود وسجلات المركز الجغرافي وهذه اللجنة التي شكلت بناء على كتابه انتهت اعمالها في ٨/٨/١٩٨٩ بينما اغفلت اجابة معالي الوزير لجنة اخرى شكلها بنفسه وبموجب كتابيه ادهمها في ٢٦/٩/١٩٩٤ والثاني بتاريخ ٤/١٠/١٩٩٤ لماذا الاشارة الى لجنة واخفاء لجنة اخرى؟

٢ - بالرغم من انتهاء اللجنة الاولى اعمالها في ٨/٨/٨٩ الا ان وزير المالية لم يكلف النائب العام باقامة الدعوى الحقوقية على المدعي عليهم الا في ٦/٤/٩٤ فلماذا السكوت على التقرير مدة تقرب من خمس سنوات.

٣ - ان المتأمل في التقريرين يجد تبايناً كبيراً لاسيما في عطاء المركز للاعمال المدنية المحال على مؤسسة صبري فرج الدولية بينما قررت اللجنة الاولى صرف مبلغ ٥٠ الف دينار لوكيل التفليسة فقد اتفقت اللجنة الثانية مع تحفظ مندوب ديوان المحاسبة الذي رفض صرف مبلغ ٥٠ الف دينار ومطالبة وكيل التفليسة بمبلغ ٢١٥ الف دينار فهناك حديث عن هدر مقداره (٣٦٥) الف دينار وهذا يحتاج الى تحقيق.

٤ - اكدت الاجابة ان وزير المالية كلف النائب العام بتاريخ ٦/٤/٩٤ باقامة الدعوى الحقوقية على سبع جهات ثم قررت لجنة دعاوى الحكومة في قرارها رقم (١١) لسنة ١٩٩٦م عدم اقامة الدعوى على معظم الجهات والاشخاص الذين امر معاليه باقامة الدعوى عليهم ولست ادري كيف يتخذ هذا القرار بعد رفع الدعاوى باكثر من ٣٠ شهراً.

٥ - اغفلت اجابة معالي الوزير ان القرار ٩٤/٣٦٠٩ الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان قد تم استئنافه وان القضية لا تزال منظورة لدى محكمة استئناف عمان.

٦ - وفي ضوء ما ذكر فانهني اطالب بمايلي:

أ - التحقيق في قضية عطاء بناء المركز للاعمال المدنية للتحقيق في مدى صحة ما يقال حول هدر قيمته (٣٦٥) الف دينار .

ب - استكمال التحقيق في قيود وسجلات المركز الجغرافي الاردني خلال الفترة من ٨٨-٩٧ لاستكمال التحقيقات السابقة بحيث تغطي فترات جميع الاشخاص الذين تعاقبوا على ادارة المركز وحتى لا تكون العملية عملية انتقائية ولا سيما في ظل بعض الاشارات التي تضمنتها التقارير .

ج - اجراء دراسة شاملة لاوزاع المركز الجغرافي الاردني من حيث التشكيلات الادارية، ومنح شهادات التدريب وسمعة المركز محلياً واقليمياً ودولياً ومدى دوره في تحقيق الاهداف التي انشئ من اجلها.
وشكراً معالي الرئيس.

هذا من الأصل

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، الدكتور عبدالله التور

معالي وزير التعليم العالي ورئيس الوزراء
بالوكالة:

لقد قرأت بامعان استعداداً لهذه الجلسة السؤال والجواب وظننت ان السؤال كان كافياً اما وقد جاء الزميل بجملة من المعلومات والارقام والتواريخ والوقائع فارجو ان يتقدم رسمياً بهذه الاقوال التي قالها اما الى هذا المجلس مخاطباً الحكومة نرحب بكل السعادة والسرور لنفتتح تحقيق في كل ما رمى اليه ولا يوجد لدى الحكومة ما تخفيه لان سعاده واضمح من التواريخ نحن نتحدث عن عشرات السنوات السابقة انا اقول هذا لمصلحة الذين يستمعون او سيقروا غداً هذا موضوع قديم ليس لدى هذه الحكومة أي دافع ان تخفي هذه المعلومات ولكن سعادة الزميل الدستور يكفل له حق الاستجواب فليقدم بالاستجواب وسوف يلقى كل من يخفي المعلومات جزاءه وليس لدينا ما نخفيه وارجو ان نتقدم بهذا ونحن بانتظار استئذانك سعادة الزميل وستلقاها بكل الاحترام وبكل مسؤولية وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

السيد الامين العام:

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢٢. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٧٥٥٥) تاريخ ١٩٩٦/٨/١، جواباً على السيد

(٢٢١) والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٦٧٠/٣٣/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٦/٧/٧

دولة رئيس الوزراء الاقبح

ابعث لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٢٢١)

تاريخ ١٩٩٦/٦/٢٧، المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢٢ محرم ١٤١٧ هـ

الموافق : ١٩٩٦/٦/٨ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٢٢١

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة للاجابة عليه خلال المدة المحددة في النظام

الداخلي.

تمس السؤال: ارجو بيان حجم الاتفاق المالي

على المباني الدبلوماسية الاردنية المستأجرة في

الخارج؟ وهل الارقام المالية في هذا المجال

ارنام مقبولة؟

الموافق : ١٩٩٦/٨/١ م

معالي رئيس المجلس

اشارة الى السؤال المقدم من سعادة النائب د.

بسام العموش رقم (٢٢١) تاريخ ١٩٩٦/٧/٧،

والمتعلق بحجم الاتفاق المالي على المباني

الدبلوماسية الاردنية المستأجرة في الخارج.

ابعث اليكم برد معالي وزير الدولة للشؤون

الخارجية رقم م/١/١/٥٣٢٥ تاريخ

١٩٩٦/٧/٢٩.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

واي الدبلوماسية تستهلك الرقم الاعلى وما

مير ذلك؟ راجياً تزويدي بقائمة بأسماء الدول

التي لدينا فيها مقلار دبلوماسية وقيمة الاجار

السوي بالدينار الاردني؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١-١٢-٤-

التاريخ : ١٩٩٦/٣/١٦ هـ

هكذا من الأصل

الجمهورية الأردنية
وزارة الخارجية

الرقم: ٥٨٩٥/١٩٩٧
تاريخ: ١٩٩٧/٧/١٦

دولة رئيس الوزراء الإتحاد

أشير إلى كتاب دواخكم رقم (١٢/٤/١٩٩٤) تاريخ ١٩٩٦/٧/١٤ وورقة السؤال المقدم من سعادة الخاطب بسام العموش رقم < ٢٢ > تاريخ ١٩٩٦/٧/٧ والمتعلق ببيع الاتفاق المالي على المبانى للمباني الأساسية الأردنية المستأجرة في الخارج .

أرجو أن اتهمى الذي علم دولتكم مايلي :-

١- قبل عام ١٩٧٠ لم تكن الدولة تمتلك مباني للسفارات الأردنية في الخارج باستثناء بناء مكاتب وسكن السفير في الكويت ومكاتب السفاره في لندن وسكن السفير في سنغافور ومنذ ذلك التاريخ ولخلاف دفع ديالى كبيرة للإيجارات اتبعت الوزارة سياسة مالية تهدف إلى امتلاك المباني الخاصة بالسفارات ، وتم استلاك عدة مباني بلغ عددها < ٢٥ > بناء موزعة ما بين سكن للسفير أو مكاتب للسفاره (كما هو موضح بالكشف المرفق رقم ٢) .

٢- أما باقي الابنية وعددها يقارب < ٥٥ > بناء فهي مستأجرة وتبلغ كلفة الايجارات (٢,٤١٧,٠٠٠) مليونان واربعمائة وسبعية عشر الف ديناراً سنوياً (كما هو موضح بالكشف المرفق رقم ٣) وتُدفع بالعملات الصعبة لذلك فهي عرضة للارتفاع

والانخفاض حسب تذبذب سعر العملات الأجنبية بالنسبة للدينار الأردني، ومن جهة أخرى فإنها تدفع لقوانين تلك البلدان التي تتعلق بالإيجارات والمساكنات عليها من تعديلات ، كما بدأت منذ سنة ١٩٩٠ بزيادة متواضعة تضاهي واستثمارات المالية ، ولأن الوزارة مستمرة على النهج وتأمل أن تصل إلى يوم تكون فيه جميع هذه الابنية ملك للدولة

ونفطوا دولتكم بقبول خاتمة الاجتماع

وزير الدولة لشؤون الخارجية

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس:

الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش:

شكراً معالي الرئيس.

اسمح لي قبل ان اعلق على هذا انا استغرب ان بعض الوزراء يتشجع اذا ذكرت بعض الموضوعات المتعلقة بالوزارة كما يعلم الجميع نحن نتحدث في اسئلة ربما لم يكن صاحب المعالي القائم حالياً موجوداً حينما اثبتت أي قضية ولهذا السؤال الذي طرحته في قضية الخربة السمراء انا وجدت ان معاليه قد غضب وليس هناك أي مبرر لهذا الامر.

المواد البلاستيكية فلترسل لمصنع البلاستيك وتصهر ويعاد تصنيعها اما لماذا تدفن فمن حق الناس ان تتساءل، على أي حال نحن نفصل بين المسألة الشخصية وبين المسألة الموضوعية.

هذا السؤال الذي اتحدث عنه اليوم نحن نناقشه ايضاً بعد ثمانية اشهر اذن هي قضية مزمنة في المجلس، ينظر المواطن الاردني الى البعثات الدبلوماسية في الخارج على انها بيتة وماواه ومن هذا المنطلق يطرق ابوابها ويشعر انه في بلدة ورغم ان سوالي عن الارقام المالية المتعلقة بتلك المقار شراً أو استجاراً فاني احب ان ابين ان بعض تلك الدبلوماسية لا تحقق الغرض منها حيث تغلق الابواب في وجه المراجع الاردني ويتم التعامل معه بصورة لا تليق وقد راجعني عدد من الاردنيين الذين تلقوا اهانات من قبل بعض المسؤولين القابضين بتلك

المباني التي تم الاتفاق عليها من قبل الشعب الاردني، ان الارقام المالية التي وردت في الاجابة تبين ان الاتفاق في هذا المجال هو اتفاق المترفين وكان الاردن دولة بترولية او دولة عظمى انا لا اطالب ان يكون مقر السفارة من الصفيح ولكن ادعو لشيء من المعقولة وبخاصة اذا اخذنا حجم الخدمات وحجم الجالية الاردنية وطبيعة العلاقة مع ذلك العذر الذي توجه به تلك البعثة الاردنية واذا كانت الحكومة الحالية قد رفعت اسعار الخبز والاعلاف تحت عنوان وقف الهدر فاني ادعوها لوقف الهدر في تلك البعثات ولست بحاجة ان اعرفكم زملائي الكرام ان بيوتاً تم استئجارها في بعض العواصم الغربية لموظفي تلك البعثات رغم ان الموظف لا يستطيع دفع الاجار من جيبه كما هو الحال مع احدى موظفات سفارتنا في باريس، واذا كانت الحكومة ترغب بتخفيف النفقات والحد من الهدر فلماذا لا تتجه الى توحيد بيوت السفراء مع مكاتب السفارات كما هو في بعض البعثات المشار اليها في الكشف حيث ان بعض تلك المباني يمكن تصريفها تحت عنوان القصور مع مراعاة ان اغلب السفراء من اصحاب النسل المحدود وبالتالي فانه ليس بحاجة الى القلاع التي يسكنها الاباطرة، ان الابنية المتواضعة التي نتحدث عنها الاجابة غير موجودة ولا ملموسة والارقام المرفقة تدلل على ان اعدام التواضع شتفاً حتى الموت قد وقع.

الذي ادعو الحكومة وديوان المحاسبة لاعادة

النظر في هذا الاتفاق الذي لا يمكن وصفه الا بأنه اتفاق الميذرين والارقام المرفقة تبين ذلك كما في اجرة مكتب السفارة في تل ابيب (٢٦٠) الف دينار اردني، شكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، معالي الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي ورئيس الوزراء بالوكالة:

سعادة الاخ بسام العموش تحدث عن عموميات وتحدث عن سفارات فارهة وابنية مترفة وانا شخصياً رايت عشرات السفارات في الخارج لا اشاركه الرأي ولا يوجد منها، سفاراتنا متواضعة في كل مكان تقريباً انا لا اعرف أي سفارة فارهة في أي مكان على انه وبما ان سعادة الزميل عضو في لجنة الشؤون الخارجية للسنة الرابعة على التوالي ولي الشرف مزاملته فيها فليقدم من اللجنة او المجلس الكريم بأي ملحوظات عن أي سفارات فيها اتفاق كبير او فيها شيء فاره وفوق امكانيات البلد سوف يكون لحديثه كل الاحترام وكل التقدير لدي لانه ما تحدث بعموم عن سفارات بعمومها ونحن نرحب بكل الترحيب وكل الاحترام اعطينا حقائق حتى نعطيكم المساحات والاثمان والاسعار والايجازات كلها والبيان الذي زودتكم به الحكومة فيه الايجازات اما عن اثمان السفارات التي هي من عشرات السنوات فاذا تقدم الزميل الكريم لعطيه المساحات وايضاً الثمن كما كان في تلك الايام وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤ - قرارات اللجان:-

١ . قرار لجنة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (٣) تاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٦، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة.

قرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة العمل والتنمية الاجتماعية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٦ برئاسة معالي رئيس اللجنة الدكتور نادر ابو الشعر وبحضور مقررهما سعادة النائب السيد سليمان السعد.

ويحضر اصحاب المعالي والسعادة النواب السادة الاعضاء:-

م. حماد ابو جاموس، د. عبدالحافظ الشخانيه، طلال عبيدات، وحضر الاجتماع معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية السيد محمد الذويب. ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة المحالة اليها وقررت مايلي:-

١ . بخصوص الاقتراح برغبة رقم (٦٩) المقدم من سعادة النائبين السيدين سليمان السعد وضيف الله المومني حول احداث مدرسة للتدريب المهني لمحافظة جرش وعجلون.

(تري اللجنة الموافقة عليه واحالته الى الحكومة).

٢ . بخصوص الاقتراح برغبة رقم (٧٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد الحاج، حول

هكذا من المفضل

عدم السماح باستخدام الخدمات السيرلنكيات
وطرد جميع الخادمت في الاردن من
السيرلنكيات.

ترى اللجنة عدم الاخذ بهذا الاقتراح.
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على
قرارها.

د. محمد المصالحه

امين عام مجلس النواب

لجنة العمل والتنمية الاجتماعية

لمجلس النواب

معالي رئيس المجلس:

هذا قرار اللجنة بعد ان نظرت في الاقتراح.

الاقتراح مطروح للمجلس الكريم.

يوافق على قرار اللجنة.

البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢ . قرار لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار
رقم (٢) تاريخ ١٩٩٧/١/١٣، والمتضمن بعض
الاقتراحات برغبة.

قرار رقم (٢)

اجتتمعت لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار
لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ
١٩٩٧/١/١٣ برئاسة معالي السيد توفيق
كريشان رئيس اللجنة، وبحضور مقررها سعادة
السيد فوزي الزعبي وبحضور اعضاء اللجنة
اصحاب المعالي والسعادة السادة:-

محمد عوده لجادات، د. ضالح ارشيدات، احمد
الكناسبة.

كما حضر اجتماع اللجنة معالي السيد محمد
الذويب وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
ونظرت اللجنة في الاقتراحات برغبة المحالة
اليها من المجلس الكريم وقررت مايلي:-

اولاً : الاقتراح برغبة رقم (٣) تاريخ
١٩٩٦/١٢/٥ بشأن انشاء كراج للمواصلات
العامة في بلدة عين الباشا والمقدم من سعادة
النائب الدكتور محمد عويضة. (ترى اللجنة
جواز النظر واحالته الى معالي وزير الداخلية).
ثانياً : الاقتراح برغبة رقم (٤) تاريخ
١٩٩٦/١٢/٥ بشأن انشاء جسر علوي معدني
عند مدخل بلدة عين الباشا لتفادي حوادث السير
في تلك المنطقة والمقدم من سعادة النائب
الدكتور محمد عويضة.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي
وزير الاشغال العامة والاسكان).

ثالثاً : الاقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ
١٩٩٦/٧/١٦، بشأن انارة شارع عمان - مادبا
الخط الشرقي والمقدم من سعادة النائب الدكتور
عبدالمجيد الاقطش. (ترى اللجنة جواز النظر
واحالته الى معالي وزير الاشغال العامة
والاسكان).

ولذا توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على
قرارها.

امين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

لجنة الخدمات العامة والسياحة والآثار

معالي رئيس المجلس:

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم

بالاقتراحات الموجودة.

موافقة.

وبهذا ننهي جدول الاعمال السادة الافاضل،
شكراً لكم.

السيد الامين العام:

٥ - تعيين موعد وموضع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس:

ارفع الجلسة الى يوم الاربعاء القادم تاريخ

١٩٩٧/٢/١٩ الساعة العاشرة صباحاً.

"انتهت الجلسة"

الدكتور محمد المصالحه

امين عام مجلس النواب

المهندس سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

هكذا من الاصل